جامعة الجيلالي بونعامة – بخميس مليانة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

دور المؤسسات المالية الدولية في رسم السياسة العامة في الجزائر (2000–2017)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : رسم السياسة العامة

إعداد الطالبة:

رحيبـة قاســم

إشراف الأستاذ الدكتور:

جمـال بن مــرار

لجنة المناقشة

(أ/د) خالد تلعيش	رئيسا
(أ/د) جمال بن مرار	مشرفا و مقررا
(أ/د) عبد المالك حطاب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2017– 2018

إهـــــداء

الى الذين أكرمهم الله بأن جعلهم سببا لجنات النعيم والدي الكريمين

الى الذين لا تحلو الحياة الا بهم إخوتي وكل عائلتي

إلى أفراح الروح و ملائكة الرحمان أطفالي في قسم التحضيري

الى كل من رام العيش في رحاب الدعوة و العلم أخواتي و إخوتي في الله

إلى من زرعوا في قلبي روح العلم و الفكر كل أساتذتي على مر السنين

الى رفقاء العمل زملائي في بلدية شلالة العذاورة و مدرسة

بن شينون بسيدي عيسى

الى كل من عرف الحق و سار على الدرب حتى يأتيه اليقين

أهدي عملي هذا

رحيبة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام عملي وأكرمني بأن أكون على

طريق الجنة

من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله، نرد الفضل لأصحابه

ونسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة .

أولا كل الشكر والتقدير والاحترام للمشرف على عملي لجزيل توجيهاته وملاحظاته :

الدكتور **جمال بن مرار**

ثانيا الى رمز العلم والعطاء التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ودعمها

الاستاذة : **كروي كريمة**

والشكر الموصول للجنة المناقشة التي تشرفت بها على التفضل بمناقشة عملي

واخيرا الى كل الذين قدموا لي يد العون والمساعدة خلال إنجاز هذا العمل

مقدمة

شهدت السياسة العامة كحقل معرفي تطورات و تغيرات منهجية و عملية ملحوظة من حيث تعريفها ، مداخل صنعها و حتى طرق تحليلها ، و يعود ذلك إلى التغيرات الدولية الكبيرة التي عرفها المجتمع الدولي .

إن أبرز محطة في الساحة الدولية كان لها الأثر الواضح في تغيير خارطة المجتمع الدولي هي الحرب العالمية الثانية ، هذه الأخيرة مثلما أنتجت خاسرا و رابحا أفرزت أيضا تغيرا على مستوى الأفكار و القناعات ، و إستقر المطاف إلى ضرورة تنظيم العلاقات بين الدول في كل المجالات ، بتشكيل منظمات و مؤسسات تنوب عن الدول في تنفيذ هذه المهمة ، وكان ذلك بإنشاء منظمة الأمم المتحدة لحماية السلم و الأمن الدوليين ، و المؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للحفاظ على استقرار النظام النقدي و المالي .

تغيرت الافكار و الاهداف بتغير الأوضاع و التحديات ، فانتقلت المؤسسات المالية الدولية من بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية الى بناء اقتصاديات كل الدول الاعضاء بالإقراض المشروط ، هذا الاخير شكل تغييرا في استقلالية السياسة العامة للدول باعتبار ان السياسة العامة داخلية المنشأ و الفواعل ، و أعتبرت هذه المساعدات و القروض لبناء سياسات عامة برؤية خارجية .

كانت الدول النامية أكثر البلدان استهلاكا لخدمات المؤسسات المالية الدولية ، بسبب خضوعها للاستعمار مما جعل منها وكرا للتخلف و الصراعات و الجهل ، ما أدى بها الى الاستعانة بتمويل خارجي ماليا و تقنيا . و الجزائر واحدة من الدول التي لجأت الى المؤسسات المالية الدولية من أجل اصلاح اقتصادها الذي تصدع بسبب أزمة 1986 ، ما انتج عنه تغيرا في النظام السياسي و الاقتصادي للمشروطية المعتمدة من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي .

ومع عهد جديد تنموي باشرت الجزائر مسيرتها التنموية المستدامة معتمدة على نمط مغاير من اجل بناء دولة حديثة قوية على جميع الأصعدة محوره الفرد الجزائري ، و تجسدت على أرض الواقع في برامج الإنعاش الإقتصادي المنطلق منذ 2001 الى يومنا هذا .

هذا البرنامج الذي جسد رؤية سياسية عامة ذات أبعاد و دلالات أمنية و سياسية و إقتصادية و إجتماعية و دولية ، أريد له أن يكون جزائري الصنع و التنفيذ ، لكن في زمن العولمة أين أصبحت تبدلت فيه المفاهيم للحرية و السيادة ، و احتراما لاتفاقيات و معاهدات دولية ، و التحكم فيه للمعرفة و لمعلومات ، اصبحت فيه السياسة العامة للدولة تبنى على متغيرات محلية و دولية ، ومن ذلك كان الاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية في تدعيم سيرورة برامج الانعاش الاقتصادي لما تملكه هذه المؤسسات من خدمات تقنية و فنية .

أهمية الموضوع :

1. تبرز اهمية الدراسة من أهمية الموضوع ، حيث تعتبر السياسة العامة عملية داخلية للدولة ، تهدف إلى تلبية مطالب مجتمعها سواء أفرادا أو مؤسسات ، لكن عادة ما تكون السياسات عكس التطلعات للمواطنين ، مما يجعل لها البعد الخارجي أكثر ، خاصة في زمن العولمة و التكنولوجيا أين أعيد صياغة الكثير من المفاهيم مثل السيادة و الحرية ، لذا وجب معرفة ما هي المتغيرات التي تتحكم في السياسات العامة للدول .

2. تتطرق الدراسة لأولى المؤسسات المالية الدولية ، مؤسسات " بريتن وودز " و كيف تحولت آلياتها مع الزمن باعتبارها كيانا منظما للاقتصاد الدولي ، و كونها قد تتحول الى فاعل في بلورة السياسات العامة للدول .

مبررات اختيار الموضوع :

1. تتلخص رغبتنا الذاتية في الإلمام أكثر بتخصصنا الأكاديمي ، من خلال معرفة المؤثرات الموضوعية في رسم السياسة العامة للدول .

2. محاولة الإلمام أكثر بمواضيع الاقتصاد و المالية و علاقتهم بالسياسة العامة ، خاصة في الجانب الدولي و كيف يمكن أن ينعكس على السياسة العامة .

3. اما من الناحية الموضوعية فتتلخص في محاولة تسليط الضوء على الفواعل الدولية التي تؤثر في السياسة العامة ، ومعرفة حدود هذه العلاقة بين المتغيرين ، خاصة في ظل نقص الابحاث التي تربط بين السياسة العامة و المؤسسات المالية الدولية .

4. ان اختيار برامج الانعاش الاقتصادي كسياسة عامة تبنتها الجزائر على مدار 17 سنة ، كمحاولة لمعرفة مدى استقلالية صانعي السياسية العامة في الجزائر في اتخاذ القرار ، و مامدى المساعدات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية في تفعيله .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحديد العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية و السياسة العامة للدول الأعضاء فيها ، و الوقوف على حدود هذه العلاقة ، وطبيعة الاليات التي تستعملها في سبيل توجيه و دعم السياسة العامة .

التعرف على علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، و الهدف من دراسة حالة الجزائر هو إسقاط فرضيات الدراسة على السياسة العامة في الجزائر للفترة 2000-2017 من خلال جزئية برامج الإنعاش الاقتصادي .

اشكالية الموضوع :

من أجل التعرف على دور المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة ، و تحديد الآليات التي يستعملها في سبيل تحقيق ذلك ، و كذلك حدود تدخله في السياسة العامة في الجزائر في الفترة 2000-2017 من خلال برامج الانعاش الاقتصادي ، نحاول في هذه الدراسة طرح التساؤل الرئيسي التالي :

إلى أي مدى أثرت المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 ؟

و من اجل الالمام اكثر بالموضوع نطرح **الاسئلة الفرعية** التالية :

- ما هي المؤسسات المالية الدولية ؟ و لماذا انشئت ؟
- ما المقصود بالسياسة العامة ؟ ومن هم اهم الفاعلون فيها ؟
- لماذا تلجأ الدول للمؤسسات المالية الدولية ؟ وما الذي يجعلها غير قادرة على التخلص منها ؟
- ما هي علاقة الجزائر بالمؤسسات المالية الدولية ؟ و هل تؤثر على صانعي السياسة العامة ؟
- ما الذي يجعل الجزائر تستبعد خيار الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية رغم نقص التمويل لبرامج الانعاش الاقتصادي ؟

الفرضية الرئيسية :

لغرض الإجابة على هذه الإشكالية لا بد من تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة ، و ذلك لرسم حدود و معالم الموضوع ، و على هذا الأساس نجد الفرضية الرئيسية كالتالي :

كلما إستعانت الجزائر بخدمات المؤسسات المالية الدولية المادية و الفنية كلما زاد تدخل هذه المؤسسات في السياسة العامة لها .

الفرضيات الجزئية :

- كلما عدلت المؤسسات المالية الدولية في شروطها و وظائفها ، كلما أدت الى زيادة تبعية السياسة العامة للدول لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .
- إن التمويل الذاتي للتنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 جعلها تتمتع باستقلالية كبيرة في رسم سياستها العامة .

الدراسات السابقة :

رغم قلة الدراسات التي تناولت موضوع دور المؤسسات المالية الدولية في رسم السياسة العامـــة في الجزائر ، إلا انه هناك بعض الدراسات التي أشارت لها من بينها :

✓ مذكرة ماجستير في العلوم السياسية الموسومة بـ " **الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**" أعدتها "**ضميري عزيزة**" من جامعة باتنة لسنة 2008 ، أين انطلقت الباحثة من تساؤل عن تأثير البيئة المحيطة على صانعي السياسة العامة ، و دور الفواعل الرسمية و غير الرسمية و اشارت الى البيئة الدولية ، و تطرقت الى الفواعل في السياسة العامة في الجزائر وخلصت الدراسة الى أن المشكل عدم فعالية هذه المؤسسات و سيطرة السلطة التنفيذية على العملية ، و في الاخير اعطت حلولا تتمحور حول توفير الديمقراطية و تكريس الدستور و عدم التداخل بين الادوار ، غير ان الباحثة لم تهتم بالفاعل الدولي في السياسة العامة في الجزائر خاصة وأن الجزائر تحكمها معاهدات و اتفاقيات تقيدها ، وهذا ما سنحاول التطرق اليه في دراستنا .

✓ الدراسة الثانية تمثلت في مذكرة ماجستير موسومة بـ " **أثر تدخل المؤسسات المالية الدولية في الإقتصاد – دراسة حالة الجزائر –** " أعدها الطالب " **برباص الطاهر** " من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة لسنة 2009 ، حيث تكلم الباحث عن اشكال تدخل المؤسسات المالية الدولية في اقتصاديات الدول ، و ركز على برامج الاصلاح الاقتصادي و مجابهة الازمات ، و انهى دراسته بتساؤل عن مدى نجاعة هذه المؤسسات في الحفاظ على النظام النقدي والمالي أم يتوجب إعادة تأسيس مؤسسات مالية أخرى مركزية ، وهنا الباحث ربط التدخل بوجود المشاكل ولم يتطرق الى أشكال التدخل في حالة الاستقرار ، وهذا الذي سنتطرق اليه في دراستنا خلال فترة برامج الانعاش الاقتصادي .

مناهج البحث :

استعنا بمجموعة من المناهج و الادوات المنهجية منها :

✓ **المنهج التاريخي** : يركز هذا المنهج على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل و يستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره و أحداثه و تفسيرها بالرجوع الى أصلها و تحديد التغيرات و التطورات التي تعرضت لها و مرت عليها و العوامل و الأسباب المسؤولة عن ذلك و التي منحتها صورتها الحالية .[1] وتم استخدامه بوضع متغيرات الدراسة في سياق تاريخي معين ، ومعرفة النشأة التاريخية لكل

[1] ربحي مصطفى عليان ، عثمان غنيم ، **مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق** . ط1 ، عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2000 ، ص 37.

من السياسة العامة و المؤسسات المالية الدولية ، و أيضا لمعرفة العلاقة التاريخية بين الجزائر و المؤسسات المالية الدولية .

✓ **المنهج الاحصائي** : هو استخدام الطرق الرياضية و الأرقام في معالجة و تحليل البيانات و إعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة له ،[1] و طبعا لا تخلو اي دراسة سياسية من الاحصائيات و الارقام كأدلة و شواهد صادقة و كأحد أساليب وصف الظواهر و استخراج الحقائق العلمية لذا استعملناه في معرفة حجم المساعدات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية ، وكذا في بعض النتائج المحققة على اقتصاد الجزائر خلال الانعاش الاقتصادي .

✓ **منهج دراسة حالة** : هو المنهج الذي يقوم على جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواءا أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا عاما ، ويقوم بالتعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة او دراسة جميع المراحل قصد التوصل الى تعميقات علمية ،[2] و تم استخدامه في الفصل الثالث باتخاذ سياسة الانعاش الاقتصادي لتعبير عن السياسة العامة في الجزائر ، و تخصيصه بالتحليل و جمع المعلومات والتفسير و الفواعل المؤثرة في تفعيله و تجسيده .

كما تم الاستعانة ببعض الادوات المنهجية وهي :

- **تحليل المضمون** : هو اسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعي المنظم ، الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال ،[3] و تم استخدام هذه الاداة في تحليل التقارير و الدراسات و الخطابات التي اصدرتها المؤسسات المالية الدولية ، من اجل التحليل و التفسير الكمي و الكيفي من اجل استنتاج طرق تدخلها .

- **المقابلة** : هي اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيه أحدهما الى التعرف على بيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد ،[4] وتم ذلك من خلال المقابلة مع احد اعضاء البرلمان خلال فترة الدراسة من اجل التقرب اكثر من واقع المشكلة .

الاقترابات و النظريات :

تم استخدام عدد من المقاربات من اجل توضيح الاطار الذي سندرس فيه الاشكالية وهي :

---

[1] عامر ابراهيم قنديلجي ، **البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات** . ط1 ، عمان : دار اليازوري ، 1999 ، ص 122.

[2] محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي** . الجزائر : بدون دار نشر ، 1999 ، ص 87.

[3] مرجع نفسه ، ص 228.

[4] مرجع نفسه ، ص 249.

الاقتراب المؤسسي : ينظر هذا الاقتراب للسياسة العامة على أنها نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر في العملية السياسية ، ولقد تم الاعتماد عليه في دراستنا للمؤسسات كفاعل و الهدف من ذلك هو معرفة تكوينها و اهدافها و هيكلها التنظيمي حتى نتمكن من تحديد فعاليتها و قوة تأثيرها .

الاقتراب الوظيفي : يقوم هذا الاقتراب على اعتبار ان بقاء النظام و استمراريته قائم على مجموعة الانشطة التي يقوم بها ، ويتم فيه التركيز على الأبنية و الوظائف من أجل الحفاظ عى البقاء ، و المؤسسات المالية الدولية انظمة تحتاج لان تؤدي وظائفها المالية و الفنية من اجل استمراريتها ، و كيف يمكن ان تكون فاعلا في عملية التنمية للدول الاعضاء فيها .

اقتراب التبعية : الذي تفرضه العلاقة اللامتكافئة و اللامتجانسة بين طرف دولي قوي و المتمثل في المؤسسات المالية الدولية ، و طرف ثاني متخلف و في طور النمو وهو الجزائر ، ومدى سيطرة الطرف الاول على الثاني و بالتالي تبعيته له ، وهذا ما يلاحظ خلال فترة زمنية امتدت من التسعينات حتى اليوم .

التحليل النسقي : تقوم هذه النظرية على اعتبار السياسة نسق موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا و عطاءا ، عن طريق المدخلات و المخرجات ...، و استخدامنا لهذه النظرية يكمن في استخدام مفاهيمها و ربطها بالموضوع قيد التحليل ، باعتيار أن السياسة العامة هي مخرجات النظام ، و الإستشارة و المساعدات للمؤسسات المالية الدولية هي مدخلات للنظام يجب معالجتها و تحويلها حسب استون الى قرارات و سياسات ...الخ.

صعوبات الدراسة :

من أجل إعداد الدراسة واجتهتنا العديد من الصعوبات من أهمها :

قلة المراجع و البحوث حول موضوع السياسة العامة في الجزائر و دور الفواعل الدولية في التاثير عليه .

صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية و التقارير من الإدارات الجزائرية ، لاعتبارها أمور سرية ، وكل المعلومات الواردة هي من الخدمات الاعلامية على مستوى مواقع صندوق النقد الدولي و البنك الدوي .

هيكلة الدراسة :

من اجل معالجة الاشكالية ومحاولة الاجابة على الفرضيات ارتاينا تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول :

الفصل الأول بعنوان الاطار النظري للمفاهيم ، وتم تقسيمه الى مبحثين ، البمحث الاول تكلما فين عن المؤسسات المالية الدولية من حيث التعريف و النشاة ، ثم تطرقنا الى أولى المؤسسات انشاءا و اهمها وهما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، إذ تم التطرق لكل واحدة في مطلب و الالمام قليلا بالتعريف و

الاهداف و الهيكل التنظيمي ، اما المبحث الثاني فعالجنا فيه السياسة العامة كمفهوم فاستعرضنا مجموعة من التعاريف و اصل نشاتها ، و مراحل صنع السياسة العامة ومن هم الفاعلون المؤثرون فيها .

اما **الفصل الثاني** فقد عالجنا فيه الاشكالية من الناحية النظرية ، حيث تحدثنا عن وظائف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و حاولنا ايجاد العلاقة بين هذه الوظائف و صنع السياسة العامة ، لذا قسمنا الفصل الى مبحثين ، المبحث الأول خصصناه للاقراض الذي يعتبر اهم وظيفة للمؤسستين ، فقمنا بتوضح اهمية التمويل بالنسبة للسياسة العامة ، ثم ذكرنا اسس الاقراض للمؤسستين و جعلها كآلية لتمويل الدول و بالتالي تمويل البرامج و السياسات العامة وهنا حاولنا توضيح الالية الاولى للتدخل ، أما البحث الثاني فكان لدراسة الوظيفة غير المالية للمؤسستين وهي الفنية و التقنية ، حيث وضحنا اولا اهمية الاستشارة لصانع القرار ثم وضحنا نوع الاستشارة التي تقدمها المؤسسات ، بعدها ذكرنا وظيفة تنمية القدرات التي تعتمدها المؤسسات في نقل المعرفة و البرامج و المهارة .

الفصل الثالث فذكرت فيه دراسة الحالة وتم اتخاذ سياسة الانعاش الاقتصادي كعينة للدراسة بحكم انه البرنامج الذي عمر لمدة 17 سنة ، لذا فقد ذكرنا في المبحث الاول تاريخ العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية والجزائر ثم عرفنا سياسة الانعاش الاقتصادي وقمنا بتوضيح اهدافها و اسبابها و عملياتها ، لننتقل في المبحث الثاني الى الجزء المهم وهو توضيح ان كانت المؤسسات المالية الدولية قد اثرت في توجيه برنامج الانعاش الاقتصادي من خلال وظائفها .

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

تمهيد :

تعتبر المفاهيم من العناصر الأساسية في أي دراسة مهما كانت ، و يتوجب علينا تحديدها تحديدا دقيقا و تحييدها عن غيرها من المفاهيم التي تبدو للوهلة الأولى أنها مرادفة لبعضها البعض ، فتحديد المفاهيم هو السبيل الوحيد لاستيعاب الدراسة و فهمها بشكل أفضل ، و عليه سنحاول التطرق إلى الإطار النظري لمتغيري الدراسة و هما المؤسسات المالية الدولية و السياسة العامة ، من أجل ضبط المفاهيم و تحديد الأطر العامة لهما ، وعليه تم تقسيم الفصل الى مبحثين ، المبحث الأول نتطرق فيه إلى تعاريف المؤسسات المالية الدولية و نشاتها ، ثم التركيز على أهم مؤسستين ماليتين و هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بتوضيح الهيكل التنظيمي لكل منهما و الاهداف و طريقة عمل المؤسستين ، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للسياسة العامة و توضيح معانيها المختلفة و أهم مراحلها و الفواعل فيها .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات المالية الدولية

أفرزت الحرب العالمية الثانية العديد من المتغيرات على الساحة الدولية ، من بينها المؤسسات المالية الدولية التي حاولت بها اصلاح ما دمرته الحرب و وضع قواعد تحكم النظام النقدي و المالي الدوليين ، تفاديا للأزمات الإقتصادية ، و كان ذلك بإنشاء صندوق النقد ادولي و البنك الدولي ، لذا سنتطرق في هذا المبحث لماهية المؤسسات المالية الدولية كيف نشأت و ماهي أبرز اشكالها .

المطلب الأول : تعريف المؤسسات المالية الدولية و نشأتها

أولا : تعريف المؤسسات المالية الدولية

تعرف المؤسسات المالية الدولية بأنها "مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من اجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة ، وكل ذاك يؤدي الى خدمة الهدف الاسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الامن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول ".[1]

وتعرف ايضا بأنها " مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية من شأنها ان تحقق الى مدى بعيد نوعا ما من الانسجام والنمطية في مختلف القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلا عما توفره من ازالة القيود و العقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم ، وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية اداة في سبيل تحقيق و تأكيد عالمية الاقتصاد "[2].

ثانيا : نشأة المؤسسات المالية الدولية

مع مشارف انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أجري مؤتمر في الولايات المتحدة الامريكية بحضور وفودا **44** دولة ، الهدف المعلن له صياغة اسس نظام اقتصادي جديد لعصر مابعد الحرب[3] .

هذه الفكرة الاستباقية كانت بسبب معاناة العالم لآثار الازمة الاقتصاديـــة **1929** ، مرورا بالحرب العالمية الثانية ووصولا الى انهيار قاعـــدة الذهب[4]. حيث شهدت الفترة بين الحربين بإتباع سياسة افقار الجار

---

[1] محمد السعيد الدقاق ، **التنظيم الدولي** . بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، دون سنة طبع ، ص 457.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**. ط1 ، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2003 ، ص 83.

[3] أرنست فولف ، **صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية**. (تر: عدنان عباس علي) ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،2016 ، ص 23.

[4] أحمد فرحات ، **صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول** . على الموقع الالكتروني : ahmadfar.blogspot.com.html , تاريخ الاطلاع : 2018/04/03 ، على الساعة 20:45 سا .

، والحد من حرية التجارة ، وظهـــور الاجراءات التنافسية بين الدول ادى الى تقلبات شديدة في اسعار الصرف.[1]

و في ظل هذه الاوضاع ، نادت الدول الرأسمالية بضرورة استحداث هيئة دولية تقوم بحماية النظام النقدي والمالي بعد الحرب العالمية الثانية ، والجدير بالذكر أنه و رغم تماثل الغاية بين الدول الرأسمالية لم يمنع من وجود صراع قيادي بينها ، اذ كانت انجلترا تمثل مركز الاقتصاد العالمي قبل الحرب ، والولايات المتحدة مركزه بعد الحرب ، وتمثل الصراع في طرح فكرتين للتنظيم ، الأولى " **لهاري وايت Harry Whita** "الامريكي والثانية "**لجون ماينارد كينيز**" ، سميت باسميهما ، وبالنظر للمشروعين فان الاتجاهات كانت مختلفة بين الخطتين ، ظهرت فيها مطامع ومصالح كل واحد ، لكن في الاخير و للحاجة الى تواجد المؤسسة ، تم التقريب بين المشروعين المتعارضين على مدار **09** لقاءات في **سبتمبر** و **اكتوبر 1943** ، حاول من خلالها الطرفان التوصل الى حل وسط يتمثل في مشروع مشترك ، بعدها تمت دعوة **10** دول من الحلفاء الى حضور لقاء لوضع تقرير خبراء يقترح ميثاق لمنظمــة تعــرف بصندوق النقد الدولى ، و عرض على ممثلى الدول في مؤتمــر " **بروتين وودز** " في جويلية **1944** ، ثم في الاجتماع ترأس لجنة انشـــاء الصنـــدوق " **هاري هوايت**" ، أمـــا " **اللورد كينز** " فقد ترأس لجنة انشاء البنك ، و تم في المؤتمر موافقة **30** دولة ، لينشر في **21 ابريل 1944** ، وبذلك انتهى المؤتمر بميلاد مؤسستين دولتين إحداهما نقدية (الصندوق) وأخرى مالية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) ودخلت حيز التنفيذ في **27-12-1945**[2]. وسوف نحاول التعرف أكثر على هاتين المؤسستين في المطلب الثاني والثالث بشئ من التفصيل.

[1] . ايمان حملاوي ، " دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2012) ". **مذكرة ماستر** ، غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، ص 3.

[2] . الطاهر برباص ، " أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد- دراسة حالة الاقتصاد - ". **رسالة ماجستير** ، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2009 ، ص ص 2-7.

المطلب الثاني : صندوق النقد الدولي

أولا : تعريف صندوق النقد الدولي

يعرف صندوق النقد الدولي على أنه : " مؤسسة تضمن سلامة النظام النقدي العالمي عن طريق استقرار المدفوعات الناتجة عن التجارة الدولية من خلال المحافظة على أسعار صرف العملات من التقلب الشديد ، بتثبيتها أو السماح لها بالتقلب في هامش ضيق يسهل التحكم فيه "[1].

و عرفه الدكتور عمرو الشربيني بأنه : " المؤسسة العالمية النقدية التى تقوم على إدارة النظام الدولى وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء فيه" [2].

وعرفه **د. مصطفى رجب** :" بأنه مؤسسة أنشأت بموجب اتفاقية للقيام بدور مالي ونقدي من اجل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف ، و تخفيض القيود على الصرف الاجنبي و زيادة المدفوعات المتعددة الأطراف لتنمية حركة التبادل الدولي ، بالإضافة إلى معالجة الاختلالات الطارئة في موازنة المدفوعات" [3].

و في تعريف صندوق النقد الدولي على موقعه الالكتروني يقول : "هو منظمة عالمية تضم في عضويتها **189** بلدا ، وتأسست لتحسين سلامة الاقتصاد العالمي ، و يهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي ، وضمان الاستقرار المالي ، وتسيير حركة التجارة الدولية ، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم "[4].

ثانيا : أهداف صندوق النقد الدولي

كان وجود الصندوق النقد الدولي ضرورة ملحة ، صاغ مؤسسوها أهدافها في المادة الأولى من اتفاقية التأسيس ، و تتمثل هذه الأهداف في :[5]

ـ تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيء سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية .

---

[1] عمرو الشربيني ، "صندوق النقد الدولي و اضطرابات اسواق المال" . **مجلة السياسة الدولية الاهرام** ، السنة34، العدد 131، بيروت : 1998 ، ص 302.

[2] الطاهر برباص ، المرجع السابق ، ص3 .

[3] مصطفى رجب ، **العولمة ذلك الخطر القادم** . عمان : الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 ،2009، ، ص 51.

[4] صندوق النقد الدولي ، **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2017**. على الموقع الالكتروني www.imf.org/external/pubs.PDF ، تاريخ الاطلاع 2018/04/30 ، على الساعة 18:10 ، Mo 8.18 ، ص 2 .

[5] **اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي** ، ص 2 .

ـ تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية ، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء.

ـ باعتبارها أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية .

ـ العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء،و تجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.

ـ المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للمعاملات التجارية بين الأعضاء ، و الغاء قيود الصرف الاجنبي التى تعيق نمو التجارة العالمية.

ـ توفير الثقة بين البلدان الاعضاء عن طريق اتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية ، ومن ثم اعطاؤها الفرصة لتصحيح الاختلالات التى تصيب موازين مدفوعاتها دون اللجوء الى تدابير من شانها الاضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.

ـ تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الاعضاء وتحقيق حدته ، وفقا لما ورد آنفا.

ـ ويسترشد الصندوق في كافة سياساته وقراراته بالأهداف التى تنص عليها هذه المادة.

ثالثا : الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي حسب الوضع في 2017/04/30

نظرا لأهمية المؤسسة دوليا ، فإن هيكل التنظيم تم تخصيص له مادة قائمة بذاتها في اتفاقية التأسيس ، ويتعلق الأمر بالمادة **12** تحت عنوان "التنظيم والإدارة " (**الملحق رقم 01**) و سنحاول إدراج الوحدات الإدارية للصندوق و وظائفها في الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

الانواع	اسم الهيئة	التشكيل	الوظيفة
	مجلس المحافظين	يتكون من محافظ و محافظ مناوب لكل دولة من الاعضاء محافظ (عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي)	. أعلى جهاز لصنع القرار في الصندوق . . يفوض بعض صلاحياته للمجلس التنفيذي لكن يحتفظ بحقوق خاصة مثل : زيادة الحصص ، توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة ، انضمام و انسحاب أعضاء، تعديلات على اتفاقية التاسيس أو النظام الداخلي . . ينتخب أعضاء المجلس التنفيذي. . القرار يكون بغالبية الاصوات (التصويت يكون على حسب الحصة).

	المجلس التنفيذي	يرأسه الامين العام و يتالف من المديرين التنفيذيين (05 اعضاء لدول اكبر الحصص و 15 عضو بالانتخاب من باقي الاعضاء) ويتجدد كل عامين .	. يهتم بتسيير أعمال الصندوق (مبالغ ، آليات ، قرض و مضامين المشروطية، تقارير)
	الامين العام	ينتخب من المجلس التنفيذي لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد	. لا يملك حق التصويت الا في حالة الترجيح و هو رئيس الموظفين و مسؤول الهيكل الوظيفي .
	هيئة موظفي الصندوق	. التعيين بمراعاة التمثيل الجغرافي ، ويخص الادارة العامة و خبراء الاقتصاد و موظفي الدعم (اكثر من 2700 موظف)	. مهمتهم أداء الوظائف المناطة لهم في مجال الادارة العامة و الاستشارة والتدريب
اجهزة استشارية	**أجهزة عاملة داخل الصندوق**	اللجنة النقدية و المالية الدولية + لجنة التنمية	انشأت عام 1974 لتقديم المشورة الى مجلس المحافظين في شؤون الاشراف على ادارة النظام النقدي الدولي و التصدي للتقلبات التي تهدده ، تجتمع مرتين سنويا . اما لجنة التنمية فهي لجنة مشتركة مع البنك الدولي ، تتكون من 64 عضو هم وزراء المالية للدول .
	أجهزة خارجة عن الصندوق	مجموعة 05+مجموعة 07+ مجموعة 11+ مجموعة 24+مجموعة30	تقوم بتقديم الاستشارة لمجلس المحافظين بالنظر الى تخصص كل واحدة في مجال ، بما يخدم استقرار النقد الدولي و حسب وجهة نظر كل مجموعة .

من اعداد الطالبة بالاعتماد على : عبد العزيز زايدي ، "تاثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر(1989-2005) ". **رسالة ماجستير** ، غير منشورة ،كلية العلوم السياسة و الاعلام ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص ص 18-21.
و خليل حسين ، **السياسات العامة في الدول النامية** . ط 1 ، بيروت : دار المنهل ، 2007 ، ص ص 527-528.

إن التنوع في الاعضاء و الادارة و التشعب الاداري ، لا يعني التمثيل الجغرافي الجيد ، فالمعمول به في الصندوق أن الدول المانحة هي المتحكمة في اتخاذ القرارات ، ذلك لان الصندوق في موارده و مصادر تمويله يعتمد على مساهمات الدول . وهذه المساهمات هي التي تحدد نسبة الحق في التصويت لكل عضو .

الجدول رقم 02 : حقوق التصويت و المساهمات الجديدة للدول الاعضاء في الصندوق في اخر تعديل : 2006/12/31.

النسبة المئوية

البلد	نسبة المشاركة	البلد	نسبة المشاركة	البلد	نسبة المشاركة
الو . م .أ	16.79	ايطاليا	3.20	اسبانيا	1.39
اليابان	6.02	كندا	2.89	البرازيل	1.39
ألمانيا	5.89	روسيا	2.70	المكسيك	1.44
فرنسا	4.86	هولندا	2.34	كوريا الجنوبية	1.33
بريطانيا	4.86	بلجيكا	2.09	تركيا	0.55
الصين	3.67	الهند	1.89		

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على : الطاهر برباص ، مرجع سابق ، ص ص 23-24.

المطلب الثالث : البنك الدولي للإنشاء و التعمير

هو ثاني مؤسسة انشئت في مؤتمر بريتون وردز ، سبب انشاءه هو اعادة بناء الدول التى دمرتها الحرب العالمية الثانية ، وتظهر هذه المهمة من تسمية البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، وبدا عمله الفعلي في جويلية **1946**، بعدها تم ربط البنك بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاق في **15 نوفمبر 1947**[1].

ان ترجمة التعمير هي الإصلاح ، حيث بدا نشاطه بمساعدة تعمير البنية الاقتصادية المحطمة اثناء الحرب ، لتستقر ترجمة التعمير بعد ذلك بمصطلح "التنمية " ، إذ ركز عملياته منذ نهاية الخمسينيات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث.

أولا : تعريف البنك الدولي

استلهم لتعريف البنك الدولي العديد من التعاريف منها : " المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن ادارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء ، ولذلك فان مسؤوليته تنصب اساسا على سياسات التنمية والاستثمارات ، وسياسات الاصلاح الهيكلي ، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص ، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الانتمائية لانه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال "[2].

[1] ميراندا زغلول رزق ، **التجارة الدولية** . مصر : مركز التعليم المفتوح ، جامعة بنها ، 2010 ، ص 195.

[2] الطاهر برباص ، مرجع سابق ، ص 34 .

وهناك تعريف اخر للبنك الدولي في الموقع الالكتروني الخاص به يقول : " هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الاعضاء البالغ عددها **189** بلدا، وباعتباره اكبر بنك انتمائي على مستوى العالم فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات ادارة مخاطر وخدمات استشارية متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الانتمائية"[1].

وتجدر بنا ضرورة الاشارة الى الفرق بين البنك الدولي ومجموعة البنك الدولي ، فالبنك الدولي يقصد به البنك الدولي للانشاء والتعمير**IBRD** ، بينما تضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات ترتبط مع بعضها البعض في الاهداف والوسائل وتتعاون معا لتحقيق هدف تخفيض اعداد الفقراء ، وتتمثل هـــذه المؤسسات في : البنك الدولي للانشاء والتعمير ، المؤسسة الدولية للتنمية ، مؤسسة التمويل الدولية ، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[2].

ثانيا : أهداف البنك الدولي

انطلاقا من اتفاقية الانشاء للبنك الدولي للإنشاء والتعمير و بتاريخ اخر تعديل لها في **16 فيفري 1989**، في مادته الاولى ، واعتمادا على الموقع الالكتروني للبنك يمكن تحديد أهداف البنك الدولي في النقاط التالية : [3]

ـ المساعدة في اعمار وتنمية اراضي الدول الاعضاء فيه بتسيير استثمار رؤوس الاموال لاغراض انتاجية ، بما في ذلك احياء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب ، و اعادة تحويل مرافق الانتاج وتشجيع التنمية في الدول النامية .

ـ تشجيع الاستثمار الخاص الاجنبي عن طريق الضمانات أو المساهمات في القروض والاستثمارات الاخرى ، او تكميل استثمارات القطاع الخاص عن طريق تقديم التمويل.

ـ تشجيع نمو التجارة الدولية والاستثمارات الدولية من اجل تنمية الموارد الانتاجية للدول الاعضاء ،مما يؤدي الى زيادة الانتاجية ورفع مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل في اراضيها.

ـ عقد ترتيبات القروض التي يقدمها أو يضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية من خلال قنوات اخرى.

---

[1] البنك الدولي ، **من نحن** . على الموقع الالكتروني : http://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd ، تاريخ الاطلاع : 2018/04/20 ، على الساعة 20:45 سا .

[2]. الطاهر برباص ، مرجع سابق ، ص 33.

[3]. اتفاقية تاسيس البنك الدولي ، ص6.

ـ مساعدة الدول التي عانت من حروب في تحقيق الانتقال السلس من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم.

ـ التعاون مع حكومات البلدان والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبنوك التنمية الاقليمية والمراكز البحثية ، بشان قضايا تغيير المناخ والصراع و الامن الغذائي الى التعليم والزراعة والتمويل والتجارة من اجل انهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 و تعزيز الرخاء المشترك[1].

ثالثا : الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

يشمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ثلاثة أجهزة رئيسيه هي : مجلس المحافظين ، ومجلس المديرين التنفيذيين ، و مدير البنك الدولي .

1 . مجلس المحافظين : تتألف مجالس المحافظين من محافظ ومحافظ مناوب واحد يتم تعينهما من قبل كل بلد من البلدان الأعضاء بالبنك الدولي. وعادة ما يشغل هذا المنصب وزير المالية أو محافظ البنك المركزي بذلك البلد ، أو أي مسؤول رفيع المستوى بالمرتبة الوظيفية نفسها. وتستمر مدة خدمة كل من المحافظين والمحافظين المناوبين خمس سنوات ، ويجوز إعادة تعيين كل منهم . بالنظر الى اتفاقية انشاء البنك الدولي ، تُخوّل جميع صلاحيات البنك لمجالس المحافظين ، وتُعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك . إلا أن مجالس المحافظين تفوض جميع صلاحياتها إلى المديرين التنفيذيين ، عدا ما احتفظت به اتفاقية إنشاء البنك الدولي له . وتتضمن هذه الصلاحيات : [2]

- الموافقة على دخول أعضاء جدد أو إيقاف عضويتهم .
- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به .
- تحديد أوجه توزيع صافي دخل البنك .
- البت في الاستئنافات المقدمة من المديرين التنفيذيين عن تفسير أحكام اتفاقية إنشاء البنك الدولي .
- اتخاذ ترتيبات شاملة رسمية للتعاون مع منظمات دولية أخرى .
- إيقاف عمليات البنك نهائياً.
- زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين .– الموافقة على تعديلات اتفاقية الإنشاء .

[1] . http://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd ، تاريخ الاطلاع : 2018/04/20 ، على الساعة 21:00 سا .

[2] . http://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/governors ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/12 ، الساعة 22:52 سا .

2 . المجالس التنفيذية : تتألف مجالس المديرين التنفيذيين من رئيس البنك الدولي و **25** مديرا تنفيذيا يعملون كوحدة واحدة ، ويرأس الرئيس مجالس المديرين التنفيذيين ، وليس له في العادة أن يشترك في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات. ولا يجوز للمديرين التنفيذيين بصفتهم الفردية مباشرة أية صلاحيات أو إلزام البنك أو تمثيله ما لم تخولهم مجالسهم بالقيام بذلك تحديداً. ويتمتع المديرون التنفيذيون المناوبون بكامل الصلاحية للتصرف في حالة غياب المديرين التنفيذيين المعنيين. علاوة على ذلك ، يقوم مستشارون ومستشارون أوائل بمساعدة المديرين التنفيذيين في مباشرة أعمالهم ، ويمكنهم إلى جانب المديرين التنفيذيين المناوبين حضور معظم اجتماعات المجالس بصفة استشارية دون التمتع بحق التصويت .

3 . مدير البنك الدولي : هو رئيس المديرين التنفيذين و رئيس الموظفين العاملين في البنك ، يسير النشاط العادي للبنك ، بالاضافة الى التعيين و النقل و العزل للعاملين ، لا يحق له التصويت الا من أجل الترجيح في حالة تساوي الاصوات .

كما توجد ايضا **06** لجان تابعة للمديرين التنفيذين تتمثل اعمالها في مراجعة الاساليب المالية ، و سلامة الاجراءات الادارية للبنك والمديرين التنفيذين ، ومراقبة شؤون الموظفين و الاستشارة

بالاضافة الى مجلس استشاري متخصص يتكون من ممثلي المصالح المصرفية و التجارية و الزراعية و الصناعية و العمالية ، يقدمون المشورة في اختصاصاتهم . [1]

المبحث الثاني : ماهية السياسة العامة

تمثل السياسة العامة أحد المفاهيم المستحدثة في الدراسات السياسية ، تكمن أهميتها في أنها تحدد العلاقة بين المجتمع و الدولة ، هذه العلاقة التبادلية بالتأثير و التأثر هي التي جعلت جعلت مفهوم السياسة العامة متغير بحكم أن الدولة و المجتمع كيانات إجتماعية غير ثابتة ، لذا سنستعرض في هذا المبحث أهم التعاريف و الفواعل و المراحل للسياسة العامة .

المطلب الاول : تعريف السياسة العامة

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن كثير من المفاهيم الاخرى في العلوم الاجتماعية من حيث عدم وجود تعريف واحد له ، إذ رصد له أحد الباحثين نحو أربعين تعريفا لمفهوم السياسة العامة [2].

---

[1] ـ. عبد العزيز زايدي ، مرجع سابق ، ص ص 24-27 .

[2] حسن أسبة الطيب ، **الدولة العصرية دولة المؤسسات** . القاهرة : الدار الثقافية ، 2000 ، ص194.

لذلك فتحديد تعريف علمي واضح في العلوم السياسية معضلة للباحثين باعتبار أن هذا الحقل حديث النشأة من الناحية العلمية والتجريبية ، لذا سنحاول ذكر بعض الاتجاهات التي سعت لتعريف السياسة العامة وفق اتجاهات متعددة .

أولا : مفهوم السياسة العامة من منظور القوة

ويقو م هذا الاتجاه على ان مفهوم القوة يكتسب في علم السياسة أهمية أساسية في تحليل وفهم أي نشاط سياسي تقوم به الجماعات و الدول على سواء ذلك ان السياسة في نظرهم هي ظاهرة القوة ومنه المفهوم حسب علماء الاجتماع السياسي هي القدرة على فرض الارادة وحمل الناس على تحقيق رغبة ما ، او تنفيذ سياسة معينة وبهذا المعنى هي قدرة الفرد و الجماعة على ممارسة السلطة او النفوذ اتجاه الاخرين ومراقباتهم والتحكم و التأثير في افعالهم او توجيه جهودهم نحو آفاق معينة بغية تحقيق غايات وقيم محددة سواء كان ذلك بالإقناع او بالإكراه[1].

كما توسع في وسط هذا المنطلق كل من "**مارك ليندتيريك M.Lindenbing** "و" **بن يامين كروسي B.crosliy** " حين عرّف السياسة العامة من منطلق برغماتي عملي يخضع لعمليات الأخذ و الجذب و التوفيق من أنها : عملية نظامية تحظى بميزات دينامكية متحركة للمبادلة و المساومة و التفسير عمن يحوز على ماذا ؟ و من ؟ و كيف ؟ عن ماذا أريد ؟ و من يملكه ؟ و كيف يمكن أن أحصل عليه؟

إن منظور القوة يعتبر أن السياسة العامة يمكن ان تكون انعكاساتها لوجهة نظر أو إرادة أصحاب النفوذ و القوة الذين يسيطرون على محاور التنظيم السياسي و نشاطات مؤسساته المختلفة ، ورغم هذا لم يسلم هذا المنظور من الانتقادات معتبرين ان القوة وحدها غير قادرة على تفسير كل التفاعلات و النشاطات في السياسة العامة[2].

ثانيا : مفهوم السياسة العامة من منظور أداء النظام

ويولي **دافيد أستون D. Aston** " اهتماما بالسياسة العامة من وجهة تحليل النظام كنتيجة و محصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات و السلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي ، وعليه فهو يعرفها بأنها :" توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات و الأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية

---

2 السيد عبد الحليم الزيان ، **في سوسيولوجيا بناء السلطة : الطبقة ، القوة ، الصفوة** . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،2003،ص118.

[2] حسيبة غارو ، "دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة ، دراسة حالة الجزائر من 1997-2007 ". **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، ص50 .

تفاعلية بين المدخلات و المخرجات و التغذية العكسية ". فهذا التعريف يعطينا صورة عن بيئة السياسة العامة أي علاقتها بالنظام السياسي و كل ما قد يحدث من تفاعلات و صراعات و مساومات كما ينظر لسياقه كنسق يتفاعل مع باقي الأنساق الأخرى أخذ و عطاء[1].

كما يرى **غبريال ألموند G.Almend** " أن السياسة العامة نتيجة من نواتج النظام السياسي تتفاعل مع البيئة المحيطة الشاملة التي شكل فيها المؤسسات و السلوكيات و العلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي. كما يراها من زاوية إجرائية بأنها " تغييرات كل النوايا التي يتم سّنها أو اقرارها من قبل السلطة التنفيذية و التشريعة التي تقوم ايضا بتخصيص الموارد و تحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق و انجاز هذه الاهداف[2].

ومنه فان السياسة العامة انطلاقا من هذا المنظور تتأثر بعوامل عديدة من المجتمع ، لان المجتمعات تحتاج الى العديد من المطالب والحاجات ينبغي على على السياسة العامة معالجتها ، فالبيئة الداخلية والخارجية هي التي تشكل القضايا و المشكلات السياسية مثل : البطالة والتضخم ، الآفات الاجتماعية ...الخ وعليه فالسياسة العامة لا تكون ذات جودة و فعالية مال لم تراعي الظروف البيئية التي تحيط بها و تنتقل الى النظام السياسي عبر قنواته .

غير ان هذا التوجه لاقى العديد من الانتقادات منها : اهمال الجوانب الغير رسمية في التأثير على القرار السياسي ، و اغفال دور السلوك الفردي لفواعل السياسة العامة ، والمغالاة في فكرة المطالب واستجابة الحكومة لها لأن الواقع يقول عكس ذلك فهناك سياسات عامة تفرض جبرا على المجتمع ، كما ان فكرة الاستمرارية التي يتميز بها نسبية واقعيا خاصة ضمن البيئات التي تتميز بالتغيير والحركية .

ثالثا : مفهوم السياسة العامة من منظور الحكومة

ينظر للحكومة كتعريف وفقا لمعيارين : المعيار العضوي و المعيار الموضوعي فالحكومة وفق المعيار العضوي يقصد بها مجموع الهيئات العليا المسئولة عن تسيير شؤون الدولة ، و هي بذلك تضم السلطة التشريعية التي تختص بسن القوانين و السلطة التنفيذية التي تتولى إصدار الأنظمة و التعليمات و السلطة القضائية التي تختص بالفصل بين المنازعات أما تعريف الحكومة وفق المعيار الموضوعي فيقصد بها تلك البنية

[1] أحمد طيلب ، "دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر :دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " . **مذكرة لنيل الماجيستير** غير منشورة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2007، ص7.

[2] جابرييل ألموند ، بينغهام بويل ، **السياسة المقارنة إطار نظري** . (ترجمة : محمد بشير المغازي) ، بنغازي : منشورات قان يونيي ، 1996 ، ص272.

التنظيمية المختصة بوضع القواعد القانونية و اتخاذ القرارات و رسم السياسات العامة في صيانة بنيتها التنظيمية ، و ممارسة أعمالها من أجل حفظ النظام و الأمن لمجتمعها داخليا و خارجيّا[1].

وفق هذا المنظور عرّف عدد من الباحثين السياسة العامة حيث يرى "**هنري توني H.Teune**" بأنها تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل أحداث تغيرات معنية داخل النظام الاجتماعي للدول "حيث وضح هذا التعريف سلوك الحكومة إزاء القضايا و المشكلات تعبيراً عن ذلك بإصدار قرارات و خطط لمواجهة هذه المشاكل ، فالتعريف شامل للوسائل و الأجهزة و الوظائف (قرارات التحويل) و الأهداف (مواجهة القضايا).

ومن زاوية أخرى وبشكل شامل عرفها **تومابي داي** بأنها " العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها فهي تعبّر عن كل شيء تقوم به الحكومة أو في تقرير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل " أي أنها اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين فهذا توضيح لماهية أفكار الحكومة وعملية ضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم من سلوك بيروقراطيات وتوزيع المنافع وغير ذلك[2].

أما "**جيمس أندرسون**" فيضع تعريفا أكثر دقة فيقول أن: " السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى الأهداف أو لتحقيق غرض مقصود . أو هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو قضية ما أو موضوع ما "[3].

رابعا : مفهوم السياسة العامة من منظور اجتماعي

إن هذا الاتجاه يكشف مضمون الاتجاه الاجتماعي للسياسة العامة . وذلك من خلال فهم القيم والحقائق الايديولوجية والهيكل الاجتماعي .

من خلال ذلك يمكننا تصور علاقة وارتباط السياسة العامة بمفهوم القوة و الايدولوجيا و الهيكل الاجتماعي – السياسي ، فالقيم تتعرض إلى العديد من الضغوط و الايديولوجية التي تتكون من عدد من العناصر تجد طريقها إلى الهيكل الاجتماعي السياسي الذي ينموا ويتشكل من خلال قوة النتيجة أو التعددية أو كلاهما معا . وما يؤخذ على هذا المنظور أنه يترجم أفكار نخبة من المفكرين الاجتماعيين أمثال "جي بيتر

[1] علي يوسف الشكري ، **النظم السياسية المقارنة** . القاهرة : إتراك لطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، 2003، ص83.

[2] أحمد طيلب ، مرجع سابق ، ص10.

[3] جيمس أندرسون ، **صنع السياسة العامة** . (ترجمة :عامر الكبيسي) ، ط1 ، عمان : دار المسيرة ،1999 ، ص15.

gy Peters " الذين ركزوا على المفهوم الاجتماعي للقيم وحصر السياسة العامة في مدلولها الاجتماعي بينما هي تتعدى ذلك[1].

في الأخير وبعد التمعن والنظر والتحليل لمختلف التعريفات التي ذكرت سابقا وكذا من مختلف الاتجاهات في تحديد مفهوم السياسة العامة يمكن القول كتعريف إجرائي أن السياسة العامة هي :"مجموعة من البرامج و الاجراءات و القرارات التي تسطرها الحكومة باعتبارها ممثلة للسلطة السياسية ذات قوة نظامية لتوزيع الموارد و القيم داخل المجتمع بتأثير للعديد من الفواعل ، هذه البرامج هي عبارة عن رؤية و استجابة لمطالب من البيئة الداخلية والخارجية للمجتمع .

المطلب الثاني : نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة

كانت الظاهرة السياسية مرافقة لوجود الانسان على سطح الارض ، ومنذ القدم كان الاهتمام بتنظيم المجتمع ، ومع تطور العلوم و الضرورة للفصل بين التخصصات ظهر علم السياسة بعد أن أصبح تأثيره على الإنسان شاملا و محوريا ، وبدأت تظهر معه فروع أعمق في علم السياسة ، كميدان السياسة العامة الذي انقسم تطوره الى مرحلتين :

أولا : المنظور التقليدي للسياسة العامة

يعتبر حق السياسة العامة قديم الممارسة نظرا لارتباطه بالمشكلات المجتمعية التي هي محور علم السياسة وتحليلاته وإلا كيف يقدم تفسيرا لكل الممارسة الاجتماعية و السياسية التي عرفها الانسان منذ فجر التاريخ [2]. فالفراعنة شهدوا أسمى أشكال التطور الإداري و التنظيم الحكومي وكل ما يتعلق بشؤون الحكم والسلطة ، أما الحضارة الصينية فقد بلغت تقدما كبيرا في التنظيم السياسي ، وهو الحال ايضا عند الاغريق اذ يقول **افلاطون** " إن النظام السياسي السليم هو الذي يعتمد على التفكير و لا يترك أمره للظروف " وقال " وظيفة الدولة في هذا النظام السياسي هو إيجاد أوفق الطرق لإتباع الحاجات وتنظيم الخدمات " فهذه الاقوال تعبر عن السياسة العامة التي هي ناتج أي نظام سياسي موجه لخدمة الصالح العام [3]، أما الرومان فغلب عليهم الطابع القانوني في صياغتهم للحكم ،و التقييم الجغرافي لأقاليمها نموذج عن ممارسة للسياسية العامة وحماية للمواطنين و

[1] . فهمي خليفة الفهداوي ، **السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل** . عمان : دار الميرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1، 2001،ص38 .

[2] . أحمد طيلب ، مرجع سابق ، ص17.

[3] محمد العلي مهنا ، **الإدارة في الإسلام** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، (ب ت ن) ، ص146.

ممتلكاتهم وتنظيم مختلف الرعايا فيها[1]. لتأتي بعدها الحضارة الاسلامية التي اعطت منهجا قويا و اهتماما جديدا بقضايا المجتمع البشري وما يخص السياسة والحكم وفق أحكام القران الكريم والسنة في الخلافة و الدولة و الرعية ، و أسس الرشادة في السياسة العامـــــة مـــــــن العدل والمساواة و الشفافية و المحاسبة و الشورى و القيادة [2].

ثانيا : المنظور الحديث للسياسة العامة

كان لتشكل معالم الدولة في عصر النهضة الاثر في تطوير مفهوم السياسة العامة ، اذ بدا الاهتمام بالمؤسسات السياسية التي اصبحت من مقومات السياسة العامة ، و ظهرت الدولة الحديثة بمقوماتها و ممارساتها و أعبائها ، و تبلور علم السياسة و اصبح فرعا من العلوم الاجتماعية وانتقل الفكر السياسي الى السياسة في كل مكان ومن الممارسة الى التجربة العلمية و الميدانية .

و مع مطلع العصر الحديث تزايد الاهتمام بموضوع السياسة العامة ، إذ جرى التركيز على مفهومها و كيفية صنعها و اهدافها و اساليب تنفيذها ،وبفعل تنامي المطالبين بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي وتوجيه الموارد لسد حاجيات المواطنين و استيعاب النمو المتزايد في الخدمات وضرورة تلبيتها كالتعليم والصحة و المواصلات و اقامة المشروعات . كل هذا أدى الى التركيز مع الحجج للأجهزة المكلفة بوضع السياسات العامة و الفواعل فيها . وجاء هذا التحول نتيجة لما طرحه بعض علماء السياسة مثل : **هارولد لاسويل** بطرحه العلمي في تناول السياسة العامة كحقل له مناهجه ، وكذلك ظهور أفكار المدرسة السلوكية الفكرية وإدخال مفاهيم جديدة مثل : النسق ، السلوك ، التنظيم ، القرار ، و وضعت عدة اقترابات ومناهج في تحليل شؤون السياسة العامة . كما تم الاعتماد على الاساليب الكمية و المناهج الاحصائية في مجال الابحاث الخاصة بالسياسة العامة ، خاصة في السنوات الاخيرة أين تقلص دور الدولة وتلاشي مفهوم السيادة و أصبحت القوى الخارجية تلعب دورا جوهريا في صياغة أولويات السياسة العامة [3]، وهكذا اصبحت السياسة العامة عبارة نتائج للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية (الشبكة السياسية) .

---

[1] مصطفى أبو زيد فهمي ، حسين عثمان ، **الإدارة العامة** . الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2003 ، ص55.

[2] هجيرة بن زيطة ، " دور حزب العدالة و التنمية في صنع السياسة العامة في تركيا(2002-2014)" . **رسالة ماجستير** ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2017 ، ص 15 .

[3] أحمد طيلب ، المرجع السابق ، ص20.

كل هذا أدى الى تنامي دور السياسة العامة وانتقلت من الوصف الى التحليل ، ثم الى المقارنة بين مختلف الدول والنظم السياسية ، لكن يبقى دورها في القرن الواحد و العشرين أكثر أهمية نتيجة للتغيرات السريعة الحاصلة فيه كالعولمة والتكنولوجيا و الحروب و الأزمات العالمية [1].

المطلب الثالث : مراحل صنع السياسة العامة

عملية صنع السياسة العامة بالغة الاهمية ، تمتاز بالدقة والتعقيد ، لذا فإنها تمر بعدة مراحل والمتمثلة في :

أولا : التحليل و الاستفسار (صياغة المشكلة)

إن استمرار أي نظام سياسي يبقى رهن الاستجابة الفعلية و المستمرة للمشاكل و القضايا التي تواجهه ، سواءا تعلق الأمر بالبيئة الداخلية (الوطنية) ، وكذا ما يرد من البيئة الخارجية الدولية من تغيرات و تحديات. فالمشكلة العامة هي جوهر السياسة العامة ، اذ تتطلب تحليلا لأبعادها و آثارها كمحفز للتحرك الحكومي نحو إتخاذ البدائل المناسبة إزاءها وتعرف بانها : " هي إنحراف أو عدم توازن بين ماهو كائن و بين ما يجب أن يكون " ، ولان ليست كل مشكلة هي مشكلة عامة وضع "**بيتر دراكر P. Dracker** " اجراءات اساسية لتحديد المشكلة العامة و كيفية التعامل معها و هي : [2]

1 ـ تصنيف المشكلة

2 ـ التعرف على المشكلة

3 ـ تحديد الجواب على المشكلة .

ثانيا : تجميع المعلومات المتكاملة

ينبغي أن تستند الحلول الازمة للمشكلة في السياسة العامة الى محصلة وافية من المعلومات حول المشكلة (تأثيرها ، انعكاساتها ، تفاعلاتها...) من أجل الوصول الى البديل السليم الذي سيختار لعلاج المشكلة . لذا فإن عملية بلورة سياسة عامة لحل مشكلة قائمة يعتمد على جودة المعلومات كما و نوعا ، وهناك 03 طرق لتجميع المعلومات :

- ✓ التفكير الدقيق بالمشكلة لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات .

---

[1] ابتسام قرقاح ، " دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009) " . **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ، جامعة باتنة ، 2011 ، ص18.

[2] أحمد طيلب ، مرجع سابق ، ص ص 23-25 .

✓ تفعيل دور الاستشارة مع ذوي الاختصاص و اصحاب الخبرة .

✓ حسن استخدام المعالجات الاحصائية لتوفير المعلومات و توظيفها بالإسناد الى مقاييس الموضوعية و الصدق و الثبات بما يضمن الرشادة في إعطاء القرارات [1].

ثالثا : بلورة السياسة العامة (اختيار البديل)

في هذه المرحلة يتم إيجاد حل للمشكلة ، اعتمادا على المعلومات المتوفرة من أجل خلق مجموعة من البدائل ، هذه الأخيرة تنبع من واقع خبرات محللي السياسات العامة باستعمال طرق وصفية و أخرى رياضية ، و وفق اعتبارات أخرى [2]. و عموما فإن عملية المفاضلة بين البدائل و اختبار البديل الأنجع تخضع لمجموعة من المبادئ هي : المساومة ، التنافس ، الصراع ، التعاون و الاقناع ، الفرض و الأمر [3]. بالإضافة إلى : [4]

ـ تكلفة البديل و قدرته على استغلال الموارد المتاحة .

ـ نوعية المعالجة التي يقدمها إزاء المشكلة (جزئية ام كلية) .

ـ مدى انسجام البديل مع أهداف السياسة العامة على صعيد النظام و المجتمع و العوامل البيئية.

ـ المدة و السرعة في تنفيذ الحل و تحقيق نتائجه .

ـ درجة المخاطرة المتوقعة في حالة فشله .

رابعا : تبني و إقرار السياسة العامة

تتميز هذه المرحلة باعتماد السياسة العامة وإقرارها ، باختيار صناع السياسة العامة واحد من البدائل المقترحة باعتباره أفضل البدائل لحل المشكلة المطروحة وأكثر حل يحقق توجهات النظام السياسي ، والتوفيق من الآراء ودرجة من الرضا والقبول ، ويكون تبني السياسة العامة بإصدارها في الشكل القانوني حتى تكتسب الشرعية والإلزام ، وذلك قبل تنفيذها ، ويكون الاقرار بأشكال مختلفة ، فقد يكون تصريح أو تشريع أو خطاب ...الخ ، وهي عملية سياسية تشريعية تخضع لطبيعة نظام الحكم والنظام التشريعي في كل دولة.

خامسا : تنفيذ السياسة العامة

المقصود بتنفيذ السياسة العامة هو ترجمة قرار السياسة العامة بما يقره من أهداف وقواعد ومبادئ عمل مجددة . و تتولى السلطة التنفيذية و الاجهزة التابعة لها ترجمتها على أرض الواقع لأنها تتمتع بالسلطة التقديرية

---

[1] زين العابدين معو ، " المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر" . **مذكرة ماجستير** ، جامعة باتنة ، 2009 ، ص ص 74-75 .

[2] أحمد طيلب ، مرجع سابق ، ص30.

[3] ابتسام قرقاح ، مرجع سابق ، ص37.

[4] زين العابدين معو ، مرجع سابق ، ص ص 80-81 .

، و الخبرة اللازمة والثقة والتجربة أثناء التنفيذ . مما يعطيها الحق في اصدار اللوائح والتعليمات اللازمة بتفاصيل تنفيذ السياسة العامة . هذه العملية التى تقودها اجهزة الادارة العامة ومؤسسات الدولة تنطوي على مجموعة من الخطوات هي: [1]

* تكليف احد الاجهزة الادارية التابعة للسلطة التنفيذية
* وضع الخطط التنفيذية .
* البناء التنظيمي .
* ميزانية التنفيذ .
* توظيف الموارد البشرية .

سادسا : تقويم السياسة العامة

تصاحب عملية صنع السياسة العامة عملية مهمة وهي التقويم ، والذي هو " قياس مدى فعالية برنامج معين تحت التنفيذ في انجاز أهدافه ، أو مقارنة مرحلة التصميم بمرحلة التشغيل وربط النتائج بالعناصر المستخدمة في البرنامج ، وكذلك العمل على تطوير البرنامج عن طريق التغيير في العمليات الحالية "[2].

ويعرفها (**هاتري**) بأنه :" عملية منتظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الاثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية " ، ويتطلب التقويم مجموعة من المعايير هي : المعيار الاقتصادي ، الكفاءة ، الفعالية ، العدالة ، الشرعية القانونية[3].

المطلب الرابع : فواعل صنع السياسة العامة

السياسة العامة عملية حيوية تتشارك فيها العديد من الفواعل ، منها ماهو رسمي ، و أخر غير رسمي عن طريقة ممارسة الضغط.

أولا : الفواعل الرسمية

ترجع احقية الجهات الرسمية في رسم السياسة العامة الى القانون الذي يخول لهم مباشرة في الضلوع في عملية اتخاذ القرار وتتمثل في :

---

[1]. ثامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في استراتيجية الادارة** . الأردن : دار مجدلاوي ، ط 1، 2004 ، ص ص179-181.

[2]. أحمد طيلب ، المرجع السابق ، ص 38.

[3]. محمد قاسم القريوتي ، **رسم وتنفيذ وتحليل السياسة العامة** . الكويت : ردمك ، 2006 ، ص 130.

1 – السلطة التشريعية : وتقوم السلطة التشريعية بدور مهم في تشريع القوانين واللوائح ، وتنظيم الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، ومن خلال اختصاصاتها تتدخل السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة عن طريق التشريع ، والموافقة على الميزانية والرقابة على الهيئة التنفيذية[1].

2 – السلطة التنفيذية : اذا كانت السياسة العامة هي برنامج عمل حكومي في قطاع فان الاكيد ان ابرز فاعل في رسم السياسة العامة هو السلطة التنفيذية ، و حسب " **جيمس اندرسون** " في كتابه " **صنـــع السياسات العامة** " فان المرحلة الحالية هي مرحلة الهيمنة التنفيذية ، ويبرز دورها اكثر في الدول التسلطية ، ويكمن التأثير لهذه الهيئة من خلال : [2]

- ✓ دورها في ادارة الشؤون الخارجية عن طريق ابرام الاتفاقيات و ارسال البعثات .
- ✓ دورها في ادارة الشؤون العسكرية فعادة ما يكون رئيس الهيئة التنفيذية هو القائد الأعلى للجيش وبالتالي تولى السياسات الأمنية والدفاع لما يتطلبه الأمر من سرية .
- ✓ المساهمة في التشريع عن طريق الأوامر (اللوائح) .
- ✓ القدرات الفنية والإمكانات الفنية المتوفرة لها .
- ✓ توجيه الرأي العام مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الإعلام.

3 – السلطة القضائيةة : يظهر مدى احترام الدول لسيادة القانون بالمكانة التى تتمتع بها السلطة القضائية وتتحقق بمدى استقلالية هذه المؤسسة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية [3]،وتدخلها في العملية السياسية يرجع إلى عدة أسباب منها : [4]

ـ مكلفة بالرقابة على دستورية القوانين والقرارات والسياسة العامة ، كما يتم استشارتها في بعض مشاريع السياسة العامة .

ـ رقيب قضائي على السياسات العامة ، عن طريق مراجعة القوانين المعبرة عنها وعن شرعيتها ، والفصل في المنازعات القائمة بين الأفراد والجماعات وبين أجهزة الدولة .

---

[1] وصال نجيب العزاوي ، **السياسات العامة : حقل معرفي جديد** . بغداد : مركز الدراسات الدولية ،2001، ص46.

[2] عزيزة ضميري ، "الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر ". **مذكرة ماجستير** ،كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، 2008 ، ص ص20،21 .

[3] ابتسام فرفاح ، مرجع سابق ، ص43.

[4] نادية بونوة ، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ و تقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر(1989-2009)" . **مذكرة ماجستير** ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2010 ، ص 65.

ـ تلعب دور الوسيط بين صانعي السياسة العامة و مطبقيها ، والقدرة على المطالبة بإجراء تعديلات وتغييرات في السياسة العامة .

ـ رقابة القضاء الفعالة على تصرفات صانعي ومنفذي السياسة العامة تعد ضمانة ضد التعسف الإداري ضد المواطنين بإلغاء القوانين أو التعويض عن الأضرار.

4 – الجهاز الإداري : بالرغم من شيوع تخصص الجهاز الإداري في التنفيذ فقط ، إلا انه هناك إجماع حول الدور الذي يقوم البيروقراطي في صياغة ومناقشة السياسة العامة وذلك لأنه الجهاز الذي يملك المعلومات الدقيقة والهامة لذا يعبر عنه (بذاكرة الحكومة) ، كما يقوم بالدور الرقابي ، وفي بعض الدول المتقدمة منحت له سلطات واسعة فيما يعرف بالسلطة التقديرية[1].

ثانيا : الفواعل غير رسمية

تؤثر في رسم السياسة العامة فواعل غير رسمية ، من خلال التأثيرات والضغوطات التي تمارسها على الفواعل الرسمية انطلاقا من قوتها الوظيفية وليس من الصلاحيات التي تتمتع بها ، وتتمثل هذه الفواعل في الأحزاب السياسية ، جماعات المصالح ، الرأي العام ، المؤسسة العسكرية ، الأوضاع الدولية .

1 ـ الأحزاب السياسية : يعرف الحزب السياسي بأنه " تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام ، وله برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة "[2]، وعادة ما تكون الأحزاب نوعين : فهناك أحزاب السلطة و الأحزاب المعارضة . و تتمثل وظائـــف الأحزاب السياسية التي تعطيها صيغة التأثير في صنع السياسة العامة في : [3]

أ ـ تجميع المصالح : ويقصد به تحويل المطالب إلى بدائل للسياسات العامة ، وتنظيم الإرادة وصنع الرأي العام.

ب ـ التعبير عن المصالح : الحزب وانطلاقا من ممارسته يكون في اطلاع مباشر على المطالب ، فيعمل على تنظيمها وإيصالها إلى الجهات المعنية .

[1] ابتسام قرفاح ، مرجع سابق ،ص 43.

[2] وصال نجيب العزاوي ، مرجع سابق ، ص 58.

[3] عزيزة ضميري ، مرجع سابق ، ص ص 27،28.

ج ـ التجنيد، التنشئة ، الوساطة : حيث يقوم باستقطاب الأفراد بهدف تقديم بعضهم كمترشحين ، كما يقوم بعملية التنشئة السياسية من خلال نشر القيم ودمج المواطنين في النظام السياسي، ودور لوسيط بين السلطة الحاكمة والمواطنين.

د ـ المشاركة السياسية : يتمتع بخصائص مؤسساتية تجعل منه فضاء ملائما لتنظيم المشاركة السياسية ، بفعل الوعي المتنامي لدى المواطنين.

2 ـ جماعة المصالح : تعرف الجماعات الضاغطة بانها " مجموعة من الافراد يلتقون في اهداف وخصائص معينة يسعون لإحداث التأثيرات المطلوبة تجاه قضاياهم ومطالبهم ، وتوجيهه لتحقيق مصالحهم "[1]، تساهم في التأثير على صنع السياسة العامة بإتباع الاساليب التالية : التفاوض ، التهديد التحريض ، التاثير في السلطة التنفيذي عن طريق تقديم المعلومات والعضوية في المجالس الادارية واللجان الفنية[2].

3 ـ الراي العام : هو الرأي السائد بين اغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية او اكثر يحترم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الاغلبية او قيما الانسانية الاساسية مسا مباشرا"[3]، ويمكن للرأي العام ان يؤثر في السياسة العامة من خلال التأثيرات في الاجندة السياسية ن الاطر العامة للسياسة،الخيارات السياسية[4].

5 ـ الاوضاع الدولية : بعد ظهور العولمة حدث تغيير في مفهوم السيدة اذ اصبح من غير الممكن ان تعيش دولة بمعزل عن طريق المجتمع الدولي ، اذ اصبحت تؤثر و تتأثر بالأحداث و المعطيات الدولية سلبا و ايجابا سواء كانت سياسية او اقتصادية او تكنولوجية وحتى الثقافية .

تؤثر القوى الدولية في رسم السياسة العامة للدول بتوجيه سياستها نحو هدف معين ، او يتم فرض بعض السياسات عليها ، ودول العالم الثالث خير دليل ، اذ بعد استقلالها وجدت نفسها تحت رحمة التبعية للقوى الدولية الكبرى من كل النواحي : اقتصادية سياسية ، عسكرية وحتى ثقافية ، اذن التأثير قد يكون مباشرا او غير مباشر ، و يأخذ عدة اشكال يمكن الاستدلال عليها في التالي : [5]

[1] نادية بونوة ، مرجع سابق ،ص 67.

[2] عزيزة ضميري ، مرجع سابق ، ص 29.

[3] مختار التهامي ، عاطف عدلي العبد ، **الرأي العام** . القاهرة : مركز بحوث الرأي العام ،2005 ، ص 21.

[4] عزيزة ضميري ، مرجع سابق ، ص32 .

[5] مرجع نفسه ، ص ص36،37.

ـ قد تلجا بعض الدول الى اتخاذ بعض القرارات كرد فعل لقرارات دولية مثل : موقف بعض الدولية من اسرائيل ردا على سياستها في فلسطين .

ـ القوى الدولية يمكن ان تضغط على صانع السياسة العامة بتعبئة الرأي العام العالمي مما يدفع الدول الى ارضائه .

ـ يتم اتخاذ بعض السياسات العامة الدفاعية والوقائية للتهرب من سيطرة الدول الكبرى سواءا كان ذلك مباشرا أو غير مباشر (اعانات ن قروض،مساعدات.....).

ـ سعى الدول الكبرى الى غرس اجهزة بيروقراطية في بعض الدول مما يمكنها من توجيه سياستها بما يتماشى و اهدافها ، وقد تصل في بعض الحالات حتى الى تعيين أعضاء النخبة الحاكمة ، وبالتالي تضمن تطابق السياسات معها.

خلاصة :

مما سبق ذكره يبدو جليا أن إنشاء المؤسسات المالية الدولية كان أمرا حتميا من أجل ضبط العلاقات الإقتصادية الدولية تفاديا لمزيد من الصراعات و النزاعات و الأطماع و الأزمات ، وجاء بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة إعمار الدول المتضررة من الحرب لتتطور أهدافها الى مساعدة الدول الأعضاء من أجل النمو و التطور و التنمية .

تجسدت الفكرة في مؤتمر " بريتن وودز " الذي أفرز صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و يعتبر صندوق النقد الدولي الحارس للنظام النقدي الدولي بحث يقوم بعلاج الإختلالات الإقتصادية في البلدان الأعضاء عنده ، أما البنك الدولي و الذي يقصد به البنك الدولي للإنشاء و التعمير فيركز عمله على البنى التحتية و المنشآت .

للبنك الدولي و صندوق النقد الدولي نفس الهيكل التنظيمي و طريقة التصويت التي تخضع لحجم المساهمة في راس مال المؤسستين ، و يظهر الإرتباط أيضا في تداخل المهام و الصلاحيات إذ تعتبر العضوية في صندوق النقد الدولي شرطا للعضوية في البنك الدولي .

أما السياسة العامة فهي مجموعة من البرامج و الإجراءات و القرارات التي تسطرها الحكومة من أجل تلبية مطالب المجتمع ، تخضع عملية رسمها لأطر منهجية معينة إنطلاقا من تحديد المشكلة للوصول إلى التقييم ،كما يتدخل في صناعتها العديد من الفواعل الرسمية و غير الرسمية من البيئة الداخلية و الخارجية .

الفصل الثاني

آليات تدخل المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة

تمهيد :

بعد التعافي في البلدان المتضررة من الحرب العالمية الثانية بمساعدة مؤسسات "بريتن وودز" ، تطورت اهداف هذه الأخيرة و نشاطاتها و ذلك من خلال التنويع و التكثيف من المساعدات المقدمة للدول الأعضاء فيها ، و من المساعدات المقدمة برامج الإصلاح الاقتصادي و برامج مكافحة الفقر و المساعدات الفنية و التدخل في الأزمات المالية العالمية و الإقليمية .

إن هذه المساعدات التي تقدم للدول الأعضاء بإجراءات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي الأكيد أنها تدخل في صميم رسم السياسة العامة للدول المستفيدة .

أمام هذا الوضع نحاول معرفة العلاقة بين الآليات و الوظائف التي تقوم عليها المؤسسات المالية الدولية و بين صنع السياسة العامة ، من أجل ذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى آليات تدخل المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة للدول ، فناقشنا في المبحث الأول الوظيفة الإقراضية للمؤسسات المالية الدولية و دورها في تمويل السياسة العامة ، أما المبحث الثاني فتناولنا المساعدات الفنية و التقنية المتمثلة في الاستشارة و تنمية القدرات و دورها في جودة السياسة العامة .

المبحث الأول : الاقتراض كآلية لتمويل السياسة العامة

إن المحور الرئيسي للسياسات العامة هو التنمية الشاملة ، من اجل تحقيق الحاجات المجتمعية ، لكن هذه الحاجات تفوق الامكانات المتوفرة ، فتجد الحكومة نفسها امام حواجز وعقبات ،من بينها مشكلة التمويل ، باعتبار أن كل رؤية للسياسة العامة عبارة عن كلام اذا لم تتوفر على الموارد المالية التي تجسدها في الواقع . و تتعدد موارد التمويل التي يمكن للحكومة اللجوء اليها فمنها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي .

المطلب الأول : آليات التمويل الحكومي

أولا : مصادر التمويل الحكومي

1 . الموارد المحلية : و تتمثل مصادر التمويل المحلي في الادخار بنوعيه : الادخار الاختياري و الادخار الاجباري .

❖ **الادخار الاختياري** : و هو ما يقوم به الافراد و الهيئات و المؤسسات طواعية و اختياريا دون تدخل لقوة خارجية تجبرهم . و تتمثل في مدخرات القطاع العائلي و مدخرات قطاع الاعمال .

✓ **مدخرات القطاع العائلي** : تتأتى عن طريق مدخرات الافراد الذين يحصلون عليها من خلال دخلهم تحت عدة مسميات مثل : ادخار من اجل السكن او قطعة ارض او تجارة ..الخ ، وقد تكون مدخرات تعاقدية مثل عقود التامين ، ويمكن ان تاتي على شكل استثمار او اسهم و سندات ، وهي تعتبر اهم مصادر الادخار في الدول النامية .[1]

✓ **مدخرات قطاع الاعمال** : و ترتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي اي كلما زادت أهمية هذا النشاط زادت معه المدخرات و العكس صحيح ، و هي نوعين مدخرات القطاع الخاص و مدخرات القطاع العام .

➢ **مدخرات القطاع الخاص** : تتمثل في الارباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات ، اي كلما زاد ارباح الشركة زادت مدخراتها ، وتعتبر مدخرات القطاع الاعمال الخاص اهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة .

➢ **مدخرات القطاع العام** : و تخص مباشرة للحكومة ، اذ تملك الحكومة مشاريع تستفيد من ارباحها تعود لها ، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الاسراف و الضياع الاقتصادي و العمل على رفع الانتاجية ، و على العكس اذا ارتفعت تكاليف الانتاج بسبب انخفاض مستوى الكفاءة

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، **محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية مفهومها – نظرياتها – سياستها** . الاسكندرية : الناشر كلية التجارة ، 1994 ، ص217.

الانتاجية أو تقادم الآلات أو تدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك ، فالنتيجة تكون انكماش الارباح لا محالة و ربما بعض الخسائر .[1]

❖ **الادخار الاجباري** : هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخل الافراد اجباريا ، اي بشكل قانوني ، ويمثل في الادخار الاجباري الحكومي و الجماعي .

✓ **الادخار الحكومي** : وهو عبارة عن الفائض المتبقي الذي حققه القطاع الحكومي ، ويكون أحد مصادر للانفاق الاقتصادي ، و هو ينشأ نتيجة لزيادة ايرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية و نتيجة لما يتسنى للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم ، حيث تقوم البنوك باصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار . و غالبا لا يعول على هذا المصدر في الدول النامية – عدا الدول الغنية بالبترول اذا ارتفعت الاسعار – بسبب ضئل ايرادات الدولة و ظهور العجر في الميزانية .

✓ **الادخار الجماعي** : وهو الذي يقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة الزامية ، و يتمثل في ارصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بكل انواعا ، و بالمقابل يحصل المنخرطون في هذه المؤسسات على مزايا مثل الخدمات الصحية و التعويضات و المعاشات ...الخ . و الملاحظ ان هذا الالزام بالاقتطاع لا يلقى اعتراضا لدى الافراد و الهيئات لانه مقابل خدمات مهمة.

2– التمويل المصرفي :

تعتبر المصارف اهم المنشآت المالية التي تزود قطاع الاعمال بالاحتياجات ، ويتم ذلك عن طريق : سوق المال و سوق النقد . فالاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الاجل تحصل عليها الشركات و الافراد عن طريق سوق المال في صورة سندات و اذون و عقود و قروض ، بينما الاحتياجات التمويلية القصيرة الاجل من قروض و تسهيلات تتم عن طريق سوق النقد .[2] ويمكن فهم الدور الذي يلعبه المصرف في التمويل من خلال وظائفه و التي هي :

✓ قبول وخلق الودائع التي تتلقاها من الجمهور سواءا اشخاص او شركات ، وتشكل هذه الودائع موارد للمصرف .[3]

✓ تقديم القروض و تدعيم الاشخاص و الشركات بالاموال اللازمة مقابل ضمانات و فوائد تحدد مسبقا.

---

[1] عبد المنعم مبارك ، **مبادئ علم الاقتصاد** . بدون مكان نشر : الدار الجامعية ، 1999 ، ص ص 589-601.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و ايمان ناصف عطية ، مرجع سابق ، ص ص 251-252.

[3] محمد توفيق سعودي ، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري** . ط1 ، مصر : دار الامين للطباعة ، 2002 ، ص15.

✓ تقوم المصارف بالاستثمار عن طريق اموال العملات ، حيث تقوم بتمويل مشاريع جديدة او قائمة ، لكن قبل القيام بذلك تقوم بدراسات (فنية و اقتصادية ...) حتى تضمن استرجاع رؤوس اموالها .

✓ تقوم بتوفير العملة الاجنبية عن طريق الوساطة المالية ، وتمويل عمليات التصدير و الاستراد ، فهمى بذلك تساهم في توفير احتياجات الدولة من السلع لزيادة حجم الانتاج و تحسين جودته بالإضافة الى تشجيع تصدير السلع الوطنية و ايجاد اسواق خارجية لها .

✓ تقوم المصارف بتدعيم الخوصصة وذلك بشراء اسهم و ادخالها في اشماراتها و قروضها بما يتوافق مع سياستها الاستثمارية ، كما تقوم بالدور الاستشاري من خلال اعداد دراسات الجدوى لتحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص.

✓ تساهم في انشاء و تطوير الاسواق المالية من خلال انشاء صناديق استثمارية او مالية .

و من خلال ما سبق نلاحظ ان اهمية المصارف تكمن في امكانيتها توفير الاموال اللازمة للاقتصاد الوطني ، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي هي مطلب مجتمعي.[1]

3- الموارد الخارجية :

اذا لم تكن الموارد الداخلية كافية لتغطية كل نفقات الدولة ، فإنها تلجأ الى المصادر الخارجية من اجل توفير السيولة اللازمة لأداء مهامها ، ويمكن حصر هذه العملية في ثلاث خيارات هي :

أ – تعزيز حصيلة الصادرات : حسب علماء الاقتصاد ان الزيادة في الصادرات يؤدي الى زيادة الدخل القومي و بالتالي الى زيادة الانفاق القومي ، فيزداد الطلب على السلع و الخدمات ، ويكون هذا دافعا للمستثمرين من اجل تنويع نشاطاتهم و هو ما يؤدي الى انتعاش الاقتصاد الوطني .

و في هذا المجال فان الدول المتخلفة تعتمد فقط على ثرواتها الطبيعية خاصة البترول و الغاز كصادرات ، و لان اقتصادها مرتبط دائما بهذا النوع من الثروة نجدها تعاني من التقلبات الاقتصادية و الازمات لخضوع الامر للأسعار العالمية التي تتحكم فيها ظروف سياسية و اقتصادية و امنية متشابكة .[2]

[1] الراوي خالد وهيب ، **العمليات المصرفية الخارجية** . ط2 ، عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص ص 65-68.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على الليثي ، **التنمية الاقتصادية : مفهومها ، نظرياتها ، سياستها** . الاسكندرية : كلية التجارة ، 1994 ، ص 251.

ب– الاستثمارات الاجنبية (مباشرة او غير مباشرة) :

✓ **استثمارات اجنبية مباشرة :** وهي التي يديرها الاجانب مباشرة لملكيتهم لها ، أو تملكهم لنصيب يعطيهم الحق في ادارتها ، و الاكيد ان هذا الشكل من حركة رؤوس الاموال الدولية هو المفضل من قبل الدول المضيفة لراس المال الاجنبي ، ذلك لانه يكون من اجل تمويل مشاريع اقتصادية جديدة او مشاريع كانت قائمة و غير فعالة ، و لاعتماده على فترة زمنية معبرة في التنفيذ فانه يساهم في دعم النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من خلق الثروة و مناصب العمل .

✓ **استثمارات اجنبية غير مباشرة :** وهي التي تأخذ شكل قروض او شراء للأوراق المالية (اسهم سندات) في سوق المال الوطنية ، وهذا النوع يبحث عن عائد معقول لراس المال دون ان يترتب عليه اشراف مباشر او اتخاذ القرار فيه للأجانب . وهذا النوع من اشكال حركة رؤوس الاموال اصبح الصبغة الطاغية على الاستثمارات العالمية خلال العقدين الاخيرين ، لأنه سهل التصفية و التخلص منه في حالة الضرورة .[1]

ج – المنح و الاعانات و التسهيلات الاجنبية : تتكون المساعدات الاجنبية من منح وهي لا ترد و بالتالي لا تدخل في نطاق المديونية ، و اعانات اخرى تتمثل في القروض و التسهيلات و الضمانات ، التي تقدمها الدول المتقدمة او الهيئات الدولية ، و تعتبر من اهم مصادر التمويل للدول النامية و ذات الدخل المنخفض ، وتكون مصاحبة لرسوم و شروط معينة ، لذا فان هذه القروض اذا استغلت جيدا ادت الى تحسين الوضع الاقتصادي للدولة من خلال زيادة الانتاج لمشاريعها ، اما اذا لم تحقق اموال القروض اهدافها فانها ستؤدي بالدولة الى عوقب وخيمة اقلها المديونية . وما حدث في الدول الافريقية و دول امريكا اللاتينية خير دليل .[2]

[1] محمود حميدات ، **مدخل للتحليل النقدي** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1996 ، ص 185.

[2] سمير محمد عبد العزيز ، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية** . الاسكندرية : مؤسسة شباب الاسكندرية ، 1988 ، ص 408.

ومن بين المؤسسات التي تلجأ لها كثيرا الدول مؤسستي برين وودز صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، حيث كما اشرنا سابقا من اهدافها مساعدة الدول في تغطية العجز الواقع في ميزان مدفوعاتها ، لذا سنتطرق في المبحث الموالي الى اليات الاقراض المتوفرة لدى المؤسستين وكيف تعمل بها .

المطلب الثاني : السياسة الإقراضية للمؤسسات المالية الدولية

أولا : السياسة الاقراضية لصندوق النقد الدولي

من أهم الأدوار التي يقوم بها الصندوق أنه يقدم قروضا بالعملات الأجنبية للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في ميزان مدفوعاتها . [1] ويعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات التي تقدم تسهيلات للبلد العضو فيه ، من خلال مبادلة عملته بمقدار معادل من عملات الأعضاء الآخرين ، أو حقوق السحب الخاصة التي يحتفظ بها الصندوق ، وبعد مدة من على البلد شراء عملته من الصندوق مستخدما رسوما على عملية الشراء و القرض بفائدة ، و إعادة تسديد القرض فيما بعد .[2]

إن صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنك للتنمية ،و إنما يقدم القروض لتحقيق نمو اقتصادي مستمر [3]، و تعرف هذه القروض الخارجية بأنها " المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة الحكومات إلى الدول ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان ، وهكذا تصبح القروض التزامات خارجية وتترتب عليها سعر الفائدة" .[4]

---

[1] أحمد فرحات ، مرجع سابق .

[2] عبد اللطيف عبد الحميد ، **النظام الاقتصادي العالمي الاليات و الخصائص و الابعاد** . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1998 ، ص88.

[3] الطاهر برباص ، مرجع سابق ، ص 50.

[4] أكبر عمر محي الدين الجباري ، **التمويل الدولي**. بدون مكان نشر : الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، 2009 ، ص 20.

1 ـ مواصفات القروض للصندوق :

وتتمثل أهم صفات القروض المقدمة من طرف الصندوق فيما يلي :

ـ قروض الصندوق مرتبط ب**"الشرطية"**، و تعني أن الموافقة على التمويل المطلوب لا يقف على شروط فترات السداد ومعدلات الفائدة[1] ، بل يتعداه إلى ضمان عدم استخدام القروض استعمالا عشوائيا ، و القدرة على تعزيز الاقتصاد و سداد المبلغ و ذلك عن طريق الاتفاق بين الصندوق والبلد المقترض على سياسات اقتصادية معينة ، و يكون صرف القرض على فترات مرتبطة بمدى الالتزام بتنفيذ السياسات المقترحة .

ـ قروض الصندوق **مؤقتة** ، و تختلف فترة سدادها بحسب نوعية القرض .

ـ يفترض الصندوق أن البلد المقترض يعطي **أولوية** لسداد قرض الصندوق ، و في الوقت المحدد حتى يتسنى له توفير الأموال لقروض دول أخرى .

ـ تدفع الدول (ماعدا منخفضة الدخل) **أسعار الفائدة** و رسوم الخدمة القائمة على السوق ويمكن فرض رسوم إضافية .

ـ تعزيز للضمانات الوقائية التي تتكفل حسن استخدام الأعضاء للموارد الصندوق ، اشترط الصندوق ابتداءا من مارس 2000 اجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية **لإجراءات الرقابة الداخلية** و وضع المعايير الداخلية وآليات التدقيق .

ـ منح القروض من الصندوق للبلد لا يغطي كل احتياجات البلد المقترض ولكنه يعتبر حافزا لمصادر تمويل أخرى .[2]

[1] أرنست فولف ، مرجع سابق ، ص 34.

[2] www.imf.org/external/pub.htm. ، تاريخ الاطلاع :2018/05/02 على الساعة :22:00 سا .

2 – أدوات الاقراض المتاحة للصندوق :

يستخدم الصندوق العديد من أدوات الإقراض ، بحيث تتلاءم مع مختلف المشاكل التي يتعرض له ميزان المدفوعات (فعلية أو مرتقبة أو إحتمالية) ، وتنقسم الى نوعين : أدوات الإقراض بشروط غير ميسرة و أخرى قروض غير ميسرة .

و الجدول التالي يحتوي على التسهيلات المقدمة من الصندوق .

الجدول رقم 03 : انـواع القــروض المقدمـــة مـن صندوق النقد الدولي للأعضاء

بآخر تعديل : 2016/08/03

	نوعية القرض	مواصفاته
الإقراض بشروط غير ميسرة	**اتفاقيات الاستعداد الائتماني (SBA)**	تتيح للبلدان معالجة المشكلات التمويلية التي تواجه ميزان المدفوعات على المدى القصير ، وتكون عملية الصرف مقرونة بشروط ، وتكون مدة القرض 12-24 شهر و التسديد 3.25-5 سنوات .
	خط الإئتمان المرن (FCL)	يخص البلدان ذات القوة من السياسات الاقتصادية و الأداء السابق ، ويجب أن تستوفي معايير الأهلية ، تبلغ مدة الاستفادة من 1-2 عام ، و تصرف القروض في دفعة واحدة .
	خط الوقاية و السيولة (PLL)	يوجه للبلدان التي تتمتع بأساسيات و سياسات اقتصادية سليمة ، يجمع بين معايير الأهلية و الشروط المركزة التي تهدف الى معالجة مواطن الضعف ، تبلغ مدته 06 أشهر ، أو فترة من 1-2 عام ، يحق للبلد استخدام 125 % من حصته في حالة 06 أشهر ، ويمكن تجاوزه ليصل الى الحد الاقصى 250% من قيمة حصته . وله نفس شروط السداد في النوعين الاول والثاني .
	تسهيل الصندوق الممدد (EFF)	يساعد البلدان على معالجة المشكلات متوسطة الأجل و طويلة الأجل التي يتعرض لها ميزان المدفوعات ، والتي تحتاج اجراءات تصحيحية و تدعيمية لفترة طويلة نسبيا ، مدتها من 3-4 سنوات ، حتى يعود الاستقرار الاقتصادي ، و يستحق السداد للسحوبات من 4.5 – 10 سنوات .
	أداة التمويل السريع (RFI)	تكون محل سياسات المساعدة في حالات الطوارئ ، وتقدم الاداة مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة لكل البلدان التي يحتاج ميزان مدفوعاتها تمويل عاجل .

الإقـــــراض بشـــــروط ميسرة	**الصندوق الاستئماني للنمو و الحد من الفقر**	يدعم جميع التسهيلات التمويلية للبرامج التي تتبناها الدول بهدف الوصول الى مركز اقتصادي كلي قابل للاستمرار بما يتوافق مع تحقيق النمو و الحد من الفقر .
	التسهيل الإئتماني الممدد(ECF)	هو أداة الصندوق الأساسية لتقديم الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي يواجه ميزان مدفوعاتها تمويل طويل المدة ، وقدم في 2016 بدون فوائد ، تصل فيه فترة السماح الى 5.5 سنة و أجل استحقاقي نهائي بـ 10 سنوات .
	التسهيل الإئتماني السريع (RCF)	يقدم مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي يواجه ميزان مدفوعاتها احتياجات عاجلة ، قدم في 2016 بدون فوائد ، تصل فيه فترة السماح الى 5.5 سنة و أجل استحقاقي نهائي بـ 10 سنوات .

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على : ـ الطاهر برباص ، مرجع سابق ، ص ص 54،58 .

Roland Serioussi ,**GATT ? FMI et Banque mondiale** ,**les nouveaux gendarmes du monde**,paris : edition dunod ,1994,p113.

بلغت القروض التي منحها صندوق النقد الدولي خلال السنة المالية 2017 حوالي 98.3(مليار وحدة سحب خاصة) ، مقسمة على 15 اتفاقا يضوم الصيغ التالية : تسهيل الصندوق الممدد بنسبة 14% ، خط الإئتمان المرن بنسبة 78 % ، و خط الوقاية و السيولة بنسبة 03 % ، وتبقى 05 % تخص اتفاقيات جديدة . (**الشكل رقم 01**)

الشكل رقم 01 : الاتفاقيات التي تم الموافقة عليها خلال السنة المالية 2017

بملايين حقوق السحب الخاصة

البلد العضو	نوع الاتفاق	التاريخ الفعلي	المبلغ الذي تمت الموافقة عليه
اتفاقات جديدة			
البوسنة والهرسك	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٧ سبتمبر ٢٠١٦	٤٤٣,٠
كولومبيا	خط ائتمان مرن مدته ٢٤ شهرا	١٣ يونيو ٢٠١٦	٨,١٨٠,٠
كوت ديفوار	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	١٢ ديسمبر ٢٠١٦	٣٢٥,٢
مصر	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	١١ نوفمبر ٢٠١٦	٨,٥٩٦,٦
جورجيا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	١٢ إبريل ٢٠١٧	٢١٠,٤
العراق	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٣٦ شهرا	٧ يوليو ٢٠١٦	٣,٨٣١,٠
جامايكا	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٣٦ شهرا	١١ نوفمبر ٢٠١٦	١,١٩٥,٣
الأردن	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٢٤ أغسطس ٢٠١٦	٥١٤,٧
المكسيك	خط ائتمان مرن مدته ٢٤ شهرا	٢٧ مايو ٢٠١٦	٦٢,٣٨٨,٩
جمهورية مولدوفا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٧ نوفمبر ٢٠١٦	٨٦,٣
المغرب	خط وقاية وسيولة لمدة ٢٤ شهرا	٢٢ يوليو ٢٠١٦	٢,٥٠٤,٠
جمهورية بولندا	خط ائتمان مرن مدته ٢٤ شهرا	١٣ يناير ٢٠١٧	٦,٥٠٠,٠
سري لانكا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٣ يونيو ٢٠١٦	١,٠٧٠,٨
سوريناام	اتفاق استعداد ائتماني مدته ٢٤ شهرا	٢٧ مايو ٢٠١٦	٣٤٢,٠
تونس	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٤٨ شهرا	٢٠ مايو ٢٠١٦	٢,٠٤٥,٦
المجموع			٩٨,٢٣٣,٨

المصدر : التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2017 .

ثانيا : السياسة الإقراضية للبنك الدولي

1 – شروط الاقراض :

يمنح البنك الدولي تسهيلات و قروض متعددة ، تقدم للدول الاعضاء من اجل مساعدتها في دفع عملية التنمية خاصة الدول المتخلفة [1]، و تتم عملية الإقراض التي يتبناها البنك الدولي في ثلاث أشكال ، الصورة الأولى هي القرض المباشر من رأسماله و إحتياجاته و أرباحه ، و ثاني صورة هي منح القروض مباشرة من أموال اقترضها عن طريق طرح بعض السندات في الأسواق المالية لبعض الدول ، وهناك وسيلة أخرى هي ضمان البنك الدولي كليا أو جزئيا للقروض التي تقدمها البنوك و الأفراد إلى الدول التي هي في حاجة إليها (الاستثمار) .[2] و وضحت اتفاقية الإنشاء للبنك الدولي شروط منح القروض في المادة 03 وهي كالتالي : [3]

ـ تستخدم موارد البنك لفائدة الدول بالعدل ، والتخصيص لمشروعات التنمية و الإنشاء .

[1] عبد السلام عفوفو ، "دور المؤسسات المالية الدولية في ظل عولمة الاقتصاد الدولي". **رسالة ماجستير** ، غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 7.

[2] الطاهر برباص ، مرجع سابق ، ص79.

[3] اتفاقية إنشاء البنك الدولي ، ص ص 10،11 .

ـ لا يتعامل البنك مع الأعضاء إلا من خلال وزارة المالية ، البنك المركزي ، صندوق تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ، أو أي هيئة مالية مماثلة لها .

ـ يقدم البنك القروض و الضمان لأي بلد عضو أو أي وحدة سياسية تابعة لها و أية مؤسسة تجارية و صناعية و زراعية ، على أن يقوم البلد العضو الذي يحتويها بتقديم ضمانات تخص القرض و سعر الفائدة .

ـ البنك هو الذي يحدد الشروط و الاحكام الخاصة بمدفوعات الفوائد و الاستهلاك و أجل الإستحقاق و تواريخ السداد لكل قرض .

ـ يتم السحب من القرض لتغطية المصروفات الخاصة بالمشروع حسب نشوئها فعلا .

. تقدر مدة القروض بين 15 -17 سنة مع فترة سماح تقدر بـ 05 سنوات ، و تحسب الفائدة على هذه القروض بنسبة 7.5-7.75 % .[1]

. يجب أن يتحقق من فائدة المشروعات المطلوب تمويلها ، لذلك فإنه يفحص الإمكانات الفنية والاقتصادية لتنفيذ المشروع ، ويبحث حتى في امكانيات اقتصاد الدولة المستقبلية حين يتعين تسديد القروض و الفوائد بالعملة الأجنبية .[2]

2- القروض المقترحة من البنك :

تقوم الأهداف الجديدة على دعم التنمية ، لذلك فإنها تقدم خدمات مالية للأعضاء تتنوع بين القروض و الضمانات .

جدول رقم 04 : أهم القروض و الضمانات التي يقدمها البنك الدولي

نوع التمويل	انواع القروض	سمات القروض و الضمانات
القروض	قروض استثمارية	تكون من أجل تمويل مشاريع ذات طابع اقتصادي و إجتماعي كبناء المدارس ، السدود ، الطرق ، ويتم دفع الإعتمادات في مقابل نفقات خارجية أو محلية معينة تخص المشروع ، بما في ذلك المعدات و المواد و الأعمال المدنية و الخدمات الفنية و الإستشارية و الدراسات ، وتعتبر أغلب هذه القروض استثمارية خاصة أو صيانة القطاعات . وتم مؤخرا تقديم قروض برامج قابلة للتعديل و قروض لأغراض التعلم و الابتكار ، ومن بين الأدوات الأخرى التي تم تطويرها : قروض المساعدة الفنية ، القروض المالية المتوسطة و قروض الانتعاشات الطارئة .
	القروض الإنمائية	توفر مساعدات سريعة الدفع للبلدان بهدف دعم الإصلاحات الهيكلية

[1] Ammar Belhmer, **la dette Extérieure de l'Algérie** . algérie : Edition CASBAH , 1998 ,p188.

[2] الطاهر برباص ، مرجع سابق ، ص ص 79-80.

		في قطاع ما أو الاقتصاد الكلي . كما تشجع التغييرات المؤسسية و المتعلقة بالسياسات اللازمة لإنشاء بيئة تشجع على نمو مستدام و منصف . و تهدف عمليات السياسة الانمائية الى دعم هياكل الاسواق التنافسية (مثل الاصلاحات القانونية) و تقويم الانحرافات في الأنظمة المحفزة (فرض الضرائب و اصلاح التجارة) و إنشاء نظم مراقبة و ضمانات ملائمة (اصلاح القطاع المالي) وخلق بيئة ملائمة للقطاع الخاص و تشجيع أنشطته(الاصلاح القضائي،الخصخصة،و الشراكات العامة–الخاصة) ، وتعزيز نظام حكم جيد (اصلاح الخدمة المدنية) و تخفيف الآثار السيئة قصيرة الأجل للسياسة الإنمائية (إنشاء صناديق حماية إجتماعية).
الضمانات و إدارة المخاطر		يقدمها البنك من أجل التأمين ضد المخاطر السياسية ، وذلك من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ، وذلك بالتنسيق مع الهيئة الدولية للتنمية وباقي مجموعة البنك الدولي . **الضمانات** :يعمل البنك على تشجيع تدفقات رؤوس الاموال الخاصة إلى بلدان الأسواق الناشئة من خلال تخفيف مخاطر السياسية و توفير درجة من الحماية ضد المخاطر البالغة المتعلقة بأداء الحكومات . **خدمات إدارة المخاطر** : يوفرها البنك الدولي و تتضمن المشروعات و البرامج الاقراضية و كذا إدارة الأصول و الخصوم الحكومية الخاصة بالمشاريع ، و تشمل هذه الخدمات مقايضة أسعار الفائدة و الحدود القصوى و الدنيا لأسعار الفائدة و عمليات مقايضة العملات و السلع .

من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

لخضر عليان ، " البنك العالمي و علاقته بالجزائر ". **مذكرة ماجستير** ،كلية الحقوق ، جامعـة بومرداس ، 2011 ، ص ص 41-45.

الموقع الالكتروني للبنك الدولي . http://www.albankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع :2018/05/11 ، الساعة 20:21 سا.

لقد شهدت عملية التمويل من البنك الدولي اقبالا كبيرا من الدول الأعضاء خاصة الدول النامية ، و الشكل رقم 02 التالي يوضح أهم المبالغ المقدمة كقروض خلال الفترة 1958-2018 .

الشكل رقم 02 : أهم القروض المقدمة من البنك الدولي خلال الفترة 1958 – 2018

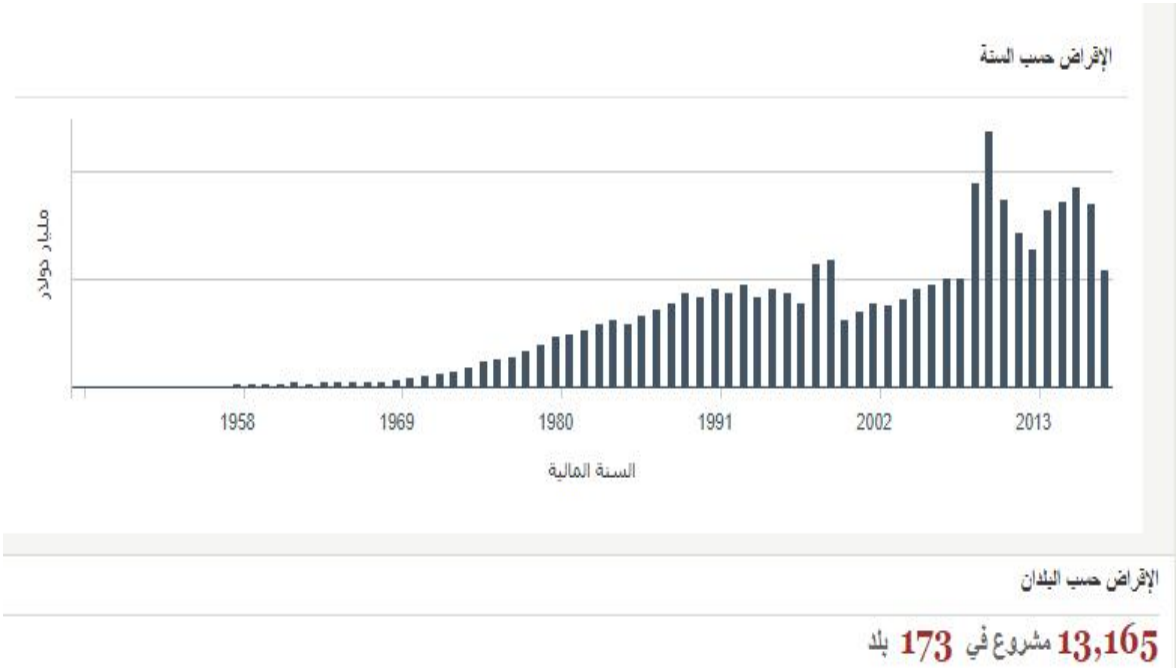

المصدر : احصائيات البنك الدولي 2018.

أما مجموع القروض التي منحها البنك الدولي للعام 2017 حوالي 5.9 مليار دولار لتمويل 25 مشروع مست اغلب المجالات للتنمية .(الشكل رقم 03)

الشكل رقم 03 : أهم القطاعات التي مستها قروض السنة المالية 2017 للبنك الدولي

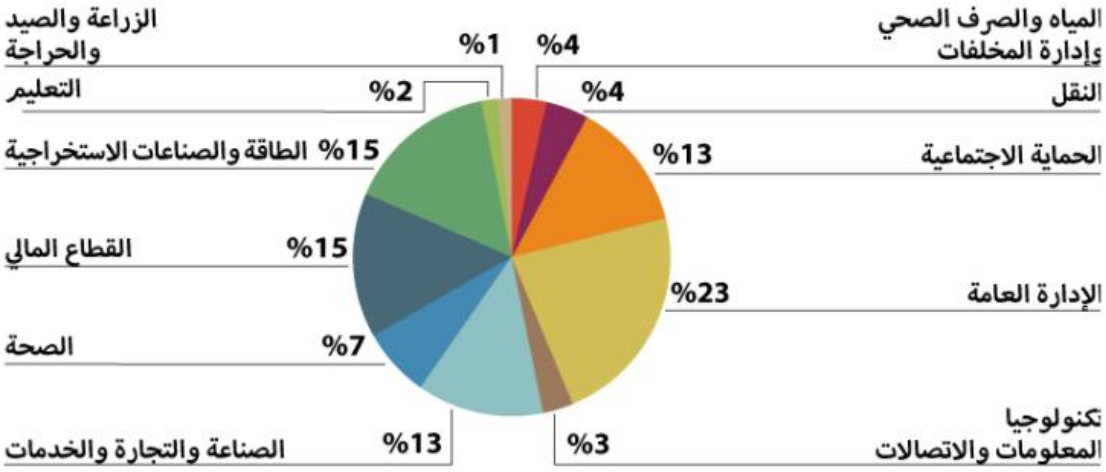

المصدر : الموقع الالكتروني للبنك الدولي 2017 .

المطلب الثالث : مشروطية المؤسسات المالية و آثارها

إن المهمة الاساسية للمؤسسات المالية الدولية الأولى هو توفير التمويل لتصحيح الإختلالات في اقتصاد الدول الاعضاء عن طريق الاقراض ، غير أنه " لا توجد وجبة مجانية " لذا ربطت المؤسسات المالية الدولية مساعداتها و خدماتها بشروط ، ففي الغالب يفرض الاقوى (المانح) شروطه على الأضعف(المدين) ، وخضعت المشروطية الى تطورات واكبت التغييرات التي ظهرت على العلاقات االدولية .

أولا : تطور المشروطية

ظهرت المشروطية كظاهرة جديدة في العلاقات الدولية في أواخر السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين ، أين ظهر ما يطلق عليه اسم " الجيل الأول من المشروطية " ، حيث ركز قضايا الاصلاح الاقتصادي وسميت **بالمشروطية الاقتصادية** .[1]

1 . تعريف المشروطية الاقتصادية : ارتبطت هذه المشروطية ببرامج التكييف الاقتصادي التي فرضتها الدول و مؤسسات بريتن وودز خلال السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين على الدول المقترضة ، و يتألف هذه البرنامج من جزأين هما : برامج التثبيت الهيكلي بإيعاز من صندوق النقد الدولي يهدف الى خفض التضخم و استعادة قدرة العملة الوطنية على التحويل و تحديد خدمة الديون ، أما التكييف الهيكلي فهو حزمة من السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحرير الاقتصاد و التجارة من خلال رفع السيطرة و الضبط و اتباع الخصخصة و تطبيق سياسات موجهة نحو التصدير و اجراءات اخرى هيكلية على الاقتصاد الوطني .[2]

نستنتج مما سبق أن المشروطية الاقتصادية تتضمن ضرورة الالتزام بتنفيذ البرامج المعروضة من صندوق النقـــد والبنك الدوليين من طـرف الدول المقترضة دون مراعــاة للخصوصيـــة السياسيـــة و الاجتماعية و الاقتصادية لكل بلد ، وهذه البرامج قائمة على افكار الرأسماليين .

في هذه الفترة كانت العديد من الدول تعاني من مشاكل كالمديونية الخارجية نظرا للتعثرات التي عرفها الاقتصاد العالمي (تحرير رؤوس الاموال ، ارتفاع الاسعار للبترول ..) ،مما ادى الى استنجادها بصندوق النقد

[1] على بلعربي ، الاصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية . **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسة ، جامعة وهران ، 2014 ، ص 55.

[2] عصام عبد الشافي ، "بين المشروطية السياسية و الحكم الراشد ". **المعهد المصري للدراسات** ، تركيا ، ديسمبر 2016 ، ص 3.

الدولي و البنك الدولي ، وخلال الفترة (1980-1993) أجرى 70 بلدا ناميا تنفيذ 566 برنامج للاستقرار الاقتصادي ، حيث كانت النتائج على المستوى الاقتصادي ايجابي لفترة قصيرة ، وحتى ماي 1998 أقدم 18 بلدا على دخول مغامرة اعادة جدولة الديون بقيمة 190 مليار دولار في رحاب نادي باريس ، أين يتم تشديد الشروط و المساومات .[1] بالإضافة الى الفاتورة الباهظة التي دفعتها تلك البلدان بتردي الاوضاع الاجتماعية وظهور أعلى معدلات الفقر و البطالة و الأمية ....الخ . لذا وجهت العديد من الانتقادات الى برامج الاستقرار الاقتصادي الأمر الذي أرجعته المؤسسات المانحة الى سوء البيئة السياسية التي طبق فيها ، لذا قامت بإصلاحات اخرى على مستوى الشروط حملت الصبغة السياسية .

2 . المشروطية السياسية : ظهرت مع بداية التسعينات ، أين فرضت الدول الدول و المؤسسات المالية المانحة شروط سياسية تمثلت في اقامة نظام ديمقراطي مدني ذو شرعية انتخابية متعددة الاحزاب مقابل مواصلة الامداد بالمساعدات المالية ، و ارتبط ظهورها بعدة اعتبارات منها : . سقوط الاتحاد السوفياتي و التحول الى الاحادية القطبية و فشل برامج الجيل الاول من الاصلاحات و ايضا استعملت كذريعة لفرض ايديولوجية رأسمالية و بالتالي زعامة العالم وإسقاط الانظمة غير ديمقراطية .[2] و هذا التناقض في فرض الديمقراطية و هي تقيد هذا التحول الديمقراطي بشروطها الالزامية و خضوع النظام الى مراقبة و مساءلة الدول المانحة عوض مسؤوليتها امام مواطنيها و المجالس المنتخبة ، جعلها تتعرض لانتقادات لاذعة ، بالإضافة الى الاوضاع الدولية التي ادت الى ظهور مفردات الحكم الراشد و التنمية المستدامة و اهداف الالفية و الحوكمة و محاربة الفقر ، جعل المؤسسات المالية الدولية تتبنى رؤية اخرى في التعامل .[3]

3 . ما بعد المشروطية : نظرا لارتباط المؤسسات المالية الدولية باتفاقيات تربطها بمنظمات دولية اخرى جعلها تراعي الاوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدولة ، و الاهتمام بالتنمية المستدامة و البيئة و اليات الحكم الراشد : الشفافية ، المساءلة ، الحرية ، التعليم ، المساواة ، محاربة الفساد ، ....الخ ، و اهداف الالفية ، وبالتالي ضمن تحديد اليات الجيل الثاني من الاصلاحات الى : الإهتمام بإصلاح المؤسسات الى جانب اقتصاد السوق ، و مكافحة الفقر .[4]

---

[1] ارنست فولف ، مرجع سابق ، ص60.

[2] خديجة بوريب ، "دور مؤسسات الاتحاد الاوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب" . **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2011 ، ص50.

[3] عصام عبد الشافي ، مرجع سابق ، ص ص 6-8.

[4] ايمان زوين ، "دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية -دراسة حالة الجزائر-" . **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التسير،جامعة قسنطينة ، 2011 ، ص 23.

ثالثا : اثار المشروطية على السياسة العامة للدول

من خلال ما سبق ذكره حول الوظيفة الاساسية للمؤسسات المالية و المتمثلة في الاقراض ، نجد أن هذه الالية تساهم في التأثر على رسم السياسة العامة من خلال :

- ✓ ان عملية الاقراض وسيلة مهمة في توفير السيولة اللازمة من اجل تجسيد السياسة العامة .
- ✓ الشرطية الاقتصادية أدت الى تعميق التبعية ، فأصبح العالم نوعين ، دول متقدمة و دول متخلفة تابعة .
- ✓ خدمة الدين على القروض الممنوحة اثقلت كاهل الدولة ، حيث حملت الحكومة السعي الى تسديد الفوائد و الديون ، عوض الاهتمام بالمطالب الداخلية للمجتمع .
- ✓ من الآثار المترتبة على تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي ، الاوضاع الاجتماعية المزرية ، هذه الأخيرة أصبحت مطالب و مشكلات جديدة لصانع السياسة العامة يتوجب عليه معالجتها .
- ✓ فرض الديمقراطية على الدول الدائنة ،و الذي من صوره التعددية الحزبية ، و الجمعيات و المتخبين و القطاع الخاص و الاعلام الحر ...، جعل للشرطية السياسية دور في خلق فواعل جديدة للسياسة العامة .
- ✓ برامج الاستقرار الاقتصادي عبارة عن سياسة اقتصادية مفروضة على الدول الدائنة ، و التي هي جزء من السياسة العامة للدولة ، اي المؤسسات المالية الدولية تدخلت بطريقة غير مباشرة في رسم سياسة عامة للدولة المقترضة .
- ✓ تطور المشروطية الى الاهتمام بالفرد والتنمية ضاعفت من حجم الشروط ، حيث فرض الصندوق و البنك الدوليين سنة 1999 على 13 دولة افريقية 114 شرطا لكل دولة ، وكان لتنزانيا النصيب الاكبر من الشروط حيث بلغ 150 شرطا .[1]
- ✓ من خلال الاطلاع على الموقع الالكتروني لكل من البند الدولي و صندوق النقد الدولي و قراءة في نشاطات و فعاليات المؤسستين ، نلاحظ توسيع نطاق المؤسستين مع الافراد و اعضاء المجتمع المدني ، حيث اصبح المجتمع المدني في اتصال مع هذه المؤسسات من اجل تقديم المعلومات و المساعدات الفنية و التدريب و المشاورات ، و بالتالي امتد التأثير الى الفواعل غير الرسمية للسياسة العامة .

---

[1] الكسندر شكولنيكوف ، جون د . سوليفان ، **شروط الاقراض الدولي بدائل برامج الاقراض الحالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي** . من الموقع الالكتروني :http://www.mafhoum.com/press5/144E13.htm ، تاريخ الاطلاع 2018/04/12 ، على الساعة 16:25 سا.

المبحث الثاني : دور الوظيفة الاستشارية والفنية للمؤسسات المالية الدولية في جودة السياسة العامة

بالإضافة الى وظيفة الاساسية المتمثلة في التمويل عن طريق الاقراض ، تضطلع المؤسسات المالية الدولية بمهام اخرى فنية ، تساهم من خلالها في مساعدة الدول الاعضاء على تبنى رؤى جديدة و مواكبة للتطورات المختلفة على صعيد جميع الميادين السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و التكنولوجية و المناخية ...الخ ، و تتمثل هذه المهام في تقديم المشورة للسياسات وذلك عن طريق المراقبة المستمرة للتطورات الواقعة في اقتصادها ، كما تعمل على دعم الجهود المبذولة في سبيل التنمية بالمساهمة في تحسين الأداء للمؤسسات و الإدارات التي يعول عليها تنفيذ برامج السياسة العامة .

المطلب الاول : الوظيفة الاستشارية للمؤسسات المالية الدولية

أولا : اهمية الاستشارة في رسم السياسة العامة

برز في الاونة الاخيرة ظاهرة المؤسسات الاستشارية في كل المجالات ، وذلك من اجل الاستعانة بها في بلورة قرارات و حلول و سياسات فعالة و ناجحة ، بالاستعانة بمتخصصين ذوي كفاءات و خبرات عالية . لذلك اصبحت المؤسسات الاستشارية ضرورة لصانع السياسة العامة من اجل اضفاء الكفاءة والجودة و الرشادة على سياسة ما .

1- تعريف الوظيفة الاستشارية : هي من اهم العمليات في الادارة ، لانها تعمل على تقديم الاراء والحلول من قبل أهل الخبرة و المعرفة الى الادارة المستشيرة .

تعرف الوظيفة الاستشارية بأنها التعبير القانوني عن الاراء المقدمة فرديا أو جماعيا للسلطة الادارية المختصة باتخاذ القرار الذي اجريت الاستشارة بشأنه .

كما تعرف بأنها تقديم الرأي المطلوب منها من جانب السلطة المستشيرة عندما تريد اصدار قرار معين ، سواءا الزمها القانون بطلب هذه الاستشارة او لم يلزمها .[1]

عرفت كذلك بأنها افصاح الجهة الاستشارية بعد المداولة و التصويت عن رايها الاستشاري بناءا على طلب من السلطة الادارية سواء ألزمها القانون بذلك الطلب او لم يلزمها ، وسواء كان هذا الراي مقيدا لها او لم يكن .

[1] حمدي أبو النور ، **الادارة الاستشارية و دور القضاء في الرقابة عليها : دراسة مقارنة** . ط1، بيروت : دار ريم ، 2011 ، ص 237.

عرفها معهد المستشارين الاداريين في بريطانيا بأنها : خدمة يقدمها شخص أو أشخاص لهم من الاستقلال و التأهيل ما يمكنهم من تعريف و بحث المشكلات المرتبطة بسياسات المنظمة و بطرق عملها ، و من ثم التوجيه بعمل و اجـــراء محدد لمعالجة المشكـــــلات و المساعـــــدة ايضـــا في تنفيذ التوصيات المقدمة .[1]

من خلال ما سبق ذكره نستطيع القول ان الوظيفة الاستشارية هي عملية يتم بموجبها تقديم رأي او خدمة لجهة معينة سواء كانت عامة او خاصة ، فردية او جماعية ، بناءا على طلبها تهدف الى حل مشكلة معينة .

2- تعريف الهيئات الاستشارية : عرفها الدكتور "**ادوارد ديموك**" بأنها : ذلك التنظيم الاستشاري المخصص للتأمل و التفكير ، ويقدم خدمات متخصصة في مجالات القانون و المالية و الافراد و البحوث و التخطيط و العلاقات العامة [2].

عرفها **الاستاذ حمدي أمين عبد الهادي** بأنها : تلك الاجهزة التي بحكم تخصصها ، تعتبر أقدر الاجهزة على تزويد وحدات الادارة العامة سواء من الناحية القانونية او من الناحية الفنية .[3]

اذن فالهيئات الاستشارية هي وحدات ادارية تتكون من متخصصين وخبراء مهمتها تقديم المشورة في مجال تخصصها .

3- أهمية الهيئات الاستشارية في السياسة العامة : لقد زاد الاهتمام بالوظيفة الاستشارية في ظل الدول الحديثة خاصة الديمقراطية ، حيث ترسخت قناعة لدى الجميع بضرورة تطوير هذه الوظيفة كأداة رئيسية في ترشيد عمليات البناء و التطوير و التنمية . إن الديمقراطية في جوهرها تقر بالمشاركة السياسية الفعالة في عمليات اتخاذ القرار و رسم السياسات و اتاحة الفرص لجميع الاطراف الفاعلة للتعبير عن اختيارها و امكانية الحصول على المعلومات الخاصة بها ، و امتلاك المعرفة لمتخذي القرارات من اجل سلامة قراراتهم و اعطاء الدور لكل الاطراف الفاعلة في السياسة ، وعلى اساس هذه المقتظيات الديمقراطية أصبحت الوظيفة الاستشارية بالنسبة لصناع السياسة العامة وسيلة توضيح اضافية من أجل المفاضلة بين البدائل ، وذلك لما تساهمه من اسهامات فنية و دراسات و حلول للمشاكل بطرق و اساليب علمية متطورة لكن دون أن يكون

---

[1] أحمد فقيري ، تقديم الخدمة الاستشارية للادارة الحكومية : المفهوم و الاطار . **ندوة الاستشارات الادارية** ، جدة : معهد الادارة العامة ، 2009 ، ص 14 .

[2] احمد بوضياف ، **الهيئات الاستشارية في الادارة الجزائرية** . الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989 ، ص84.

[3] فوزي أوصديق ، **النظام الدستوري الجزائري و وسائل التعبير** . ط2 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 ، ص 45 .

لها حق إصدار القرارات و المشاركة ف العمليات التنفيذية ، وذلك عن طريق الاستعانة باصحاب الخبرة و المعرفة ، خاصة في ظل سرعة تغير الاحداث و تعقد المشاكل و الانقلابات البيئية في الدول الحديثة .

ان الزامية الوظيفة الاستشارية في صنع السياسات العامة و اتخاذ القرارات يكاد يجمع عليه في الادبيات السياسة الحديثة ، بسبب فعاليتها في بلورة القرارات الرشيدة و المتوازنة بين ما هو متوفر من امكانات و الاحتياجات المتزايدة . كما تلجا اليه الحكومات بدعوى الكثير الاسباب الفنية ، والتي منها التعقيد ، و الاستشراف ، لذا تلجا الى المستشارين سواء كانوا افراد او هيئات لاستفادة من خبراتهم و تحليلاتهم و تنبؤاتهم و كفاءتهم .[1]

ثانيا : الاستشارة و الرقابة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي

1- المشورة بشان السياسات :

في اطار عملية الإشراف على النظام النقدي الدولي و التطورات الإقتصادية العالمية ، ومتابعة السياسات العامة الإقتصادية و المالية للأعضاء 189 . يقوم الصندوق بتحديد المخاطر التي يمكن أن تهدد الإستقرار و يقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات ، بما يسمح بتحقيق نمو اقتصادي قوي و مستمر .[2] وتشمل عملية المشورة بشان السياسات تقييما منتظما للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقديم : تقرير آفاق الاقتصاد العالمي و تطورات الاسواق المالية ، و تقرير الاستقرار المالي العامي وتطورات الموارد العامة ، و تقرير الراصد المالي .[3]

و عليه يمكن القول أن أهمية الاستشارة المقدمة من الصندوق انقد الدولي تكمن في كونها صادرة عن خبراء و متخصصين في جميع المجالات ، اضافة الى قدرة هذه المؤسسة على التحكم في الاساليب العلمية المتطورة و امتلاكها لبنك معلومات على مستوى كبير و دقيق . وتكون هذه الاستشارات في شكل ندوات تقام لتبادل الافكار والخبرات ، او زيارات ميدانية للبلدان و الوقوف على اهم المشاكل التي تعاني منها و محاولة ايجاد طرق علمية للتصدي لها .

---

[1] أحمد طيلب ، مرجع سابق ، ص 203.

[2] . صندوق النقد الدولي ، **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2014** ، على الموقع الالكتروني www.imf.org/external/pubs.PDF, تاريخ الاطلاع : 2018/05/04 ، 8.18Mo ، ص 32.

[3] . مونية زموري ، (اثر اصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي) . **مجلة البحوث السياسية و الادارية** ، العدد 02 ، جامعة الجلفة ، 2017 ، ص 29.

2- الرقابة : وهي اطار رسمي يقوم به صندوق النقد الدولي في اطار اتفاقية الانشاء ،ويمارس الصندوق رقابته بثلاث طرق : الرقابة القطرية ، الرقابة العالمية ، الرقابة الاقليمية .

✓**1. الرقابة القطرية** : تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة مع الدول الاعضاء فرادى حول سياستها الاقتصادية ، وتسمى باسم " **مشاورات المادة الرابعة** " لأنها تستند الى التفويض الوارد في المادة الرابعة من اتفاقية التأسيس للصندوق .[1]

ويجري خبراء الصندوق عملية متابعة مستمرة للبلدان الاعضاء عن طريق زيارات سنوية في العادة ، تكون لتبادل الرأي مع الحكومات و البنوك المركزية و النظر فيما اذا كانت هنالك مخاطر تهدد الاستقرار المحلي و العالمي بما يتطلب تعديلات في السياسات الاقتصادية أو المالية ، وتركز النقاشات على أسعار الصرف و السياسات النقدية و المالية و سياسة المالية العامة وكذلك الاصلاحات الهيكلية الحاسمة[2] ، و تفحص قضايا السياسات الصناعية و الاجتماعية و تلك الخاصة بالعمالة و سلامة الحكم و الادارة و البيئة ، وكل ما يمكن أن يؤثر على أداء الاقتصاد الكلي .[3] يقدم الخبراء بعد ذلك تقريرا للمجلس التنفيذي للمناقشة و التحليل ، تنتهي فيه الى مخلص يحمل آراء المجلس لحكومة البلد المعني يصدره رئيس المجلس .

ومع زيادة الشفافية في السنوات الاخيرة اصبحت هذه التقارير تنشر في الموقع الالكتروني للصندوق ، و تصدر عنها بيانات صحفية . وهذا بعد ان اعتمد الصندوق على نظام نشر البيانات سنة 2015 ، حيث يلزم السلطات القطرية بنشر البيانات التي تدعم حوارها المستمر بشان السياسات ، كما تساعد هذه العملية في تعزيز التعاون الدولي بإنشاء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات القومية .[4]

✓**الرقابة العالمية** : يؤدي الصندوق دور الاشراف على المشهد العالمي اقتصاديا ، حيث يرصد الاتجاهات الاقتصادية السائدة و يحلل التداعيات التي تؤثر فيه ، و أهم وسيلة في مجال الرقابة المتعددة الأطراف هي المطبوعات المتمثلة في تقارير " **آفاق الاقتصاد العالمي**" الذي يعده خبراء الصندوق ، ويتم مرتين سنويا قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ، وتنشر قبل اجتماعها .

---

[1] . الطاهر برباص ، مرجع سابق ، ص 12.

[2] صندوق النقد الدولي ، **رقابة الصندوق** . مرجع سابق ، ص 33 .

[3] الطاهر برباص ، المرجع السابق ، ص12.

[4] صندوق النقد الدولي ، المرجع السابق ، ص 43.

أضف الى ذلك المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات و الآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية . كما يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية اكثر تواترا حول مستجدات التطورات الاقتصادية في العالم .

ج . **الرقابة الاقليمية** : يتم من خلالها دراسة السياسات المتبعة طبقا للاتفاقيات الاقليمية ، مثل : مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات مع الاتحاد الاوروبي ، ومنطقة اليورو و الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب افريقيا .[1]

ثالثا : الخدمات الاستشارية للبنك الدولي

يعرف البنك الدولي على انه جهة تمويلية في المقام الاول ، الا ان احد الادوار التي يقوم بها هي تقديم الاستشارة و خدمات المعلومات لتمكينها من ترشيد قراراتها على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي .[2]

و في العديد من البلدان لم تكن تدفقات الموارد من جميع المصادر بدرجة كبيرة كافية لكي تعمل الأموال وحدها على إحداث فرق رئيسي يتناسب مع مستوى التحدي ما لم يتم ربطها بجملة من الاستشارات و التحليل .[3] ويعمل البنك الدولي على اصدار بحوثا مبتكرة و مستندة الى شواهد و ادلة لمساعدة البلدان و الشركاء المتعامل معهم على تحقيق الطموح الانمائية ،و تتعدد المجالات التي يضلع بها البنك الدولي فتشمل : تقديم الخدمات ، ادارة المخاطر ، خلق فرص العمل ، تعزيز القدرة التنافسية ، الرخاء المشترك والاحتواء ..الخ. و يقدم البنك خدماته من خلال الخدمات الاستشارية و التحليلية ، اصدار التقارير و المطبوعات الرئيسية ، و الاعمال المعرفية الواسعة النقاط .

1- توظيف الخدمات الاستشارية و التحليلية : تشكل الخدمات الاستشارية و التحليلية جزءا حيويا في تحقيق التنمية ، و تلجا الاعضاء للمشورة الفنية للبنك و تحليلاته لوضع او تنفيذ سياسات و برامج و اصلاحات افضل تساعدها على مواصلة التنمية المستدامة ، وتكون مقابل اتعاب . حيث قدم البنك في العام 2017 ، 1423 اداة للخدمات الاستشارية و التحليلية في اكثر من 150 بلدا ، و تمثلت هذه الادوات في تقارير عن القضايا الاقتصادية و الاجتماعية الرئيسية ، وحلقات عمل لتبادل المعارف ومذكرات للسياسات و خطط عمل للتنفيذ ، وتشكل الاساس لاستراتيجيات المساعدة و برامج الاستثمار الحكومي و

---

[1] خليل حسين ، **السياسات العامة في الدول النامية** ، بيروت : دار المنهل ، ط 1 ، 2007 ، ص534.

[2] لخضر عليان ، مرجع سابق ، ص 46 .

[3] البنك الدولي ، من الموقع الالكتروني : http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16961 ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/10 على الساعة 17:20 سا.

المشروعات التي يقدمها البنك او يضمنها . وتشمل الجهة المخول لها التعامل مع البنك في : الحكومات المركزية ، الهيئات الحكومية، البلديات ، و المؤسسات العامة ، والمجتمع المدني ، ووكالات المعونة و المنظمات الدولية .

2- نشر البحوث و التقارير : يصدر البنك الدولي مطبوعات رئيسية رفيعة المستوى تركز على موضوعات التنمية الاساسية ، وهي متاحة للتنزيل المجاني عبر الانترنت في اطار سياسة البنك للوصول المفتوح الى المعلومات ، وفي سنة 2017 نشر البنك 04 تقارير رئيسية تحدث على معالجة عدم المساواة و الحوكمة و القانون ، بالإضافة الى الافاق الاقتصادية العالمية و تقرير عن ممارسة انشطة الاعمال . كما يقدم البنك بتقديم بيانات و معلومات دقيقة عن اعضائه تتاح مجانا للجميع .

3- توليد الافكار و سد الفجوات المعرفية : يقدم البنك الدولي مجموعة من الاعمال المعرفية بمساندة الصناديق الإستئمانية ، مثل برنامج المعرفة من اجل التغيير ، ويمول هذا الاخير من طرف صندوق استئماني متعدد المانحين تم انشاؤه لتجميع الموارد الفكرية و المالية من اجل توليد معارف جديدة و تجريب افكار جديدة و سد الفجوة المعرفية في مجال التنمية ، ويقوم هذا البرنامج على الابتكارات في جمع البيانات ، و اكمال الفجوات في بيانات الاحصاء ، كما يركز على تطوير ادوات تحليلية للسماح لواضعي السياسات والباحثين بإنتاج تحليلاتهم الخاصة و اصدار سياسة تستند الى الشواهد .[1]

المطلب الثاني : الوظيفة الفنية للمؤسسات المالية الدولية

تتمثل الوظيفية الفنية للمؤسسات المالية الدولية في تنمية القدرات للدول الاعضاء ، وذلك عن طريق المساعدة الفنية و المتمثلة في البرامج و الدراسات مكيفة على حسب طبيعة كل بلد ، و اخرى ميدانية خاصة بالموظفين بالتدريب على الاساليب الحديثة و العلمية بما يخدم مواصلة التطور و النهوض بالتنمية باساليب متجددة . لكن قبل ذلك يجب أن يتم التعرف على معنى تنمية القدرات و اشكال تفعيلها .

أولا : تنمية القدرات و اشكالها

1- **تعريف تنمية القدرات** : يندرج في هذا الاتجاه العديد من التعريفات التي تركز في تعريف القدرة و بناء القدرات على مدى قدرة المنظمات العامة على القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية ، ومن أهم هذه التعريفات ما جاءت به هيئة المعونة الألمانية بأنها : العملية التي يتم من خلالها زيادة إمكانيات و قدرات الأفراد ، والمجموعات ، و المنظمات و المجتمعات للقيام بالمهام التالية :- تحليل البيئات التي يعملون بها ، -تحديد

[1] البنك الدولي ، **التقرير السنوي 2017** ، على الموقع الالكتروني http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/our-development-knowledge ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/10 ، على الساعة 20:05سا، ص 32-34.

المشكلات ، الاحتياجات ، و الفرص ، –صياغة الاستراتيجيات للتعامل مع تلك المشكلات و تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة ، – وضع خطط للتنفيذ ، – ضمان استمرارية الموارد اللازمة للتطبيق و المتابعة و التقييم للإستراتيجية ، – و أخيرا التغذية العكسية المستمرة .[1]

و كذلك عرفها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بأنها : " العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والمنظمات والمجتمعات باكتساب وتعزيز القدرات اللازمة والاحتفاظ بها لوضع أهداف إنمائية خاصة بهم وبلوغها عبر الزمن ، وتكون على ثلاث مستويات : البيئة المواتية ، التنظيم ، الفرد "[2]

إن الدولة الحديثة دولة مؤسسات ، لها دور في بلورة السياسة العامة ، غير أن وجـــود المؤسسة كهيكل لا يخدم السياسة العامة ما لم تكن ذات كفاءة وفعالية ، هذه الأخيرة يحددها مدى مرونتها و تحديث أطرها حتى تتأقلم مع المتغيرات البيئية ، لذلك كانت الحاجة الى تنمية قدراتها حتى يتسنى للمؤسسات الاداء الجيد لدورها . و تكون عملية تنمية القدرات بالعديد من الوسائل ، سنتطرق الى أهمها و هي التدريب .

أ/ **تعريف المساعدة الفنية** : يعود الاصل للكلمة الى تلك المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية الى الدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغية بناء اقتصادها ، بعد ذلك تغيرت النظرة بخصوص مسار المساعدات فحولتها في اتجاه دول العالم الثالث ، وتم في ذلك صدور قانون جديد عام 1950 اطلق عليه "قانون التطوير الدولي" ، ويعطى فيه الحق للحكومة الامريكية بممارسة المساعدة الفنية بأربع أساليب من بينها : إرسال و إيفاء خبراء ، و اتاحة فرصة التكوين المهني لمواطني الدول النامية صناعيا و تطورت بعد ذلك الاتجاهات المعرفة للمساعدة الفنية باختلاف الميادين المستعملة للمصطلح .

ـ عرفت المساعدة الفنية بأنها تلك المساعدات المقدمة من جانب المرخص للمرخص له بغية الاستغلال الامثل للتكنولوجيا ، و للمساعدة في تطويرها و تنميتها على الوجه الاكمل و الملائم لها .[3]

ب/ **تعريف التدريب** : " التدريـب عمليـة صقل وتنمية للمهارات في سياق معرفي ومنهجي و علمي"[4] ، أو هو " نشاط مخطط يهدف إلى تزويد الأفراد بمجموعة من المعلومات و المهارات التي تؤدي إلى

---

[1] https://platform.almanhal.com/Files/2/68662 ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/10 ، على الساعة 22:15 سا.

[2] هيئة الامم المتحدة ، **تنمية القدرات مذكرة تطبيقية** . على الموقع الالكتروني :-dp/library/capacity development/arabic/AR_PN_Capacity_Development_final.doc?download ، على الساعة 22:30سا ، ص5 .

[3] وليد على ماهر ، **عقد الترخيص التجاري ، دراسة مقارنة** . مصر : مركز دراسات العربية ، 2008 ، ص ص 41-42 .

[4] عبد المعطي عساف ، **التدريب و التنمية البشرية** . عمان : دار زهران ، 2008 ، ص 35.

زيادة معدلات أدائهم". [1]، ويعرف ايضا بأنه "عملية مخططة ومنظمة ومستمرة لتنمية سلوكات واتجاهات الفرد أو المجموعة لتحسين الأداء واكتساب الخبرة ، من خلال توسيع معارفهم وصقل مهاراتهم وقدراتهم عن طريق التحفيز المستمر على تعلم واستخدام الأساليب الحديثة لتتفق مع طموحهم الشخصي ، وذلك ضمن برنامج تخططه الإدارة مراعية فيها حاجياتهم وحاجات المنظمة وحاجات الدولة في المستقبل من أعمال" .

ب / أهمية التدريب : للتدريب أهمية كبيرة لا يمكن حصرها إلا أننا سنحاول ذكر بعضها فيما يلي:

✓ إن نجاح المؤسسات مرتبط بالضرورة بتدريب الأفراد ، فهو يعتبر وسيلة للتنمية الإقتصادية و الإزدهار الإجتماعي ، والتأمين ضد البطالة و الشيخوخة وفقدان التوظيف وعدم ملائمة الفرد لعمله .[2]

✓ منذ 1987 ظهرت معايير الإيزو (ISO) 9001، 9002، 9003، والتدريب هو احد العشرين عنصر الأولى التي تؤخذ بعين الإعتبار .[3]

✓ إن الأفراد الذين يلتحقون بالعمل لأول مرة يحتاجون إلى التهيئة المبدئية للقيام بأعباء الوظيفة التي سيشغلونها.

✓ الأفراد لا يقومون بعمل واحد ولا يمارسون مسؤولية واحدة فقط ، بل ينتقلون بين عدة وظائف وعدة مسؤوليات خلال فترة عملهم ، الشيء الذي يتطلب إعادة تدريبهم عند ترقيتهم و انتقالهم إلى وظائف أخرى.

✓ التغيير و الإختلاف في دوافع الأفراد واتجاهاتهم ، ومن ثم ما يقع من تطور في سلوكهم الإنتاجي ، و الحاجة إلى أفراد متعددي المهارات ، يجعل التدريب الهادف إلى تعديل السلوك وتطويره أمرا ضروريا.[4]

✓ إن التطور التكنولوجي أو الآلي تواكبه تحسينات على عمليات الإنتاج ، والذي أصبحت معه الإبداعية و الإبتكارية هي الصفة الغالبة في العمل ، وأصبح عامل اليوم مطالبا بأن يكون لديه قدر من المهارة لتأدية الكثير مـــن الواجبات التكنولوجية المعقدة و الدقيقة ، وهذا يتطلب تدريب الأفراد تبعا لذلك .[5]

✓ بالنسبة للأفراد يعتبر التدريب وسيلة حوارية ، يحسن الاتصالات بين الإطارات في مختلف الوظائف .

---

[1] صلاح الدين محمد عبد الباقي ، **الاتجاهات الحديثة في ادارة الموارد البشرية** . الاسكندرية : دار الجامعة الحديثة للنشر ،2006 ، ص 88 .

[2] Lakhdar Sekiou, **Gestion du personnel** . Québec :les éditions d'organisation,1990 , p293

[3] Alain Meignant et autres , **TOUS DRH** . Paris : Edition d'organisation , 2001, p 222 .

[4] نجم العزاوي ، **التدريب الاداري** . عمان : دار اليازوري ، 2006 ، ص 15.

[5] Bruno Herniet , » Nouvelles technologies et formation dans l'entreprise pour une démarche participative » . **Revue Francaise de gestion** , n°15 ,avril-mai 1985 , p 56.

✓ وبالإضافة لكونه عاملا يساعد على تأقلم المؤسسة مع بيئتها ، يساهم التدريب أيضا في الحفاظ على بقاء المؤسسة قادرة على المنافسة ، حيث يعتبر مجالا مميزا يتحقق فيه التوافق الاجتماعي بل و عاملا منسقا بين الجانب الاجتماعي و الجانب الاقتصادي ، حيث يلعب دورا أساسيا في تحقيق الرضا المهني للأفراد و في تحسين الكفاءة الإقتصادية للمؤسسة .

✓ وتكمن أهمية التدريب في كونه يرمي إلى جذب المزيد من العمالة إلى سوق العمل و التشغيل حيث يزيد من الكفاءة المهنية والتقنية للعامل .

ج / أهداف التدريب : ويمكن التطرق اليها من خلال ثلاث مستويات .

1 ـ أهداف خاصة بالمؤسسة : و تتمثل في :

➢ **اهداف ادارية** : – تخفيف العبء على المشرفين ، – تعزيز مرونة التنظيم و إستمراريته من خلال زيادة المعرفة المتخصصة و المهارة لدى الأفراد ، – إكتشاف الكفاءات . [1]

➢ **الأهداف الإجرائية** : ويمكن توضيحها في الآتي: – الإستخدام الأمثل للموارد بإستغلال المهارات المكتسبة ، – التوافق الدائم بين مهارات وقدرات العاملين وبين التغيرات البيئية المستمرة و متطلبات الوظيفة ، – إعداد الأفراد لوظائف أعلى في المسار الوظيفي ، – الإلتزام بالميزانية المقررة .[2]

➢ **الأهداف الاقتصادية** : تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية في (زيادة الكفاية الإنتاجية ، حيث يساهم التدريب من خلال زيادة مهارة الفرد في رفع الإنتاج وانخفاض التكاليف أي زيـــادة الكفاية الإنتاجية. ، – زيادة المبيعات وتعظيم الأرباح ، – إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المؤسسة و تمكّنها المستمر من استعادة التوازن ومواصلة التقدم .

➢ **الأهداف الفنية** : و يتعلق هذا النوع من الأهداف بكافة النواحي الفنية في المؤسسة لضمان سلامتها سواء كان ذلك بالنسبة للآلات والمعدات التي تستخدمها ، أو بالنسبة للأفراد العاملين فيها ، أو بالنسبة للمنتج . فالتدريب قد يؤدي إلى تغيير نظرة الفرد العامل وتحسين شعوره كما لمؤسسة بالشكل الذي يجعله أكثر إرتباطا بها ، وأكثر إيمانا بسلوكها وسياستها و أهدافها .

[1] محمود أبو بكر و مصطفى محمود أبو بكر ، **إدارة الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** . القاهرة : دار غريب للنشر ، 2002 ، ص 19 .

[2] رأفت السيد عبد الفتاح ، **سيكولوجية التدريب و تنمية الموارد البشرية** . القاهرة : دار الفكر العربي ، 2000 ، ص 92 .

2 ـ أهداف خاصة بالأفراد : وتتمثل فيما يلي :

- **تحسين مستوى الأداء** : وهذا بالنسبة للعاملين الجدد اللذين يحتاجون إلى تدريب على كيفية إنجاز لأعمال بكفاءة وبالنسبة للقدامى وذوي الخبرة من خلال التنمية الإدارية .

- **تخفيض حوادث العمل** : فأغلب الحوادث سببها عدم كفاءة الأفراد ،كما أن التدريب يؤدي إلى تخفيض معدل تكرار الحادث نتيجة استيعاب العامل لطبيعة العمل و بذالك يعتبر التدريب صمام أمان يحيط العامل بحماية تعليمية ، قواعد علمية وإرشادات عملية .[1]

- **معالجة مشاكل العمل** : يساهم التدريب في تخفيض معدلات التغيب والشكاوي و التظلمات.

- **النمو و الإرتقاء الشخصي** : تمثل هذه الأهداف حجر الزاوية في موضوع التدريب و ترتبط بمشاعر الثقة بالذات ، والشعور بالكفاءة الذاتية ،وتحسين صورة الذات .

- **تحسين المستوى الاجتماعي للعاملين** : برفع كفاءتهم من خلال التدريب التي تضمن لهم فرص أفضل للكسب و شعورهم بأهميتهم بالنسبة للمؤسسة .

- **رفع معنويات الأفراد** : يؤدي رفع المهارات والمعرفة لدى الأفراد إلى ثقتهم و استقرارهم النفسي ، كما أن اهتمام المؤسسة بأفرادها وبالعلاقات الإنسانية يرفع من الروح المعنوية لديهم .

- **الإرتقاء بمستوى الأمان الوظيفي** : أي يكون العمال أقل عرضة لإصابات و ضغوط العمل من خلال تطوير القدرات الفنية ، السلوكية و العقلية للأفراد. [2]

3– أهداف خاصة بالدولة : و يمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل التالي:

[1] عبد الغفار حنفي ، **السلوك التنظيمي و إدارة الأفراد** . القاهرة : المكتب العربي الحديث ، 1993 ، ص ص 257-258 .
[2] محمود أبو بكر و مصطفى أبو بكر ، مرجع سابق ، ص 359.

الشكل (04): مساهمة التدريب في تحقيق أهداف المجتمع عن طريق تنمية القوى العاملة

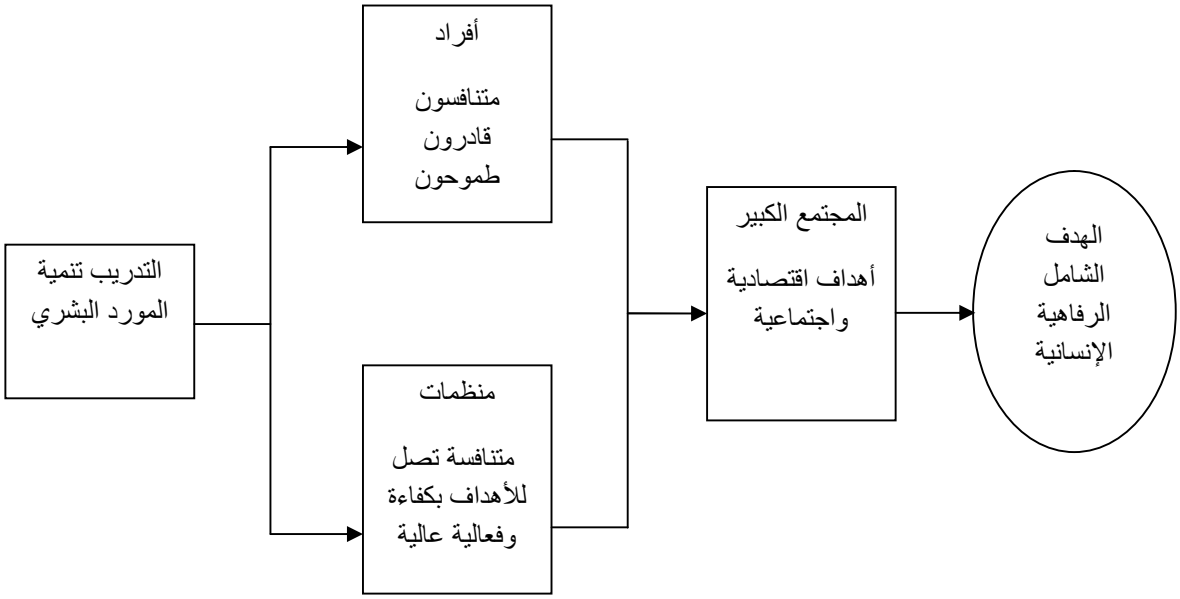

المصدر : نجم العزاوي ، مرجع سابق ، ص 18 .

ثانيا : آليات تنمية القدرات لصندوق النقد الدولي :

1- المساعدة الفنية و التدريب لصندوق النقد الدولي : يعد صندوق النقد الدولي مركزا عالميا للمعرفة فيما يتصل بالقضايا الاقتصادية و المالية ، و أرسى الصندوق خبرة معترف بها عالميا و انشأ مستودع خبرات مشتركة حول السياسات الفعالة و دورها في اطلاق النمو و افضل الطرق لتنفيذها ، ويتقاسم هذه المعرفة مع مؤسسات الحكومة مثل : وزارة المالية و البنك المركزي ، من خلال توفير تدريب في مجال السياسات ، وقد يجرى التدريب في المقر الرئيسي أو من خلال مراكـــز التدريب الاقليمية و التدريب المباشر عبر الانترنت .[1]

لقد بدأ الصندوق تقديم المساعدة الفنية في منتصف الستينات عندما لجأ كثير من البلدان حديثة الاستقلال الى الصندوق طلبا للمساعدة في انشاء البنوك المركزية ووزارات المالية . ثم بعد ذلك تم تقديم المساعدة الفنية في اطار التحول من نظم التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق ، وفي الاونة الاخيرة تم تعزيز

[1] صندوق النقد الدولي ، **التقرير السنوي 2017** ، مرجع سابق ، ص 59.

جهود الصندوق من اجل مساعدة البلدان على تقوية انظمتها المالية وتحسين جمع البيانات و النظم القانونية و الرقابة المصرفية و توفير مناصب الشغل .[1](**انظر الشكل رقم 06**)

الشكل رقم (05) : المساعدة الفنية المقدمة حسب الموضوع (2013–2017)

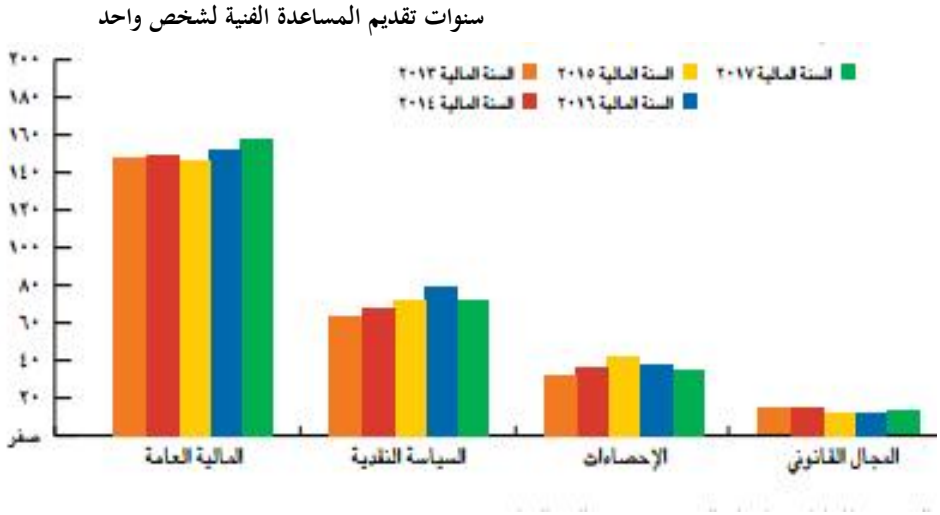

المصدر : صندوق النقد الدولي : التقرير السنوي 2017 ، مرجع سابق ، ص 69.

كما يعد التدريب مهمة أساسية للصندوق ، اذ يقوم هذا الاخير بتدريب مسؤولين حكوميين لكي يطوروا من قدراتهم على تحليل التغيرات الاقتصادية ، ووضع أدوات التشخيص و التبؤ و اعداد النماذج و صياغة و تنفيذ السياسات ، وقدم الصندوق 355 دورة تدريبية مباشرة خلال العام 2017 الى جانب 19 دورة تدريبية عير الانترنت .[2] وفي اطار مواكبته للتغيرات المحلية و الدولية قام الصندوق بتطوير اليات التدريب لديه ، حيث قام بثلاث خطوات رئيسية هي :

✓ **مراجعة المناهج** : بعد مراجعة دامت عامين ، قام صندوق النقد الدولي عام 2017 باجراء تعديل شامل لمنهجه الخارجي بما يتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة لأعضائه ، و بلغ عدد البرامج 19 برنامجا يخص : الاقتصاد الكلي ، المالية العامة ، القضايا النقدية ، القطاع الخارجي و التمويل . وتركز كلها على الخبرات و الحالة القطرية و التدريب العلمي .

[1] خليل حسين ، مرجع سابق ، ص 544.

[2] أحمد فرحات ، مرجع سابق ، ص 8 .

✓ **التدريب عبر الانترنت** : يقدم الصندوق عددا متزايدا من البرامج التدريبية عبر الانترنت ، و تكون كدورات دراسية مفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الانترنت من خلال منصة edx ، متاحة للمسؤولين و الجمهور بشكل عام .

✓ **التدريب المتخصص** : نظرا للاختلاف بين بلدان الاعضاء ، كان الطلب دائما على برامج متخصصة ، وهذا ما جعل الصندوق يعد برامج تدريبية جديدة قائمة على وحدات البيانات النموذجية تعدل حسب احتياجات البلد المعني .[1]

و يكثر الطلب على التدريب من طرف الدول الاعضاء التي تشهد تطورا في اقتصادها و نموا في دخلها ، حيث وصل عدد المشاركين في دورات التدريب المقدمة من الصندوق في العام 2017 اكثر من 5000 مشارك ، و بالنظر الى التقارب و التصاعد في اعداد المشاركين بين السنة و التي تليها ، نتأكد أن برامج التدريب المقدمة لاقت استحسانا كبيرا من طرف الاعضاء وفائدة لذا ازداد الطلب عليها . (**انظر الشكل رقم 06**) .

الشكل رقم 06 : المشاركة في التدريب المقدم من صندوق النقد الدولي (2013–2017)

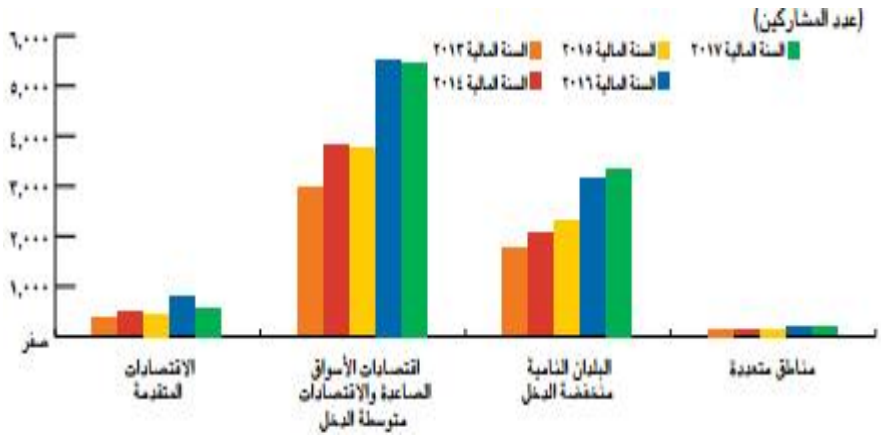

المصدر : صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2017 ، مرجع سابق ، ص 70.

وعليه فصندوق النقد الدولي يوفر المساعدة الفنية والتدريب اللازمين لمختلف المؤسسات و الموظفين الذين لهم علاقة بإدارة النظام الاقتصادي ، ويتم في ذلك مراعاة التغيرات البيئية المتوالية للأنظمة ، وكذا استعمال الطرق الحديثة و العلمية بالاستعانة بمجموعة كبيرة و متنوعة من الخبراء و البرامج ، و الموارد المالية المعتبرة لتمويل الابحاث و الدراسات .

[1] صندوق النقد الدولي ، **التقرير السنوي 2017** ، مرجع سابق ، ص ص 67.

2 – مجالات تنمية القدرات المقدمة من صندوق النقد الدولي :

تركز جهود تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق في المجالات التالية :[1]

✓ **سياسة المالية العامة** : و تتم من خلال التركيز على كيفية زيادة الايرادات العامة و ادارة المصروفات بفعالية ، بما في ذلك سياسات الضرائب و الجمارك و اعداد الموازنة و الادارة المالية العامة و المديونية ، و شبكات التامين الاجتماعي ، لان ذلك سيؤدي الى تمكين الحكومات من تحسين خدماتها كالمدار و الطرق و المستشفيات .

✓ **السياسات النقدية و سياسات القطاع المالي** : يتم ذلك بالمساعدة في تطوير الاطر النقدية و اسعار الصرف ، الى جانب تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية ، بما يضمن تعزيز الاستقرار المالي و دعم النمو المحلي و التجارة الدولية .

✓ **الأطر القانونية** : مساعدة البلدان في تحقيق التوافق بين الاطر القانونية المطبقة لديها مع المعايير الدولية ، حيث تستطيع وضع اصلاحات سليمة في مجال المالية العامة و محاربة الفساد و تبيض الاموال و تمويل الارهاب

✓ **الإحصاءات** : وتكون بمساعدة البلدان في اعداد احصاءاتها الاقتصادية الكلية و المالية و ادارتها و ابلاغها ، حتى تتمكن من فهم اقتصادها ووضع السياسات الرشيدة .

يملك صندوق النقد الدولي 06 مراكز تدريب اقليمية ، بالإضافة الى الشراكة مع العديد من مراكز التدريب الاقليمية و الدولية ، حتى يتمكن من تقريب الخدمة من الدول الاعضاء .

ثالثا : تنمية القدرات للبنك الدولي

1–الخدمات التقنية للبنك الدولي :

يقدم البنك الخدمات و المعلومات الى البلدان الاعضاء لتمكينها من اجراء التحسينات الدائمة التي تحتاجها شعوبها على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي .[2]وتتمثل الادوات التي يؤدي بها دوره هذا في

[1] خليل حسين ، مرجع سابق ، ص 545.
[2] لخضر عليان ، مرجع سابق ، ص 46.

ابتكار الاستراتيجيات و اجراء البحوث و جمع المعلومات و البيانات الخاصة بقضايا عريضة مثل : البيئة و الفقر و التجارة العالمية ، فضلا عن الانشطة المدفوعة الاجر لاعتبارات قُطرية .

ان وظيفة تقديم المساعدة الفنية من طرف البنك الدولي قائمة على ضرورة بناء القدرات بما يتناسب لتنفيذ المشاريع و الاهداف التي يجب الوصول اليها و الاحتراز من المخاطر . و في هذا الاطار يقوم البنك بالعديد من الابحاث و الدراسات و البرامج في مجالات متنوعة ، لان مجال نشاط البنك الدولي اكبر من صندوق النقد الدولي . حيث وصلت انشطة البنك الدولي في هذا المجال الي 26477 بحث و دراسة تخص 1118 موضوع . كما يتم التنسيق الدائم بين الصندوق و البنك الدوليين في مجال تقديم المساعدات الفنية نظرا للتقارب في الاهداف و الوسائل . إن هدف البنك من المساهمة في المساعدة الفنية هو دفع الجهود من اجل انهاء الفقر و مواجهة التحديات الانمائية الاكثر الحاحا .[1]حيث أن اكثر البلدان تستفيد من هذه البرامج و الاستراتيجيات هي الدول النامية ، لأنها اكثر البلدان تعاملا مع البنك الدولي و ايضا لان عمله التحليلي يشكل ركيزة للتمويل و يساعده في استنارة عمليات الاستثمار التي تقوم بها البلدان النامية نفسها .

من وظائف البنك الدولي تكوين و تدريب موظفي الدول الاعضاء على أساليب الادارة الاقتصادية الحديثة ، وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة ،[2] بالإضافة الى اعداد و تدريب الكوادر الفنية و الادارية التي تحتاجها خطط الانماء في الدول النامية ،[3]ويتم ذلك بمعهد البنك الدولي أو عن طريق الشراكة مع مراكز تدريب اخرى عالمية او اقليمية .

2 . مجالات تنمية القدرات المقدمة من البنك الدولي :

تتنوع المجالات التي يتبناها البنك الدولي ، و من أهم هذه المواضيع : الاقتصاد و المالية ، مواضيع التنمية البشرية (الصحة العمومية ، التغذية ، تعداد السكان ، التعليم) ، العلوم الاجتماعية

[1] http://www.albankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/01 ، على الساعة 18:45 سا.

[2] مدني بن شهرة ، **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** . عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص ص 89-90.

[3] يونس أحمد البطريق ، **السياسات الدولية في المالية الدولية** . ط 2 ، لبنان : الدار الجامعية ، بدون سنة نشر ، ص 50.

(الأنثروبولوجيا ، علم الاجتماع) ، الزراعة و البيئة ، تنمية القطاع الخاص ، تكنولوجيا المعلومات ، الاتصالات ، و دعم الشركات (المحاسبية) ، وكل ميدان له علاقة بتحقيق الرفاه للأفراد .[1]

و الملاحظ عن عملية تنمية القدرات المعتمدة من طرف البنك الدولي انها تركز كثيرا على ايفاد الخبراء للبلدان الاعضاء و ابتكار الاستراتيجيات و لا تعتمد على اقامة مراكز التدريب و انما تكتفي فقط بالتنسيق و الشراكة مع مراكز تدريب اخرى دولية و اقليمية خاصة مع صندوق النقد الدولي ، ذلك لانها تتعامل مع البلدان النامية الاكثر فقرا بدرجة كبيرة ، وبالتالي هذه البلدان لا تمتلك المؤسسات و لا المورد البشري التي تتطلب تدريبا و لا تطويرا للمهارة بقدر ما هي محتاجة لبرامج في اطار مساعدات مالية و مادية و تقنية لتحقيق المستوى المعيشي الجيد للفرد فيها .

المطلب الثالث : تأثير الخدمات الاستشارية و الفنية للمؤسسات المالية الدولية في جودة السياسة العامة

أولا : تأثير استشارة المؤسسات المالية الدولية على السياسة العامة

من خلال ما تقدم من ذكر لمختلف الادوار الاستشارية التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية محل الدراسة و المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، نلاحظ أن المشورة التي تقدمها هذه الهيئات مهمة جدا للدول الاعضاء ، وذلك راجع للكم الهائل من الخبراء و البرامج المبتكرة العلمية التي تعمل في هاتين المؤسستين . كما ان الانفاق على البحوث كبير جدا و تساهم فيه الدول المانحة بالإضافة الى الاقتطاعات من الموازنة العامة الخاصة بهم و كذا اتعاب الدراسات المقدمة من الدول طالبة الاستشارة .

تقوم الاستشارة التي يقود بها الصندوق على نوعين : الأولى إلزامية و المتمثلة في " مشاورات المادة الرابعة " ، لان هذه الزيارة تدخل في مراقبة عدم المساس بالاقتصاد العالمي من طرف الدولة المعنية ، لذا فان الردود الواردة على تقرير الخبراء من المجلس التنفيذي تكون محل اهتمام و تنفيذ .

أما المشورة المقدمة بشأن السياسات التي يقوم بها الصندوق في إطار أعماله الاعتيادية ، تندرج ضمن تبادل الخبرات و المعارف بين الدول للاستفادة منها ، و أيضا محاولة البحث على اساليب مبتكرة في مواجهة الازمات و الإختلالات ، و في اطار التزام الصندوق بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة المعلن عنه في 2015 و

[1] http://www.worldbank.org/en/about/careers/programs-and-internships/internship ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/05 ، على الساعة 17:20 سا.

2016 ، و القضايا التي جاءت في جدول اعمال 2030 (النزوح القسري ، البنية التحتية ، التوسع الحضري ، وتمويل الأنشطة المناخية و إنهاء الفقر..) ، عمل على زيادة التمويل و توسيع نطاق المشورة على مستوى السياسات و المساعدة الفنية بما يمكنه الدول النامية على تعبئة مواردها المحلية .

و في إطار تقديمه للمشورة قام الصندوق خلال العام 2017 قام الصندوق بالعديد من الندوات و الزيارات و دراسات تتعلق بالعديد من المسائل من بينها : [1]

✓ ندوة السياسات الاقتصادية التي تساعد دول الخليج على تنويع اقتصادها و الحد من الاعتماد على النفط .

✓ زيارة الى افريقيا الوسطى في جانفي 2017 لتقديم الدعم و المشورة من اجل تحقيق النمو القوي الاحتوائي و تحقيق التوافق الوطني الذي دمرته النزاعات الداخلية .

✓ تقرير عن الصيرفة الاسلامية و تقديم المشورة بشأنها خاصة في الدول التي اصبحت فيه الصيرفة الاسلامية مؤثرة على النظام المالي .

✓ تقرير يحدد كيفية التعامل البلدان مع تحديات الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي المتصلة بالتدفقات الرأسمالية .

ويتم نشر هذه الدراسات و الابحاث على الموقع الالكتروني للصندوق حتى يستفيد منها الجميع .

اما المشورة التي يقدمها البنك الدولي ومن خلال البيانات و الابحاث التي يقدمها ، فانه يسترشد بها في السياسات بين الدول المتعامل معها ، و تؤثر على سياسات التنمية العالمية و التفكير بوجه أعم ، حيث يتم استعمال هذه المشورة في المشاريع والبرامج التي يديرها البنك او يضمنها في الدول المقترضة وبالتالي فهو يساهم في الاداء الجيد للمشاريع بما يضمنه الفعالية له و المنفعة العامة .

كما ان الخدمات الاستشارية مطلوبة في كثير من المناطق ، حيث يجري استخدامها مثلا : لتدعيم انظمة الادارة المالية العامة في الكويت و الامارات العربية المتحدة ، وزيادة جودة الرعاية الصحية في بولندا ، وتدعيم المراجعة الداخلية في كازاخستان ، ومساندة اصلاحات تعزيز المساءلة و الشفافية في باراغواي ، كما استخدم البرنامج في الكويت على تحسين مستوى الجودة في نظام التعليم باستخدام نهج اصلاحي يغطي النظام بأكمله و يستند الى افضل الطرق الدولية ومكيف على حسب احتياجات البلاد. [2]أي ان هذه البرامج المتطورة تطبق في الدول طالبة المشورة لتجعل منها سياسات عامة في بلدانها ، ولعل الطابع الشرائي للبرامج (لأن الدولة

[1] صندوق النقد الدولي ، **التقرير السنوي 2017** ، ص ص 39-41.

[2] البنك الدولي ، التقرير السنوي 2017 ، مرجع سابق ، ص 32.

تدفع مقابل البرنامج) جعل من المشورة المقدمة من البنك الدولي تنفذ في شكل سياسات عامة مباشرة ، على عكس الصندوق الدولي الذي مشورة لا تحمل الصبغة المباشرة في التطبيق ، و إنما يؤثر بطريقة غير مباشرة عن طريق توجيهات و اوامر بضرورة عدم المساس بالاقتصاد العالمي و إحترام التوجهات الجديدة للصندوق القاضية بتنفيذ أهداف الألفية .

ثانيا : دور تنمية القدرات للمؤسسات المالية الدولية في جودة السياسات العامة

كما اشرنا سابقا بأهمية تنمية القدرات و التدريب في رسم السياسة العامة ، ذلك أنها تختص بأهم العناصر التي تعتمد عليها السياسة العامة و هي الادارة العامة و مؤسسات الدولة ، و لأن هذه العملية خارجية عن المؤسسة فإنها تسند الى مراكز و اناس متخصصين .

تدخل تنمية القدرات في صميم وظائف المؤسسات المالية الدولية محل الدراسة ، حيث تقدم مجموعة من الاساليب و الاطر التي من خلالها توفر التدريب و المساعدة الفنية اللازمة للبلدان الاعضاء فيها . و كانت في بداية الامر عملية تخص الاجهزة الحكومية للدول ، لكن ومع التطورات الدولية و المعرفية و زيادة الترابط بين مختلف المنظمات و المؤسسات الدولية وسع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من مجال تعاملهما و امتد الى أعضاء المجتمع المدني و الأفراد . إن هذا الاسلوب الجديد كان وسيلة في يد الصندوق و البنك الدوليين لتمرير افكار الدول الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية بحكم أن عملية اتخاذ القرار فيها يكون بالتصويت على حسب نسبة المساهمة .

إن ارتباط كفاءة وفعالية الادارة العامة و المؤسسات بالبرامج المقدمة من طرف هذه المؤسسات المالية الدولية يعتبر في حد ذاته تدخل في توجيه السياسة العامة نحو الرشادة ، لأنه كلما كانت المؤسسات و الإدارة العامة ذات فعالية كبيرة كلما انتجت لنا سياسة عامة جيدة .

و سنتطرق الى بعض نماذج التدخل في توجيه السياسة العامة لبعض الدول التي اعتمدت على برامج التدريب و المساعدة الفنية المقدمة من المؤسستين .

الجدول رقم 05 : نماذج تدخل برامج التدريب و المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بعض الدول

المؤسسة	التدخل	الدولة	النتيجة
صندوق النقد الدولي	تنمية القدرات	ليبريا	واجهت تحدي اصلاح قوانينها الضريبية ووضع نظام حديث لإدارة الارادات لتمويل الخدمات العامة ، بمساعدة فنية من الصندوق وضعت الدولة برنامج اصلاح مكثف ركز على تحسين السياسات الضريبة ووضع هيكل تنظيمي قوي و تعزيز الوظائف كالتدقيق وبناء القدرات من خلال التدريب و التوجيه .
		دول جنوب افريقيا	ساعد الصندوق عدة بلدان في تغيير احصاءات الحسابات القومية بغرض تحديث المعلومات الخاصة بهيكل الاقتصاد وتطوير مؤشرات الأسعار ، هذا ما مكن الدول من توفير معلومات دقيقة عن التضخم و الأسعار .
البنك الدولي		الغابون	تسريع التنمية من خلال المساهمة الفنية في تحسين إدارة الميزانية
		سيبيريا	المساهمة في تحسين عملية ما قبل التمرس من خلال مجموعة من البرامج
		كيروف (روسيا)	اشراك المجتمع في مشاريع التنمية ، ففي الفترة (2009-2013) صمم البنك مجموعة من الانشطة المساعدة في تحسين كفاءة و نوعية مشروع دعم المبادرات المحلية الاقليمية .

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على : http://www.albankaldawli.org/ ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/14 ، الساعة 01:05سا . و صندوق النقد الدولي ، **التقرير السنوي 2017** ، مرجع سابق ، ص ص 61-64.

من خلال الجدول نلاحظ انه لا حدود للمعاملات التي يتدخل فيها كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، خاصة في الدول النامية ، اين تجدها عاجزة و في حاجة ماسة للمشورة و المساعدة الفنية بحكم الضعف المعرفي المعروف في هذه المناطق ، كما أن المشاركة في برمجة استراتيجيات في الدول الاكيد انها ستتحول الى سياسة عامة و توجه للدولة .

خلاصة الفصل :

يمتلك صندوق النقد الدولي و البنك الدولي عدة أشكال للتدخل في مجال توجيه السياسة العامة للدول الأعضاء ، وهذه الآليات هي من صميم وظائف هذه المؤسسات .

ففي مجال الاقراض توفر المؤسسات المالية الدولية السيولة اللازمة لتجسيد السياسة العامة على أرض الواقع ، لكن إرتباطها بالمشروطية التي تطور مع الزمن ، جعلت صانع السياسة العامة مقيد بتعليمات و اجراءات معينة من الخارج ضمانا للقروض المقدمة ، كما أن السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على صنع القرار فيها جعلها تحمل برامجا وشروطا بأفكار رأسمالية .

أما ثاني تدخل فيكون عن طريق المساعدات الفنية و التقنية التي توفرها هذه المؤسسات و المتمثلة في الاستشارة و أعمال الرقابة القطرية و الشراكة ، و يتم خلالها تقديم و تزويد صناع السياسة العامة بالمعلومات و الخطط و البيانات اللازمة التي من شانها ترشيد السياسة العامة ، كما تعمل على المساعدة في تنفيذ السياسة العامة عن طريق رسكلة الادارة العامة التي تتدخل في كل مراحل صنع السياسة العامة ، ويكون التأثير في الادارة العامة عن طريق تنمية القدرات الفنية بالتدريب و التزويد بالبرامج و الاستراتيجيات المتطورة ، بحكم الخبرة العلمية و الميدانية التي يمتلكها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

الفصل الثالث

تأثير المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة في الجزائر 2000-2017

تمهيد :

الجزائر واحدة من الدول النامية التي استنجدت بصندوق النقد الدولي و البنك الدولي على إثر انعكاسات الازمة المالية عام 1986 ، فكان التدخل ببرامج الاصلاح الاقتصادي التي نفذتها الجزائر بشروط قاسية خلفت ورائها آثار سياسية و إجتماعية مازالت عواقبها لليوم .

و في مرحلة ما بعد الأزمة و دخول البحبوحة المالية انطلقت الجزائر في أكبر برنامج تنموي عرفته البلاد منذ الإستقلال ، وهو برامج الانعاش الاقتصادي الذي سخرت له الدولة كل الجهود .

يعتبر البرنامج رؤية سياسية من أجل بناء دولة حديثة قوية في جميع الميادين ، مقسم على مجموعة من البرامج المتكاملة و المتتابعة حسب ما تقتضيه الضرورة .

ان عضوية الجزائر في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي جعلت من الرقابة للمؤسستين على الجزائر أمر رسمي ، لذا كانت الزيارات منتظمة من أجل الوقوف على وضعية السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و محاولة ابراز نقاط الضعف و القوة ، لذا سنحاول التطرق في هذا الفصل الى أبرز التدخلات للمؤسسات المالية الدولية في تدعيم برنامج الانعاش الاقتصادي ، لذلك قسمنا الفصل على مبحثين ، المبحث الأول تحدثنا فيه عن سياسة العلاقة التاريخية بين المؤسسات المالية و الجزائر ، و التعريف بسياسة الانعاش الاقتصادي شروطها و اهدافها ، و المبحث الثاني تطرقنا فيها الى أهم الاليات التي تمتلكها المؤسسات المالية الدولية لدعم برامج الانعاش الاقتصادي .

الفصل الثالث : تأثير المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة في الجزائر(2000-2017)

المبحث الأول : خيار سياسة الانعاش الاقتصادي كآلية للتنمية (2000-2017)

كان لتبني التنمية رؤية استراتيجية ، و تمثلت السياسة الاقتصادية الجزائرية في بلورة برامج الانعاش الاقتصادي ، حيث سخرت له مبالغ ضخمة ، وأدرجت فيه تطلعات و أهداف عديدة مست جميع الميادين ، لذا سنحاول قي هذا المبحث التعرف على طبيعة هذا البرنامج ؟ ما هي أسبابه و اهدافه ؟ و ما لذي حققه ؟

المطلب الاول : آثار الجيل الاول من الاصلاحات في الجزائر

أولا : دوافع الجزائر لإصلاحات الجيل الاول

شهدت الجزائر خلال فترة الثمانينات إختلالات اقتصادية كبيرة جراء انخفاض سعر البترول سنة 1986 ، حيث أدت هذه الازمة الى اختلال في ميزان المدفوعات ، انعكست سلبا على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر ، مما أوجب على السلطات القيام بعدة اصلاحات ذاتية غير انها لم تكن كافية و زادت من تفاقم الامر ، هذه الظروف و في ظل الافتقار الى التمويل اللازم من اجل اصلاحها أُجبرت الجزائر على خيار التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

إن أهم ما ميز مرحلة قبل اصلاحات الجيل الاول هو :[1]

- ✓ النموذج التنموي المتبع في تلك الفترة المعتمد على الصناعات المصنعة و التخطيط و اعتماد القطاع العام فقط ، وإهمال القطاع الخاص و القطاعات التنموية الاخرى .
- ✓ انخفاض اسعار البترول وبالتالي انخفاض عائـــدات الصادرات (اقتصاد الجزائر قائم على البترول 95%) ، و ارتفاع الواردات نتيجة لسياسة "من اجل حياة أفضل ، أدت الى عجز في ميزان المدفوعات .
- ✓ تطور المديونية الخارجية حيث قفزت خلال الفترة (1985-1989) من (19.8 الى 26.8) مليار دولار ، الامر الذي ادى الى زيادة خدمة الدين حيث وصلت الى 17 % من الناتج الوطني .

[1] عبد الحق بوعتروس ، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في البلاد العربية (حالة الجزائر) ، **مجلة دراسات اقتصادية** ، الجزائر ، دار الخلدونية ، العدد 11 ، اوت 2008 ، ص 37.

✓تزايد العجز المالي للمؤسسات و تزايد نسبة التضخم .

ثانيا : اتفاقيات الجزائر مع لمؤسسات المالية الدولية

نظرا للوضع الاقتصادي الصعب الذي انعكس على الوضع الاجتماعي و السياسي في الجزائر ، لجأت الجزائر الى خيار الاستدانة من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من أجل اصلاح الخلل في اقتصادها ، وبدأت مرحلة المفاوضات و الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذين يربطون بين الاقراض و المشروطية بتنفيذ برامج باليات معينة .

الجدول رقم 06 : أهم الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد و البك الدوليين في اطار تطبيق برنامج التكييف الاقتصادي

مدة الاتفاق	المساعدة	شروط الاتفاق
1989/05/31 – 1990/05/30	**584 مليون دولار**	اتباع سياسة نقدية تقشفية ، تقليص عجز الميزانية العامة ، خفض سعر الصرف مقابل الدولار ، رفع الدعم على السلع و تطبيق السعر الحقيقي ،
1991/06/03 – 1992/03/30	**400 مليار دولار**	تحرير التجارة الخارجية ، مواصلة تخفيض سعر الدينار ، تحرير الاسعار ورفع الدعم ، التقليص من حجم تدخل الدولة ، ترشيد الاستهلاك و الادخار ، ترقية النمو بتفعيل العام و الخاص
1994/04/01 – 1995/05/31	**(اعادة الجدولة)**	تحرير التجارة الخارجية ، اصلاح سياسة الصرف ، التخفيف من المديونية ، احداث برنامج للإصلاحات الهيكلية ، ترشيد نظام الشبكة الاجتماعية ، سياسة نقدية صارمة ، تعزيز السوق الحر
1998-1959	**اعادة جدولة للديون**	رفع الدعم ، التقليص من الانفاق العمومي ، التحكم في السيولة المصرفية و التضخم ، مراجعة الشبكة الاجتماعية ، الخوصصة ، تنويع الصادرات خارج المحروقات ، انشاء سوق مالي و اعادة رسملة البنوك .

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على : – سميرة طالبي ،" واقع الاقتصاد الجزائري و علاقته بصندوق النقد الدولي(1986-1998)" ، **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص ص 121-131.

– Ben Betour , **L'algerie au troisieme millénaire défis et potentialités** , Alger : Edition marinoor , 1998 , p p 77,78.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الشروط المفروض على الجزائر في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي قاسية و ايضا تحمل افكار رأسمالية ، كلفت الاقتصاد الجزائري الكثير ، كان الاثر الاجتماعي لها اكبر خاصة مع الوضع السياسي و الامني الذي واكبها في تلك الفترة .

ثالثا : آثار برامج التكييف الاقتصادي على الجزائر

تباينت الآثار التي خلفها اللجوء الى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بين ما هو سياسي و اقتصادي واجتماعي ، غير ان الضريبة الباهضة دفعت اجتماعيا بسبب اهمال هذا الجانب في اجراءات هذه البرامج .

1 – النتائج الاقتصادية : تقارب النتائج المحققة على الصعيد الاقتصادي مع الطموحات التي ارادت السلطات الجزائرية التوصل اليها و تمثلت في [1]:

✓ انخفاض نسبة التضخم الى 06% سنة 1997 بعدما كانت 39% سنة 1994 ، وهذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل الى 02 % سنتي 1999 و 2000 .

✓ الزيادة في احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 الى 2.1 مليار دولار سنة 1995 و 08 مليار دولار نهاية 1997 .

✓ انخفاض نسبة المديونية الخارجية من 83 % سنة 1993 الى 30 % سنة 1997 و 28% سنة 2000.

✓ الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 02% سنة 1993 ، عاد للنمو حيث سجل سنة 1995 نحو 04 % و 4.2 % حتى العام 2000 .

2 – الآثار الاجتماعية : انعكست الاصلاحات سلبا على الوضع الاجتماعي في الجزائر ، وذلك لاعتماد آليات و اجراءات مجحفة في حق الفرد الجزائري ، ومن اهمها :[2]

✓ تفاقم ظاهرة البطالة نظرا لعملية اعادة الهيكلة للمؤسسات و حل بعضها ، مما ادى الى تسريح العمال حيث ارتفعت النسبة للبطالة من 12.6 % عام 1988 الى 28.6 % عام 2000 ، و في احصائيات رسمية فقد اكثر من 360 ألف عامل وظيفتهم خلال الفترة (1994-1998) .

---

[1] عيسى مرازقة ، "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" . **اطروحة دكتوراه** ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسير ، جامعة باتنة ، 2007 ، ص 145.

[2] عيسى بن ناصر ، " الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التكييف و التعديل الهيكلي في الجزائر ". **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية** ، العدد 7 ، ديسمبر 2002 ، ص 134.

✓ ارتفاع نسبة الفقر ، اذ ارتفعت من 8% سنة 1988 الى حوالي 30% نهاية التسعينات .

المطلب الثاني : برنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2017) كرؤية تنموية

تواصلت جهود السلطات الجزائرية في اقامة تنمية اقتصادية شاملة من اجل اقامة دولة حديثة بمقومات اقتصادية وسياسية و اجتماعية قوية ، تستطيع من خلالها توفير الحياة الكريمة للمواطن البسيط فيها ، و تزامن انتهاء عهد الجيل الاول من الاصلاحات بإقامة انتخابات رئاسية افرزت عن فوز السيد" **عبد العزيز بوتفليقة** "، هذا الاخير كانت رؤيته لجزائر الغد واضحة في ثلاثة افكار : - تحقيق السلم و الامن - استرجاع المكانة الدولية للجزائر - اقامة تنمية اقتصادية شاملة ، هذه الاخيرة تمثلت في سياسة الانعاش الاقتصادي الذي تم على عدة مراحل .

أولا : دوافع تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي

1 - الاوضاع الاقتصادية : شهدت مرحلة ماقبل 2001 مجموعة من الاصلاحات الممولة من المؤسسات المالية الدولية ، هذه الاخيرة استعانت بها الجزائر على اثر الازمة الاقتصادية سنة 1986 ، و على مدار تلك السنين ترتبت نتائج اقتصادية معتبرة ، لكنها غير كافية ، كما ان الانفتاح على السوق الدولية جعل الجزائر تخضع لمؤشرات الاسواق الدولية سواءا فيما يخص مواردها أو تموينها من المواد الغذائية ، ومن أهم هذه المتغيرات التي يتوقف عليها ضبط حساباتها [1]: - اسعار المواد الخام ، - اسعار الدولار (42 % من الديون الخارجية تسدد بالدولار) ، - اسعار المواد الغذائية العامة و خاصة الحبوب . ومع بداية العام 1999 عرفت الجزائر تطورا مرضي نتيجة لارتفاع قيمة الدولار (تقلص المديونية الخارجية من 30.2 مليار دولار سنة 1998 الى 28.315 مليار دولار سنة 1999) ، كما عرفت اسعار البورصة للمواد الغذائية الرئيسية انخفاضا معتبرا في الاسواق الدولية (انخفاض كل من الحبوب بـ 17.87 % للقمح اللين ، 13.97 % للذرة ، 13.90 % للسكر ، و 2.22 % للزيت) ، وبلغ اجمالي الواردات الغذائية 2.6 مليار دولار امريكي في سنة 1999. و في بداية الالفية الثالثة تحسنت الموازنات الاقتصادية الكلية سواءا تعلق الامر بالمالية العامة او احتياطات الصرف ، او نسبة خدمة الديون او مستوى التضخم بسبب ارتفاع اسعار البترول ، حيث تم تحقيق فائض في الميزان التجاري قدره 11.14 مليار دولار ، ومع بقاء اسعار النفط الخام مرتفع

[1] باية ساعو ،" الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق" . **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص ص 130،131.

28.7 دولار للبرميل ، سمح باعادة تشكيل احتياطات الصرف التي بلغت 9.11 مليار دولار و انخفضت الديون الخارجية الى 25.261 مليار دولار .[1]

2 – الاوضاع الاجتماعية : اتسمت فترة التسعينات بالوضع الكارثي اجتماعيا ، حيث طغت العديد من المشاكل في مقدمتها البطالة وما ينجر عنها من مشاكل اخرى و افات اجتماعية ، اذ بلغت نسبة البطالة اعلى مستوى لها منذ 1966 اذ بلغت سنة 2000 حوالي 29.8 %[2]، نتيجة لتردي الاوضاع الاقتصادية بسبب سوء التسير و الازمة الاقتصادية 1986 و الاصلاحات التي قامت بها الجزائر تحت رعاية المؤسسات المالية الدولية التي في مضمونها تشجيع الخوصصة و تسريح العمال ، بالاضافة الى ارتفاع معدلات الفقر و سوء الاحوال المعيشية للمواطنين بسبب ارتفاع الاسعار و رفع الدعم و تقليص الانفاق العمومي .

3 – الاوضاع الامنية : مرت الجزائر خلال التسعينات بمرحلة امنية صعبة جدا ، فنتيجة لتوقيف المسار الانتخابي سنة 1992 دخلت الجزائر في حرب اهلية استعمل فيها كل انواع الارهاب للمواطنين ، وخلفت المأساة الوطنية التي راح ضحيتها قرابة 200 الف ضحية ، و خسائر مادية قدرت بـ 25 مليار دولار ، و تشويه لصورة الجزائر في المحافل الدولية و الاقليمية و بالتالي فقدانها لمكانتها الاقتصادية و السياسية بين الدول .

كل هذه الظروف جعلت السلطة الجزائرية تتبنى نمطا جديدا في التنمية الشاملة تجسدت رؤيته في برنامج الانعاش الاقتصادي .

ثانيا : اهم برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2017)

تمثلت برامج الانعاش الاقتصادي في اربعة دفعات :

1 – برنامج الانعاش الاقتصادي (2001–2004) : و يقوم هذا البرنامج على المحاور التالية :[3] – اعادة تنشيط الجهاز الانتاجي ، – تطهير محيط المؤسسة و اعادة تنشيطها ، – سياسة النفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية ، وهذا من اجل تحقيق الاهداف التالية : – مكافحة الفقر ، – انشاء مناصب شغل ، – تحقيق التوازن الجهوي و انعاش الاقتصاد ، ويتم عن طريق اربعة عمليات ميدانية موزعة كالتالي :

[1] المجلس الوطني الاقتصادي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني ، الدورة 17 ، ماي 2001 ، ص 5.

[2] نبيل بوفليح ، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000–2010)" ، **مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية** ، العدد 12 ، جامعة بسكرة ، ديسمبر 2012 ، ص ص 247–249.

[3]

الجدول رقم 07 : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر : نبيل بوفليح ، المرجع نفسه ، ص 252.

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ ان مبلغ العملية قدر بـ 525 مليار دينار جزائري ، اما عن التوزيع فكانت النسبة الكبيرة كانت من نصيب الهياكل القاعدية بسبب العجز الذي خلفه برنامج التكييف الاقتصادي ، ودعم هذا القطاع يساهم في خلق مناصب شغل ، اما برامج التنمية المحلية فكانت من اجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية و الحد من الفقر ، و فيما يخص النسبة الضئيلة للصيد البحري فهي مبلغ تكميلي فقط لبرنامج اخر انطلق فيه سنة 2000 خاص بالتنمية الفلاحية ، و تبقى نسبة 08 % للإصلاحات من اجل التكفل بالسياسات و الاجراءات المصاحبة للبرنامج ، و في هذا المجال ظهرت العديد من الاصلاحات على غرار لجنة اصلاح العدالة لعصرنة القطاع و مواكبته للتطورات الدولية .

2 – البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) : قسم هذا البرنامج الى خمسة محاور موضحة في الجدول رقم 08 .

الجدول رقم 08 : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أولا – برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها: – السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزيد السكان بمياه الشرب (خارج الأشغال الكبرى)، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنشاء منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.	1908.5	%45.42
ثانيا – برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها: – قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.	1703.1	%40.52
ثالثا– برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: – الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.	337.2	%08.02
رابعا – تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: – العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.	203.9	%04.85
خامسا – برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.	50.0	%01.19
مجموع البرنامج الخماسي (2005 – 2009)	4202.7	%100

المصدر : نفس المرجع ، ص 254 .

من خلال الجدول رقم 08 ان المبلغ المخصص للبرنامج يقدر بـ 4202.7 مليار دينار جزائري ، استحوذت خدمة تحسين ظروف المعيشة 45.42 % ، وهذا راجع لمواصلة التخفيف من الاثار السلبية لفترة التسعينات على المواطن البسيط و محاولة توفير كل متطلبات العيش الرغد ، كما واصلت الجزائر عمليات الاصلاحات في القطاعات الحكومية لمحاولة تقريب الادارة من المواطن .

3 – برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014) : تواصلت الجهود من اجل التنمية ببرنامج اخر رصد له مبلغ 20412 مليار دينار جزائري موزع على 06 محاور موضحة في الجدول رقم 10 .

الجدول رقم 09 : محاور برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أولا – المحور المتعلق بالتنمية البشرية، منها: – التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، والاتصال.	10122	49.59
ثانيا – المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، منها: – الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.	6448	31.59
ثالثا– المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، منها: – الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.	1666	08.16
رابعا – المحور الخاص التنمية الاقتصادية، منها: – الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات النسيج الصناعي.	1566	07.67
خامسا – المحور المتعلق بمكافحة البطالة، منها: – دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.	360	01.76
سادسا – المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها: – تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين؛ إقامة الحكم الالكتروني.	250	01.22
مجموع البرنامج الخماسي (2010 – 2014)	20412	%100

المصدر : نفس المرجع ، ص 257.

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ ان الدولة اهتمت بالتنمية البشرية وذلك من اجل تحقيق رفاهية السكان و تحقيق اقتصاد المعرفة و توفير الظروف الصحية و اليومية للمواطن فخصصت له نسبة 49.59 % من المبلغ ، كما واصلت الدولة جهودها في دعم المنشات الكبرى من اجل المساهمة في فك العزلة عن المواطنين و التهيئة الحضرية بنسبة 31.59 % ، و في جهودها لتحسين الخدمة العمومية في مجال حفظ الامن و اصلاح قطاعي العدالة و المالية خصصت مبلغ 1666 مليار دينار جزائري ، فيما تم توزيع الحصص الاخرى على التنمية الاقتصادية و مكافحة البطالة و تطوير البحث العلمي .

4 – برنامج المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 : يقوم هذا البرنامج على تشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر ، و يعول عليه في تنويع الاقتصاد و انشاء مناصب شغل ، و هما رهانان اساسيان بالنسبة للبلد ، و يقصد بالاقتصاد الأخضر : الطاقة المتجددة ، الفلاحة والصيد البحري المستدامـــان ، تدبير المياه و النفايات و السياحة البيئية ، و البناء المراعي للبيئة ، النباتات الطبية ...الخ . وتتمثل اهداف البرنامج حسب تصريح رئيس الحكومة الاسبق السيد عبد المالك سلال هي : [1]

- ✓ برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار اي ما يعادل 280 مليار دولار .
- ✓ منح الاولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن ، التربية ، التكوين و الصحة العمومية و ربط البيوت بشبكات الماء و الكهرباء و الغاز ...الخ .
- ✓ نمو قوي للناتج الداخلي الخام .
- ✓ تنويع الاقتصاد و نمو الصادرات خارج المحروقات .
- ✓ استحداث مناصب الشغل .

غير ان هذا البرنامج تم اعداده قبل ازمة البترول 2014 التي اثرت على الجزائر كثيرا بسبب الاعتماد الكبير على مداخيل البترول ، و بالتالي فكل الطموحات التي سجلت فيه تم توقيفها من طرف وزارة المالية بإرسالية مستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 ، و اقرت فيها بتوقيف كل العمليات التي لم تنطلق و ليست ضرورية . واستبدل ببرنامج جديد هو برنامج النمو الاقتصادي الجديد .

5 – **نموذج النمو الاقتصادي الجديد** : صادقت عليه الحكومة في 2016 في اطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني و اصلاح هياكله بهدف تحقيق معدل نمو 6.5 خارج المحروقات ، وجاء كحتمية للمؤشرات الاقتصادية التي خلفت ازمة 2014 ، و تقوم الافكار الاساسية لهذا البرنامج على اعتماد : سياسة تقشفية ، تفعيل الجباية المحلية ، توقيف التوظيف و مراجعة الاسعار ، تنويع الاقتصاد و تفعيل الاستثمار خاصة القطاع الخاص بتسهيل الاجراءات ، اصلاح النظام المصرفي و الجبائي ...الخ .

ثالثا : اهم نتائج تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي

بدأت الجزائر الالفية الثالثة بإستراتيجية تنموية قائمة على سياسة إنفاقية توسيعية تهدف إلى إنعاش الطلب الكلي و بعث الاستثمار على النحو الذي يضمن تطور المؤشرات الاقتصادية و القدرة على استيعاب

[1] من نص خطاب الوزير الاول خلال اشغال لقاء الثلاثية ، من الموقع الالكتروني www.premier-ministre.gov.dz ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/15 ، الساعة 15:01 سا.

الطموحات ، وفق رؤية متنوعة من الناحية الجهوية و القطاعية ، ادت الى جملة من النتائج ، حيث عرف النمو الاقتصادي تطورا متذبذب على طول فترة (2001-2013) ، إذ بلغ معدل النمو لكل برنامج : 4.8 % ، 2.98 % ، 3 % على التوالي ، ومع ذلك لم يستطع البرنامج تحقيق مؤشرات اقتصادية عالية خاصة في مجال تنويع الاقتصاد وبقاء اعتماده على المحروقات .

أما البطالة فقد عرفت تراجعا كبيرا بتشجيع سياسات التشغيل و اقامة المشاريع و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و بلغ معدل البطالة 9.8 % سنة 2013 بعدما كان 27.3 % عام 2001 . يجب الاشارة هنا أن خلال هذه الفترة تم ادخال صيغ جديدة للتوظيف مثل عقود ما قبل التشغيل و الادماج الاجتماعي ، و العمال المؤقتين .

بالإضافة الى المديونية التي استطاعت الجزائر التخلص من عبئها ، فبعد أن كانت 21.41 مليار دولار نهاية 2004 اصبحت 3.39 مليار دولار سنة 2013 ، باعتماد سياسة الدفع المسبق للدين .

ولان تحسين مستوى معيشة الافراد كان من اولويات البرنامج فقد توصل الى نتائج مهمة في التخفيف من ازمة السكن و الفقر ، و حافظ على مجانية التعليم و الصحة للجميع ، و اقامة مشاريع و صناديق و سياسات للتكفل الاجتماعي .[1]

أما الفترة من 2014 - 2017 فقد عرفت مشاكل اقتصادية و هبوط في المؤشرات نظرا لازمة 2014 التي اثرت في الجزائر و ادت بها الى تبني اطروحات و سياسات عشوائية من اجل توفير التمويل اللازم للتنمية .

[1] حميدة أوكيل ، " دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ". **اطروحة دكتوراه** ، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة بومرداس ، 2016 ، ص ص 238-245.

المبحث الثاني : دور المؤسسات المالية الدولية في دعم برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر

المطلب الاول : مساهمة البنك الدولي في تمويل بعض المشاريع(2000-2017)

ان ما يتطلب كل مشروع او برنامج تنموي هو وجود تمويل ثابت حتى يتسنى له المضي قدما في تحقيق اهدافه ، غير أن التمويل لسياسة الانعاش الاقتصادي منذ 2001 الى غاية 2014 كان واضح المعالم ، اعتمدت فيه الدولة على الجباية التي حققها ارتفاع اسعار البترول في السوق الدولية ، و امام هذا الوضع لم تكن الجزائر في حاجة للاعتماد على التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية و المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

وفي هذا الصدد يقول السيد : **طامي عبد الرحمان** نائب سابق في البرلمان و عضو اللجنة المالية فيه للفترة 2007-2012 " نحن لم نكن بحاجة الى الاقتراض بسبب الفائض المحقق في صندوق الإيرادات ، بل أكثر من ذلك ان ميزانية الدولة كانت تبنى بتقدير ادنى سعر للبترول ، لذا زاد الإنفاق العمومي لأن المرحلة كانت من أجل شراء السلم الإجتماعي " .[1]

بل الاكثر من ذلك عملت الجزائر على التخلص من كل الديون الخارجية بسبب الأثر السلبي لخدمات المديونية على عوائد صادرات النفط ، لذا قررت السلطات اللجوء الى نادي باريس و نادي لندن من اجل التسبيق المسبق للديون ، و وصلت نسبة الدين الخارجي سنة 2014 الى 307.48 مليون دولار .

غير انه هنالك بعض الاتفاقيات التي عقدتها الجزائر مع البنك الدولي في اطار دعم برنامج الانعاش الاقتصادي موضحة في الجدول التالي :

[1] مقابلة مع السيد طامي عبد الرحمان ، نائب برلماني سابق ، مكان المقابلة سيدي عيسى ، ولاية المسيلة ، الساعة 09:15 سا .

الجدول رقم 10 : اهم المشاريع الممولة من البنك الدولي منذ 2000

	اسم المشروع	مبلغ القرض مليون دولار	القطاع	تاريخ المصادقة على المشروع
01	مشروع استعجالي لاعادة بناء ماخربه زلزال عين تموشنت	83.46	قطاعات متعددة	2000/06/22
02	مشروع لدعم الخوصصة	05.00	القطاع الخاص	2000/06/26
03	مشروع لإصلاح قطاع البريد و المواصلات	09.00	البريد و المواصلات	2000/06/27
04	مشروع لعصرنة انظمة الميزانية	23.70	ادارة القطاع العام	2001/02/06
05	مشروع للمساندة التقنية في قطاع الطاقة و المناجم	18.00	الطاقة والمناجم	2001/02/27
06	مشروع لتطوير الهياكل القاعدية الخاصة بالنظام المالي	16.50	المالية	2001/07/26
07	مشروع المساعدة التقنية في قطاع النقل	08.72	النقل	2001/08/23

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على : - الموقع الالكتروني للبنك الدولي

ومن خلال الجدول نلاحظ أن اغلب المشاريع او القروض كانت في بداية برنامج الانعاش الاقتصادي ، جاءت من أجل دعم الاهداف الكبرى للبرنامج لأنها عبارة عن تمويل لإصلاحات هامة خاصة بالقطاع المالي ، مثل مشروع عصرنة انظمة الميزانية الذي قدر قرضه بـ 23.70 مليار دولار ، وكان هدفه تحديث و عصرنة النظام المالي حتى يتماشى و المتغيرات التكنولوجية و الاقتصادية و العلمية الحديثة .

و رغم الازمة الاقتصادية الخانقة التي اثرت في مداخيل الجزائر سنة 2014 ، لم يثن السلطات الجزائرية عن رأيها في عدم اللجوء الى الاستدانة من الخارج و اعتبارها رهن للسيادة الاقتصادية و السياسية ، مستندة في ذلك الى التجربة الاولى في الاقتراض من البنك الدولي و الصندوق و ما كان لها من آثار على الوضع الاجتماعي و المنشآت القاعدية للدولة ، وفي سبيل ايجاد البديل اعتمدت على تطبيق نموذج النمو الجديد و العمل بطرق التمويل غير التقليدي الذي اثار حفيظة الكثير من السياسيين و الخبراء و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

تحت شعار " **إلا الإستدانة الخارجية من مؤسسات بريتن وودز** " لرئيس الجمهورية تواصل الحكومة الجزائرية جهودها في التقليل من الاثر الكبير الذي خلفه انهيار اسعار البترول على الموازنة العامة في الجزائر و بالتالي على مسار التنمية الذي اصبح يقوم فقط على الضروريات من النفقات و توقيف المشاريع الكبرى بتحميل المواطن البسيط قساوة القرارات و السياسات المجحفة .

و جدير بالذكر أن الجزائر في 2016 قررت اللجوء الى الاستدانة من البنك الافريقي للتنمية من اجل ضبط الاوضاع المالية ، وقدر القرض الذي وافق عليه مجلس البنك 995 مليون دولار[1] .

ان المتتبع للوضع الاقتصادي في الجزائر منذ التسعينات والى اليوم يلاحظ ان السياسة الجزائرية لم تتغير حتى بتغير الافراد و الاوضاع ، فالبلد معتمد على البترول بنسبة 98 % في ادارة التنمية و السياسة العامة منذ الاستقلال ، فرغم طول الفترة لم يتم انتاج موارد جديدة للدخل ، وخاصة في فترة البحبوحة المالية أين تم اطلاق أضخم مشروع عرفته الجزائر للتنمية لكن و بعد 17 سنة من الانفاق العشوائي و غير المنتج مازال موارد السياسة العامة واحدة لا تتغير ، ان الفشل الذي يمكن ان نصف به برنامج الانعاش الاقتصادي راجع لكونه لم يستطع خلق الثروة في القطاعات الاخرى و بقي الاعتماد فقط على النفط ، هذا الاخير أصبح يخضع للمضاربة و المصالح في الاسواق العالمية .

المطلب لثاني : تاثير المؤسسات المالية الدولية في دعم برنامج الانعاش فنيا

أولا : الرقابة القطرية لصندوق النقد الدولي للجزائر

يقوم صندوق النقد الدولي سنويا بزيارة للجزائر في اطار الرقابة القطرية أو ما يعرف ب " **مشاورات المادة الرابعة** " ، و تكون عبارة عن لقاءات ثنائية بين السلطات الجزائرية الممثلة عادة في الوزير الاول و وزير المالية و مدير البنك المركزي ، و نظراؤهم من الخبراء التابعين لصندوق النقد الدولي ، يدور الحوار حول عرض شامل عن الاوضاع الاقتصادية و المالية و جمع البيانات اللازمة حول التطورات و السياسات المتبعة ، ثم اعداد تقريرا من الخبراء عن الوضع بعد رفعه للمجلس التنفيذي للصندوق .

تأتي زيارات صندوق النقد الدولي الى الجزائر بشكل مستمر و سنوي في اطار الرقابة القطرية ، و ننوه هنا أنه خلال الفترة 2000-2017 هناك مرحلتين في العلاقة بين الجزائر و الصندوق ، مرحلة كانت فيها

[1] الجزائر تطرق باب المديونية الخارجية ، على الموقع الالكتروني : http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/ ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/15 ، على الساعة : 20:42 سا.

الجزائر دائنة و بالتالي منفذة لكل الشروط التي تفرضها المؤسسة بشكل مباشر ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الانحلال من العقد الاقتراضي بعد تسديد الديون أين وجدت الجزائر نوع من الحرية الاقتصادية .

إن مهمة الرقابة القطرية تكمن في التأكد من عدم وجود إختلالات في اقتصاد الدولة المعنية حفاظا على الدولة و على النظام النقدي العالمي ، فالدولة مرتبطة باتفاقيات و معاهدات دولية و بالتالي هي مجبرة على احترام حريتها الاقتصادية في حدود عدم الاخلال بالنظام الاقتصادي العالمي .

لقد تمركزت مشورة صندوق النقد الدولي الى الجزائر حول سياسة الانعاش الاقتصادي بالترحيب الكبير لما يحققه من نمو ، لكن مع بعض المخاوف من طبيعة البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري و اعتماده على الانفاق العمومي غير المدروس ، ذلك لأن الجزائر تعتمد على مورد مالي واحد و هو النفط الذي يخضع للتقلبات الدولية ، بالإضافة الى ضرورة توفير مناصب الشغل و تشجيع الاستثمار و القطاع الخاص ،[1] من اجل ذلك حاولت الجزائر الاخذ بآراء الصندوق و ظهر ذلك في توزيع المبالغ بين القطاعات حسب الاولوية .

ثانيا : تنمية القدرات لصندوق النقد الدولي

بالإضافة الى مهمته الرسمية في اطار المراقبة القطرية ، وما يمكن لتوجيهاته من تصويب لسياسة الانعاش الاقتصادي ، فان له دورا مهما في تفعيل هذه المشاريع و الرؤى عن طريق تقديم مساعدته المعرفية و الفنية ، و المتمثلة في المساعدة الفنية و الابحاث و الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي في فترة تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي .

ففي تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لسنة 2009 [2]، وحول السياسات السليمة التي تحد من اثر الازمة على الشرق الاوسط ، قدم الصندوق حلا للدول المعتمدة على صادرات النفط و منها الجزائر ، تمثل في تفعيل دور الرقابة المالية و ضرورة الانفاق على البنية التحتية و التنمية الاجتماعية و تحسين مناخ الاعمال بغية التنوع في النشاط الإقتصادي و ايجاد فرص عمل . و بالنظر الى برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) نجده يحمل نفس الافكار بالتركيز على البنية التحتية بنسبة 31.59 % و تحسين التنمية البشرية بنسبة 49.59 % ، أما الرقابة فقد ادرجت حتى على مستوى المالية المحلية من اجل مراقبة النفقات و الايرادات.

[1] قراءة في تقارير البعثة الصندوق في اطار الراقبة القطرية ، على الموقع الالكتروني : http://www.imf.org/ar/News/Search?Type=Communique ، تاريخ الاطلاع 2018/05/15 ، على الساعة 23:50 سا.

[2] صندوق النقد الدولي ، **تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي 2009** ، على الموقع الالكتروني https://www.imf.org/.pdf ، تاريخ الاطلاع :2018/05/10 ، على الساعة 01:30 سا.

كما أقام بنك الجزائر و صندوق النقد الدولي عام 2010[1] مؤتمرا خاصا بإدارة الموارد الطبيعية و تم فيه تبادل الآراء و ايجاد الحلول مع عدد من الدول الافريقية .

استطاع صندوق النقد الدولي وخلال زياراته في السنوات الاخيرة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية 2014 حيث قادته زيارة عمل لمرتين من أجل مساعدة الجزائر في التصدي لهذه الأزمة ، وكان من التدابير المقدمة من الصندوق هي : الحد من الانفاق العمومي بما في ذلك رفع الأجور ، تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، تعزيز الجباية بزيادة الضرائب وتخفيض الاعفاءات الضريبية ، تعزيز القطاع الخاص بتوفير مناخ الاعمال الملائم ومنها الاجراءات الادارية ، الضبط المالي ، و بالنظر الى هذه الاقتراحات فانها ظهرت كلها في نموذج النمو الاقتصادي الجديد . أضف الى ذلك الكم الهائل من الدراسات الاقتصادية التي يصدرها الصندوق و يدرس فيها أهم المشاكل التي يتعرض لها اعضاؤه و تقديم الحلول الفنية المناسبة .

هذا و يعتمد الصندوق على التدريب للموظفين المباشرين في القطاع المالي من أجل رسكلة المعارف و تجديد الآليات ، و استعانت الجزائر خلال الفترة 2000-2017 بهذه الخدمة من أجل تحقيق أكثر فعالية للبرنامج ، وكان ذلك بحضور ورشات بالمركز الاقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي بلبنان ، و دورات تدريبية لمركز صندوق النقد الدولي للتمويل و الاقتصاد بالكويت .

[1] صندوق النقد الدولي ، على الموقع الالكتروني : www.imf.org/ar/News/Search?datefrom=2000-01-01&dateto ، تاريخ الاطلاع : 10/05/ 2018 ، على الساعة 02:00 سا .

الشكل رقم 07 : عدد المشاركين في دورات مركز صندوق النقد الدولي للتمويل و الاقتصاد

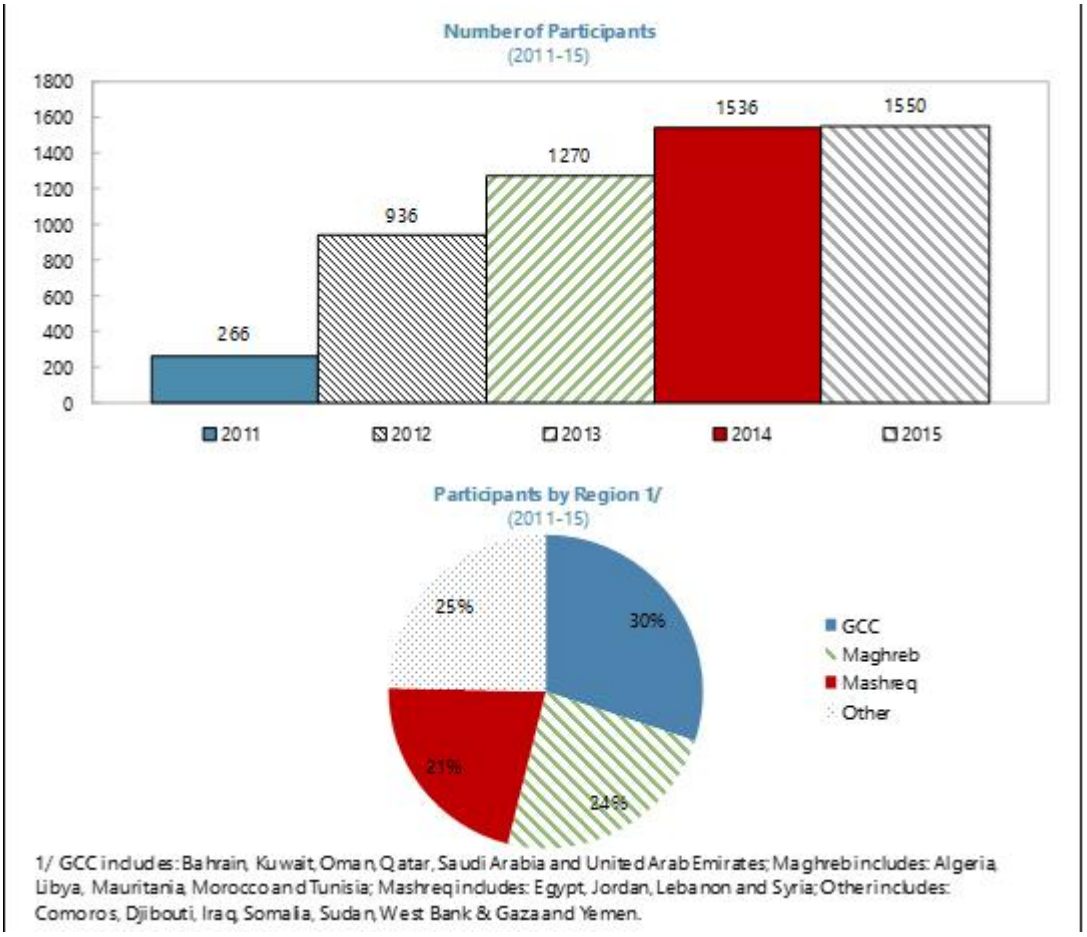

المصدر : الموقع الالكتروني للمركز http://www.cef.imf.org/ar/index.php/statistics/،
تاريخ الاطلاع : 2018/05/11 ، على الساعة : 21:00 سا.

ثالثا : تنمية القدرات للبنك الدولي

لا تختلف المساعدة الفنية التي يقدمها البنك الدولي عن تلك التي يقدمها صندوق النقد الدولي ، غير أن هذه المساعدات ذات قيمة مالية ، حيث تدفع الدول مقابل الاستفادة منها ، و الجزائر خلال الفترة (2000-2017) قامت بالعديد من الاتفاقيات مع البنك الدولي ، وهذا ما اكده مسؤولو البنك الدولي في الكثير من الزيارات ، و تمثلت المساعدات المقدمة في مساندة الخطط التنموية للحكومة ، حيث ابرمت ست اتفاقيات للمساعدة التقنية للحصول على خدمات الاستشارة في المجالات الخاصة بالفلاحة و البيئة و الرعاية الاجتماعية و ذلك في اطار برنامج الشراكة القطري للجزائر 2011-2014 كما اضيفت لها عام 2012 ثمانية اتفاقات للمساعدة الفنية تخص مجالات التمويل و الزراعة و البيئة و المساعدات الاجتماعية و الاتصالات السلكية و اللاسلكية .

وقام البنك بعرض خدماته الاستشارية ايضا عام 2015 على الجزائر من أجل المساعدة في ايجاد حلول للتصدي لآثار الازمة اعتمادا على معارف البنك وموارده ، وتعهد بتدعيم خطة التنمية الخماسية الجديدة للجزائر .[1]

ان هذا الكم الهائل من الاتفاقيات الفنية و التقنية التي ابرمتها الجزائر تماشيا مع برامج الانعاش الاقتصادي ، لدليل على محاولة ادخال التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و اعتماد الدراسات العلمية في ترشيد السياسة المتبعة من طرف الدولة ، و لقد ظهر ذلك جليا من خلال العصرنة التي باشرتها الدولة في جميع الميادين مثل : عصرنة قطاع الادارة ، البريد ، الجماعات المحلية ...الخ . كما أن عملية تدريب الموظفين و تمكينهم من التكنولوجيا و المهارات المتطورة تساهم في تحسين و ترشيد الخدمات المقدمة .

[1] البنك الدولي ، على الموقع الالكتروني : http://www.albankaldawli.org/ar/news ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/10 ، على الساعة 22:00 سا .

خلاصة :

من خلال ما سبق نستنتج ان العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و الجزائر كانت اولا تمويلية ، فقدمت خدماتها المالية للجزائر بمجموعة من الشروط ، هذا ما أدى الى تحسين اقتصادي ظاهرى و دمار إجتماعي كارثي .

و بعد تحسين الأوضاع الإقتصادية للدولة بسبب الإرتفاع المستمر لأسعار النفط قررت الجزائر دخول الالفية الثالثة بمشروع تنموي ضخم يجسيد رؤية سياسية و سيادية ، بتمويل داخلي و التخلص من الديون الخارجية نهائيا و غلق باب الاستدانة الخارجية بما فيهم صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

لكن الطبيعة الرقابية و الاستشارية و التقنية التي تملكها المؤسسات المالية الدولية ، وضعفها عند صناع السياسة العامة جعلها تطلب التوجيهات و تنمية القدرات للإدارة العامة بما يكفل التجسيد الجيد لبرامج الانعاش الاقتصادي .

خاتمة

إن المؤسسات المالية الدولية تنظيمات ديناميكية قابلة للتكيف مع الظروف التي تتواجد فيها ، فمنذ تأسيس صندوق النقد الدولي و البنك الدولي تم تعديل اتفاقيات الإنشاء الخاصة بها اكثر من مرتين ، لكن الذي لن يتغير هو خضوعها للدول القوية ، حيث تستحوذ على اكبر قدر من الحصص ، ولان القرار تأخذ بطريقة التصويت على حسب الحصص فأن مخرجات هذه المؤسسات من قرارات هو محصلة لمصالح هذه الدول ، و تمرير ما تريد به أن يكون دوليا .

تعد المؤسسات المالية الدولية اليوم أحد آليات العولمة ، هذه الأخيرة أحدث ثورة معرفية كبيرة للمفاهيم و الدلالات ، و أصبحت الدولة لا تعرف حدود سيادتها و حريتها في سلطتها ، لأنها مجبرة على إحترام إتفاقيات و معاهدات أبرمتها قسرا أو عن طيب خاطر .

استطاع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي الضلوع في رسم السياسة العامة للبلدان الأعضاء فيها ، فالمشروطية التي تزداد يوما بعد يوم لإعطاء التمويل و استمراريته من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي أو حل الأزمات أو استراتيجية محاربة الفقر ، كبلت حرية صناع السياسية العامة في هذه الدول ، كما أن إقترانها بالرأسمالية و الدمقرطة جعلها في فترة ما بعد الحرب الباردة تصنع الفواعل غير الرسمية فيها ، و بالتالي تؤثر هذه المؤسسات مباشرة على رسم السياسات العامة ، و تصبح بحاجة فقط لصبغة شرعية من المؤسسات التشريعية للدولة المدينة .

و قد تؤثر بطريقة غير مباشرة من خلال المساعدات الفنية التي توفرها ، فالمهارة و الإبداع و التدريب و الدراسات و البحوث المقدمة تحمل أفكارا خاصة بالدول المانحة في المؤسستين ، لذا فهي تُصدِر المعرفة التي تزيد من تبعية الدولة لها لكن بطريقة مرنة .

الجزائر واحدة من الدول النامية التي استفادت من خدمات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي جراء نقص الموارد المالية لها بسبب أزمة 1986 ، أين فرضت عليها سياسات عامة في إطار برامج الإصلاح الإقتصادي للجيل الأول ، هذا الأخير كانت نتائجه متناقضة ، بإفراز وضع مقبول اقتصاديا ، ووضع اجتماعي متأزم .

لذا وفي أول إنفتاح مالي قررت الجزائر الإعتماد على مواردها المحلية ، وكانت الرؤية في تجسيد مشروع الإنعاش الإقتصادي ، غير أن عدم إمتلاك التكنولوجيا و المهارة المناسبة جعل الجزائر تستنجد بالمؤسستين فنيا

و تقنيا بالدراسات و التدريب و نقل المهارة و المعلومات و بالتالي المساهمة في توجيه المشروع بأفكار و آراء خبراء المؤسستين .، و حتى لما عانت الجزائر من أزمة 2014 استبعدت خوض غمار الإقتراض من مؤسسات بريت وودز و اكتفت بتنفيذ سياسة تقشفية صعبة على المواطن ، هي محصلة لأفكار و توصيات في تقارير عديدة و مشاورات للمؤسستين .

الجزائر التي أرادت قطع صلتها بالتبعية و محاولة خلق نوع من الحرية الإقتصادية في إتخاذ القرارات وجدت نفسها تحت وطأة خبراء صندوق النقد و البنك الدوليين .

وبالتالي كلما اتجهت الدول لطلب المدد من المؤسسات المالية الدولية ماليا و فنيا ، فتحت المجال أمام هذه المؤسسات بالتدخل في توجيه السياسة العامة للدولة . كما أن الجزائر التي أرادت ان تستقل بسياستها لم تنجح في ذلك لافتقادها للمعرفة و التكنولوجيا اللازمة لذلك ، وعليه نخلص للإقتراحات التالية :

1. يجب إعادة النظر في الشرطية التي تتحكم في المؤسسات المالية الدولية ، و أيضا تحيين طريقة التصويت و توزيع الحصص و إضفاء صفة العدالة داخل التنظيمين ، اي اصلاح الهيئتين .
2. على الدول النامية ايجاد تكتلات اقليمية و خلق نوع من التوازن بين اقطارها و الاعتماد على طريقة التبادل عوض الاقتراض .
3. تمتلك المؤسسات المالية الدولية المال و التكنولوجيا ، لذا على الدول السعي من أجل كسب موارد مالية دائمة و متنوعة و الاهتمام بالبحث العلمي ، من بينها الجزائر التي يجب عليها التنويع من اقتصادها و توفير مكانة مهمة للبحث العلمي .
4. بناء استراتيجية تنموية قائمة على الاقاليم المحلية و محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى لا تضطر الجزائر للاستدانة في المواد الاساسية .
5. تشجيع القطاع الخاص و تنظيم الأطر التي يعمل فيها الإستثمار .
6. مع ان الجزائر انفقت كثيرا لكنها لم تحقق التنمية المطلوبة ، وذلك لسوء التسيير و انتشار الفساد و تغييب المراقبة و المساءلة و الشفافية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: مراجع باللغة العربية :

I – قائمة المصادر:

1) اتفاقية إنشاء البنك الدولي .

2) اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

II – قائمة المراجع :

1) أبو النور حمدي ، **الادارة الاستشارية و دور القضاء في الرقابة عليها : دراسة مقارنة** . ط1، بيروت : دار ريم ، 2011 .

2) أبو بكر محمود و مصطفى محمود أبو بكر ، **إدارة الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** . القاهرة : دار غريب للنشر ، 2002 .

3) أبو زيد فهمي مصطفى ، حسين عثمان ، **الإدارة العامة** . الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2003 .

4) ألموند جابرييل ، بينغهام بويل ، **السياسة المقارنة إطار نظري** . (ترجمة : محمد بشير المغازي) ، بنغازي : منشورات قان يويني ، 1996 .

5) أندرسون جيمس ، **صنع السياسة العامـــة** . (ترجمة :عامر الكبيسي) ، ط1 ، عمان : دار المسيرة ،1999 .

6) أرنست فولف ، **صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية**. (تر: عدنان عباس علي) ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،2016.

7) أوصديق فوزي ، **النظام الدستوري الجزائري و وسائل التعبير** . ط2 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 .

8) البطريق أحمد يونس ، **السياسات الدولية في المالية الدولية** . ط 2 ، لبنان : الدار الجامعية ، بدون سنة نشر .

9) التهامي مختار ، عاطف عدلي العبد ، **الرأي العام** . القاهرة : مركز بحوث الرأي العام ،2005 .

10)الجباري أكبر عمر محي الدين ، **التمويل الدولي**. بدون مكان نشر : الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، 2009 .

11) الخزرجي ثامر كامل ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في استراتيجية الادارة** .ط1، الأردن : دار مجدلاوي ، 2004.

12) الدقاق محمد السعيد ، **التنظيم الدولي** . بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، دون سنة طبع .

13) الزيان عبد الحليم السيد ، **في سوسيولوجيا بناء السلطة : الطبقة ، القوة ، الصفوة** . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،2003.

14) الشكري علي يوسف ، **النظم السياسية المقارنة** . ط1،القاهرة : إتراك لطباعة والنشر والتوزيع ، 2003.

15) الطيب أسبة حسن ، **الدولة العصرية دولة المؤسسات** . القاهرة : الدار الثقافية ، 2000 .

16) العزاوي نجم ، **التدريب الاداري** . عمان : دار اليازوري ، 2006 .

17) العزاوي نجيب وصال ، **السياســـات العامة : حقل معرفي جديد** . بغداد : مركز الدراسات الدولية ،2001.

18) الفهداوي فهمي خليفة ، **السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل** . ط1، عمان : دار الميرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2001.

19) القريوتي محمد قاسم ، **رسم وتنفيذ وتحليل السياسة العامة** . الكويت : ردمك ، 2006 .

20)بن شهرة مدني ، **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** . عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2009 .

21)بوضياف احمد ، **الهيئات الاستشارية في الادارة الجزائرية** . الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989.

22)حسين خليل ، **السياسات العامة في الدول النامية** . ط1 ،بيروت : دار المنهل ، 2007 .

23)حنفي عبد الغفار ، **السلوك التنظيمي و إدارة الأفراد** . القاهرة : المكتب العربي الحديث ، 1993

24)حميدات محمود ، **مدخل للتحليل النقدي** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1996 .

25) ماهر على وليد ، **عقد الترخيص التجاري ، دراسة مقارنة** . مصر : مركز دراسات العربية ، 2008 .

26)محمد عبد الباقي صلاح الدين ، **الاتجاهات الحديثة في ادارة الموارد البشرية** .الاسكندرية : دار الجامعة الحديثة للنشر ،2006 .

27)محمد عبد العزيز عجمية ، **محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية مفهومها – نظرياتها – سياستها** . الاسكندرية : الناشر كلية التجارة ، 1994.

28) مهنا محمد العلي ، **الإدارة في الإسلام** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، (ب ت ن) .

29) سعودي محمد توفيق ، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري** . ط1 ، مصر : دار الامين للطباعة ، 2002 .

30)عبد الحميد عبد اللطيف ، **النظام الاقتصادي العالمي الاليات و الخصائص و الابعاد** . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1998 .

31)عبد الحميد عبد المطلب ، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**. ط1 ، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2003 .

32)عبد العزيز محمد سمير ، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية** . الاسكندرية : مؤسسة شباب الاسكندرية ، 1988 .

33)عبد الفتاح رأفت السيد ، **سيكولوجية التدريب و تنمية الموارد البشرية** . القاهرة : دار الفكر العربي ، 2000 .

34)عبد المنعم مبارك ، **مبادئ علم الاقتصاد** . بدون مكان نشر : الدار الجامعية ، 1999 .

35) عجمية عبد العزيز محمد ، محمد على الليثي ، **التنمية الاقتصادية : مفهومها ، نظرياتها ، سياستها** . الاسكندرية : كلية التجارة .

36) عليان ربحي مصطفى ، عثمان غنيم ، **مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق** . ط1 ، عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2000

37) عساف عبد المعطي ، **التدريب و التنمية البشرية** . عمان : دار زهران ، 2008 .

38) فقيري أحمد ، تقديم الخدمة الاستشارية للإدارة الحكومية : المفهوم و الاطار . **ندوة الاستشارات الادارية** ، جدة : معهد الادارة العامة .

39) قنديلجي عامر ابراهيم ، **البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات** . ط1 ، عمان : دار اليازوري ، 1999.

40)رجب مصطفى ، **العولمة ذلك الخطر القادم** . ط1، عمان : الوراق للنشر والتوزيع ، ،2009.

41)رزق زغلول ميراندا ، **التجارة الدولية** . مصر : مركز التعليم المفتوح ، جامعة بنها ، 2010 .

42) شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي** . الجزائر : بدون دار نشر ، 1999.

43)وهيب الراوي خالد ، **العمليات المصرفية الخارجية** . ط2 ، عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2000 .

III:المجلات والمقالات :

1) الشربيني عمرو ، "صندوق النقد الدولي و اضطرابات اسواق المال" . **مجلة السياسة الدولية الاهرام** ، السنة34 ، العدد 131 ، بيروت : 1998 .

2) بن ناصر عيسى ، " الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التكييف و التعديل الهيكلي في الجزائر ". **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية** ، العدد 7 ، ديسمبر 2002 .

3) بوعتروس عبد الحق ، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في البلاد العربية (حالة الجزائر) ، **مجلة دراسات اقتصادية** ، الجزائر ، دار الخلدونية ، العدد 11 ، اوت 2008 .

4) بوفليح نبيل ، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010)" ، **مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية** ، العدد 12 ، جامعة بسكرة ، ديسمبر 2012 .

5) عبد الشافي عصام ، "بين المشروطية السياسية و الحكم الراشد ". **المعهد المصري للدراسات** ، تركيا ، ديسمبر 2016 .

6) زموري مونية ، " اثر اصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي". **مجلة البحوث السياسية و الادارية** ، العدد 02 ، جامعة الجلفة ، 2017 .

VI – الرسائل الجامعية :

1) أوكيل حميدة ، " دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ". **اطروحة دكتوراه** ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة بومرداس ، 2016 .

2) بلعربي على ، "الاصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية ". **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران ، 2014 .

3) برباص الطاهر ، " أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد- دراسة حالة الاقتصاد – ". **رسالة ماجستير** ، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2009 .

4) بن زيطة هجيرة ، " دور حزب العدالة و التنمية في صنع السياسة العامة في تركيا(2002-2014)" . **رسالة ماجستير** ، غير منشورة ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2017 .

5) بوريب خديجة ، "دور مؤسسات الاتحاد الاوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب" . **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2011 .

6) بونوة نادية ، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ و تقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر(1989-2009)" . **مذكرة ماجستير** ، غير منشـــورة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2010 .

7) حملاوي ايمان ، " دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2012) ". **مذكرة ماستر** ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ،2014 .

8) زوين ايمان ، "دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية -دراسة حالة الجزائر-" . **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسير،جامعة قسنطينة ، 2011 .

9) ساعو باية ،" الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق" . **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009 .

10) ضميري عزيزة ، "الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر ". **مذكرة ماجستير** ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، 2008.

11) طيلب أحمد ، "دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر :دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " . **مذكرة لنيل الماجيستير** ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية والعلاقـات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2007.

12) عفوفو عبد السلام ، "دور المؤسسات المالية الدولية في ظل عولمة الاقتصاد الدولي". **رسالة ماجستير** ، غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2001 .

13) عليان لخضر ، "البنك العالمي و علاقته بالجزائر" ، **مذكرة ماجستير** ، كلية الحقوق ، جامعة بومرداس ، 2011 .

14) غارو حسيبة ، "دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة ، دراسة حالة الجزائر من 1997-2007 ". **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ،

15) قرقاح ابتسام ، " دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009) " . **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ، جامعة باتنة ، 2011 .

16)مرازقة عيسى ، "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" . **اطروحة دكتوراه** ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسير ، جامعة باتنة ، 2007 .

17)معو زين العابدين ، " المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر" . **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ، جامعة باتنة ، 2009 .

IV – المواقع الالكترونية:

1) http://www.albankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/01 ، على الساعة 18:45 سا.

2) http://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/governors ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/12 ، الساعة 22:52 سا .

3) http://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd ، تاريخ الاطلاع : 2018/04/20 ، على الساعة 21:00 سا .

4) http://www.worldbank.org/en/about/careers/programs-and-internships/internship ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/05 ، على الساعة 17:20 سا.

5) https://platform.almanhal.com/Files/2/68662 ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/10 ، على الساعة 22:15 سا.

6) www.imf.org/external/pub.htm. ، تاريخ الاطلاع :2018/05/02 على الساعة 22:00: سا .

7) البنك الدولي ، **التقرير السنوي 2017** ، على الموقع الالكتروني http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/our-development-knowledge ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/10 ، على الساعة 20:05سا.

8) البنك الدولي ، على الموقع الالكتروني : http://www.albankaldawli.org/ar/news ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/10 .

9) البنك الدولي ، من الموقع الالكتروني : http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16961 ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/10 على الساعة 17:20 سا .

10) البنك الدولي ، **من نحن** . على الموقع الالكتروني : http://www.albankaldawli.org/ar/who-we-

are/ibrd ، تاريخ الاطلاع : 2018/04/20 ، على الساعة 20:45 سا .

11)الجزائر تطرق باب المديونية الخارجية ، على الموقع الالكتروني : http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/ ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/15 ، على الساعة : 20:42 سا.

12)http://www.mafhoum.com/press5/144E13.htm، تاريخ الاطلاع 2018/04/12 ، على الساعة 16:25 سا.

13)صندوق النقد الدولي ، **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2014** ، على الموقع الالكتروني www.imf.org/external/pubs.PDF, تاريخ الاطلاع : 2018/05/04 ، 8.18Mo.

14)صندوق النقد الدولي ، **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2017**. على الموقع الالكتروني www.imf.org/external/pubs.PDF ، تاريخ الاطلاع 2018/04/30 ، على الساعة 18:10 ، 8.18 Mo .

15)صندوق النقد الدولي ، **تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي 2009** ، على الموقع الالكتروني https://www.imf.org/.pdf ، تاريخ الاطلاع :2018/05/10 ، على الساعة 01:30 سا.

16)صندوق النقد الدولي ، على الموقع الالكتروني : www.imf.org/ar/News/Search?datefrom=2000-01-01&dateto ، تاريخ الاطلاع : 2018 /05/10 ، على الساعة 02:00 سا .

17)فرحات أحمد ، **صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول** . على الموقع الالكتروني : ahmadfar.blogspot.com.html , تاريخ الاطلاع : 2018/04/03 ، على الساعة 20:45 سا .

18)قراءة في تقارير البعثة الصندوق في اطار الراقبة القطرية ، على الموقع الالكتروني : http://www.imf.org/ar/News/Search?Type=Communique ، تاريخ الاطلاع 2018/05/15 ، على الساعة 23:50 سا.

19)من نص خطاب الوزير الاول خلال اشغال لقاء الثلاثية ، من الموقع الالكتروني www.premier-ministre.gov.dz ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/15 ، الساعة 15:01 سا.

20) هيئة الامم المتحدة ، تنمية القدرات مذكرة تطبيقية . على الموقع الالكتروني : dp/library/capacity-development/arabic/AR_PN_Capacity_Development_final.doc?download ، على الساعة 22:30سا.

XI – التقارير و الندوات :

1) المجلس الوطني الاقتصادي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني ، الدورة 17، ماي 2001 .

X – قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

1) Alain Meignant et autres , **TOUS DRH** . Paris : Edition d'organisation , 2001.

2) Ammar Belhmer, **la dette Extérieure de l'Algérie** . algérie : Edition CASBAH , 1998 ,p188.

3) Bruno Herniet , » Nouvelles technologies et formation dans l'entreprise pour une démarche participative » . **Revue Francaise de gestion** , n°15 ,avril-mai 1985 ,

4) Lakhdar Sekiou, **Gestion du personnel** . Québec : les éditions d'organisation,1990 .

المقابلات :

1) مقابلة مع السيد : طامي عبد الرحمان ، بمقر سكناه ، سيدي عيسى ، المسيلة ، يوم 2018/05/05 ، على الساعة 10:00 سا .

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	13
02	حقوق التصويت و المساهمات الجديدة للدول الاعضاء في الصندوق في اخر تعديل : 2006/12/31	15
03	انــواع القــروض المقدمــة مــن صندوق النقد الدولي للأعضاء بآخر تعديل : 2016/08/03	40
04	أهم القروض و الضمانات التي يقدمها البنك الدولي	43
05	نماذج تدخل برامج التدريب و المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بعض الدول	67
06	أهم الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد و البك الدوليين في اطار تطبيق برنامج التكييف الاقتصادي	72
07	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004)	76
08	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)	76
09	الجدول رقم 09 : محاور برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014	77
10	اهم المشاريع الممولة من البنك الدولي منذ 2000	81

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الاتفاقيات التي تم الموافقة عليها خلال السنة المالية 2017	42
02	أهم القروض المقدمة من البنك الدولي خلال الفترة 1958 – 2018	45
03	أهم القطاعات التي مستها قروض السنة المالية 2017 للبنك الدولي	45
04	مساهمة التدريب في تحقيق أهداف المجتمع عن طريق تنمية القوى العاملة	59
05	المساعدة الفنية المقدمة حسب الموضوع (2013–2017)	60
06	المشاركة في التدريب المقدم من صندوق النقد الدولي (2013–2017)	61
07	عدد المشاركين في دورات مركز صندوق النقد الدولي للتمويل و الاقتصاد	85

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الشكر	
الإهداء	
مقدمة	8-1
الفصل الأول : الاطار النظري المفاهيمي للدراسة	
تمهيد	09
المبحث الأول : ماهية المؤسسات المالية	10
المطلب الأول : تعريف و نشأة المؤسسات المالية	10
المطلب الثاني : صندوق النقد الدولي	12
المطلب الثالث : البنك الدولي	15
المبحث الثاني :ماهية السياسة العامة	18
المطلب الأول :تعريف السياسة العامة	18
المطلب الثاني : نشأة وتطور السياسة العامة	22
المطلب الثالث : مراحل صنع السياسة العامة	24
المطلب الرابع : فواعل صنع السياسة العامة	26
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني :آليات تدخل المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسات العامة	
تمهيد	33
المبحث الأول : الاقتراض كآلية لتمويل الساسة العامة .	34
المطلب الأول : آليات التمويل الحكومي .	34
المطلب الثاني : السياسة الإقراضية للمؤسسات المالية الدولية	38
المطلب الثالث : مشروطية المؤسسات المالية وآثارها .	46
المبحث الثاني : دور الوظيفة الاستشارية و الفنية للمؤسسات المالية في جودة السياسة العامة	49
المطلب الأول : الوظيفة الاستشارية و الفنية للمؤسسات المالية الدولية في جودة السياسة العامة .	49
المطلب الثاني : الوظيفة الفنية للمؤسسات المالية الدولية .	54
المطلب الثالث : تأثير الخدمات الاستشارية و الفنية للمؤسسات المالية الدولية في جودة السياسة العامة	64
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث : تأثير المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة في الجزائر 2000-2017	
تمهيد	70

المبحث الأول : خيار سياسة الانعاش الاقتصادي كآلية للتنمية (2000–2017)	71
المطلب الأول : آثار الجيل الاول من الاصلاحات في الجزائر	71
المطلب الثاني : برنامج الانعاش الاقتصادي (2000–2017) كرؤية تنموية	74
المبحث الثاني : دور المؤسسات المالية الدولية في دعم برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر	80
المطلب الأول : مساهمة البنك الدولي في تمويل بعض المشاريع (2000–2017)	80
المطلب الثاني : دور المؤسسات المالية الدولية في دعم برنامج الانعاش فنيا	82
خلاصة الفصل	87
خاتمة	89
المراجع	92
فهرس الاشكال و الجداول	100
الفهرس	102
ملخص الدراسة	105

Summary :

The study that we have seen dealt with the issue of relationship of international financial institution to formulation of public policy in Algeria from 2000 to 2017 . The aim was to clarify the mechanisms in wich the international financial institutions could influence the policy-making process. Each of the fonctions of the International Monetary Fund and the World Bank , to clarify the effects of each one on the public policy of its member states. We also talk about the most flexible forms of intervention that these institution have been able to intervene in guiding the public policy in Algeria through economic recovery programs .The study found that structural weaknesses in political , economic and cognitive , as well as the requirements of globalization , made the IMF and World Bank an important factor in policy-making in developing countries, including Algeria. Fanally , in order for Algeria to maintain its policy-making power, it must strengthen the economic system by diversifying and diversifying production , encouraging scientific research and skills development,and maintaining a stable political system.

Keywords : International financial institutions , public policy , intervention mechanisms .